

الدكتور طاهر سليمان حمودة
مدرس العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الناشر
دار الجامعات المصرية
تليفون ٢٢٤٦٩٩ بالاسكندرية

الفهـــرس

صفحة

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمـــد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمـــد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فقد دفعني إلى كتابة البحث الذي أقدم له بهذه السطور أني لم أجد باحثا من قبل تناول الجانب اللغوي عند ابن القيم على الرغم من خصوبة هذا الجانب إذ انصرفت عناية الباحثين إلى دراسة جوانبه الأخرى غير اللغوية التي حظيت بشهرة أوسع .

وابن القيم فقيه أصولي مجتهد ، وللأصوليين في درس اللغة نشاط متميز نبه إلى أهميته الأستاذ أمين الخولي بقوله : إنه « ليتجلى أن تتبع ما عند هؤلاء الأصوليين من البحث اللغوي الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم » (١) .

ولما كنت أريد دراسة الجانب اللغوي عند ابن القيم ، وهو شأن سائر ألوان النشاط العقلي يتأثر بالبيئة العامة والخاصة لصاحبها ، رأيت أن أبدأ بتعريف هذه البيئة زمانا ومكانا ونشاطا حضاريا فجعلت الباب الأول من البحث لدراسة عصره وحياته وثقافته ومنهجه الفكري ، وهـــذا الباب بمثابة مقدمة للبحث ، وهي مقدمة ضرورية لأن المنهج الفكري لابن القيم الذي حددت معالمه في نهاية الباب قد اعتمدت في رسم صورته على مكونات عقليته ونوع

---

(١) مشكلات حياتنا اللغوية ص ٢٧

ثقافته ، وقد استصحبت هذه النتيجة فى دراستى لمنهجه اللغوى وتبين لى التوافق التام بين المنهجين اللذين يصدران عن عقلية واحدة مستقيمة واعية.

كما أننى فى بحثى فى هذا الباب لم أعتمد على ما توصل إليه بعض الباحثين المحدثين من نتائج ، بل ابتدأت البحث من جذوره ومظانه الأولى ، ولذلك لم يكن ما توصلت إليه متأثرا بهم ولم يكن متفقاً معهم فى مواطن غير قليلة .

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت ألا أطيل فى هذا الجانب غير اللغوى لأنه مهما كان شأنه فهو فى هذا المقام بمثابة مقدمة .

وقد خصصت الباب الثانى والأساسى من البحث لدراسة الجانب اللغوى وقسمته إلى فصلين أولهما جعلته للنحو بالمعنى العام الذى يشمل المباحث الصرفية وقد حاولت أن أعرض جهود ابن القيم وآراءه من خلال القضايا والموضوعات مقارنا دراسته بدراسة الأصوليين واللغويين السابقين مشيراً قبل ذلك أو بعده إلى جهود المحدثين وما توصل إليه علم اللغة الحديث ، وذلك لكى تدرس القضية دراسة متكاملة ، مع عنايتى ببيان دور ابن القيم وليتضح من المقارنة مكانه بين القدماء والمحدثين .

اتبعت هذا المنهج فى تناول جهده اللغوى فبدأت الفصل الخـــاص بالنحو بدراسة بعض الفصائل النحوية كفصيلة الجنس والعدد والزمن والشخص (المتكلم والمخاطب والغائب) ، ثم رأيت أن أنتقل إلى دراسة الجمله ورأيت أن أمثل لها من خلال موضوعين تناولها ابن القيم هما « المبتدأ والخبر » و « الشرط » وحرصت على مقارنة جهوده وآرائه بجهود وآراء النحاة والأصوليين من سابقيه ومعاصريه ، ثم أشرت بإجمال إلى بعض الموضوعات التى تناولها ابن القيم ولها صلة بدراسة الجملة ولايتسع المقام لتناولها بالتفصيل .

واختتمت الفصل الخاص بالنحو بتناول الإعراب أى التحليل النحوى للنص وقد بينت منهج ابن القيم فى هذا النوع من التحليل وهو منهج يميزه من جميع الدارسين ، وبينت كيف أن ابن القيم يستثمر نتائج السياق وقرائن الحال التى تحدد المعنى فى الوصول إلى تحليل دقيق للنص ، ولايكتفى بمجرد التحليل الشكلى الذى قد لايتفق مع المعنى . وقد أشرت أيضاً إلى بعض آرائه ومواقفه النحوية التى تميز مذهبه النحوى الذى يتفق فيه مع منهجه الفقهى حيث يسير وراء الدليل ولايتعصب لمذهب معين ، ولا لرأى عالم مهما كان قدره ، وإنما يدافع عما يمسك بأدلته ففى بعض الأحيان ينحاز إلى البصريين ، وفى أحيان أخرى يدافع عن رأى الكوفيين ، وتارة نجده يهاجم النحويين جميعاً ويبتكر رأياً جديداً يدافع عنه ، وقد أشرت فى هذا الصدد إلى بعض آرائه النحوية .

وفى الفصل الثانى تناولت دراسة المعنى ، وهى قمة الدراسات اللغوية وغايتها فقدمت لهذه الدراسة بطرح أبعاد المشكلة التى واكبت البشرية جميعاً فى حياتها ثم لخصت أهم المناهج الغربية الحديثة فى دراسة المعنى ، ثم أشرت إلى قضية المعنى عند الأصوليين وكيف يتناولون دراسته وأشرت إلى جهد ابن القيم فى تناول هذه المشكلة وبينت دوره من خلال قضيتين هامتين من قضايا المعنى هما : العام والخاص وحدود الدلالة ، واختتمت الفصل ببيان منهج ابن القيم فى دراسة المعنى وهو منهج متميز رأيت أنه يتفق مع كثير من المبادىء التى وضعها فيرث ونادت بها المدرسة الاجتماعية الإنجليزية الحديثة ، وقد اعتمدت فى توضيح منهجه على نصوص واضحة صريحة من كتبه يعبر عن هذا المنهج فى مواطن متفرقة بالإضافة إلى النصوص الكثيرة التى تناولها بالتحليل والدراسة وهى تصور جوانب كثيرة من منهجه . وكل ذلك يكشف عن منهج أصيل وفكر مستقيم .

ولعلى بما قدمت أكون قد وفقت فى إلقاء الضوء على جانب غامض له أهمية فى درسنا اللغوى لدى عالم كبير له قدره ودوره فى تاريخنا الحضارى .

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير والسداد والصواب .

د . طاهر سليمان حموده

الأسكندرية : رجب ١٣٩٦ هـ
يوليه ١٩٧٦ م

الباب الأول

عصره وحياته وثقافته
ومنهجه الفكرى

يشتهر ابن القيم بكونه فقيها أصوليا مجتهدا وهى صفاته التى ينعت بهما فى معظم تراجمه ، وقد نتج عن ذلك ضمور شهرته نحويا لغويا صاحب موهبة متميزة فى دراسة اللغة ، وإن كانت بعض التراجم لاتغفل نعته بأنه نحوى (١) ، على حين تجمع كلها على تفوقه وتبحره فى جميع علوم الدين واللغة .

وابن القيم هو شمس الدين أبو عبد الله محمـــد بن أبى بكر بن أيوب ابن سعد بن جرير الزرعى الدمشقى ، ويشتهر بابن القيم أو ابن قيم الجوزية ، والجوزية اسم مدرسة بدمشق كان أبوه قيما عليها (٢) .

عاش ابن القيـم فى الفـــترة ما بين عـام ٦٩١ هـ - ٧٥١ هـ التى توافق (١٢٩٢ - ١٣٥٤ م) ، أى أن زهرة حياته كانت فى النصف الأول من القرن الثامن الهجرى .

ويبدو أنه قضى معظم حياته بالشام ، وقد ارتحل عنها للحج مرات كثيرة ، وجاور بمكة فترة من الزمن (٣) ، كما انتقل إلى القاهرة فى بعض الأحيان (٤) ، والمحقق أنه مات ودفن بدمشق .

وقد كانت الشـام فى ذلك العصر المعـــروف بعصر سلاطـين المماليك (٦٥٦ هـ - ٩٢٣ هـ) تابعة لمصر وكان يحكمها نائب من قبل السلطان بالقاهرة يعرف بنائب الشام ، وقد امتد ذلك العصر قرابة ثلاثة قرون تبتدىء بسقوط

---

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٢) دائرة المعارف الاسلامية «ترجمة ابن القيم»

(٣) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩

(٤) ابن حجر العسقلانى : الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ج ٤ ص ٢١ يذكر ابن حجر عنه أنه « كان له حظ عند الأمراء المصريين »

بغداد على أيدى التتار ، وانتصار المماليك عليهم فى « عين جالوت » و« بيسان »، وتنتهى بدخول السلطان سليم إلى الشام ومصر عامى ٩٢٢و٩٢٣ هـ .

تميز العصر بانتقال مركز الثقل فى العـــالم الإسلامى عسكريا وثقافيا وحضاريا إلى القطرين (مصر والشام) ، واحتلت القاهرة منزلة بغداد على عهد العباسيين .

الخصائص العلمية للعصر :

تميز العصر بكثرة مؤلفاته التى اتسم كثير منها بالموسوعية ، ذلك بأن العلماء كانوا يحسون بعد الخراب الذى حل ببغداد أن عليهم واجب إحياء علوم الدين واللغة ، ومحاولة سد ما حدث بهما من نقص ، وقد أنتج العصر آلاف الكتب والرسائل ، وعرف كثير من رجاله بكثرة التأليف فابن تيمية - مثلا - وهو أستاذ ابن القيم أربت مؤلفاته على خمسمائة ،وابن حجر العسقلانى وهو من علماء القرن الثامن الهجرى زادت مؤلفاته على مائة وخمسين فيها مؤلفات مطولة كشرحه المشهور على البخارى والمعروف باسم «فتح البارى»، ولو لم يؤلف غيره لكفاه .

وكثرة التأليف لم تكن ناتجة عن رغبة فى إحياء ما درس ببغداد فحسب ، بل كانت لها عوامل كثيرة منها نضج كثير من العلوم ، واحتراق بعضها من كثرة ما ألف فيه ووضع من متون وشروح .

وقد كانت ظاهرة «المتون والشروح» غالبة وواضحة ، وكثرت المنظومات التعليمية ، وأشهر منها ألفية الحافظ العراقى فى علوم الحديث وألفية ابن مالك فى النحو وغير ذلك ، كما كانت هناك موشحات تنظم فى بعض العلوم .

لقد اشتمل التأليف لذلك العصر على جميع الأشكال الممكنة ما بين متن نثرى وشرح له وحاشية على الشرح ، ومنظومة شعرية وشرح لها وموشح بالإضافة إلى الكتب التى توضع مبسوطة فلا تحتاج إلى شروح أو لا تشرح لقلة عناية الدارسين بها .. إلى آخر هذه الأشكال التصنيفية.

ولعل طابع الزخرفة والتنسيق الذى ظهر فى فنون العصر وغلب عليها ،وأثر فى الشعر والنثر فصبغه بصنعة لفظية متكلفة فى الغالب ، هذا الطابع ظهر أثره فى المؤلفات العلمية وفى طريقة وضعها وتصنيفها ، بحيث نجد اهتمام المؤلف الأول منصرفا إلى التنظيم والتبويب فى مصنفه ، وهو يحاول جاهــدا أن يبتكر فى التنسيق والشكل ما لم يسبق إليه ، لأن الابتكار فى جوهر العلم غدا عسيرا بعد أن كثرت المؤلفات وكثرت التناقل وغلب طابع التقليد وقتلت كثير من الموضوعات بحثا .

معاهد الدرس :

تميز العصر بكثرة معاهد الدرس ، فهناك المساجد التى درج كبار العلماء على أن يلقوا فى حلقاتها دروسهم المتخصصة ، بالإضافة إلى المدارس التى كانت تلحق بالمساجد فى أحيان كثيرة ، وكانت لها أوقاف ينفق منها على عمارتها وشيوخها وطلبتها ، كذلك وجدت الزوايا والخوانق التى قد يقيم فيها جماعات من الصوفية الذين ينقطعون للعبادة والعلم وتجرى عليهم الأرزاق من أوقافها ، وقد اشتهر منها بالقاهرة ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ مدرسة السلطان حسن ، التى أشاد المؤرخون والرحالة الأجانب بعظمتها ، ولاتزال رسومها شاهدة على ذلك ، والخانقاه البيبرسية والخانقاه الشيخونية .

وقد حظيت المدن الكبرى غير القاهرة بهذه المؤسسات العلمية من مدارس

وخوانق فضلا عن المساجد ؛ ولكن النشاط العلمي بالقاهرة كان ـ بطبيعة الحال ـ أكثر ازدهارا وحيوية .

وكان يعين لكل مدرسة أو خانقاه شيخ يقرره السلطان بالقاهرة أو من ينوب عنه في المدن الأخرى ، ويكون الشيخ مشرفا على أوقافها وأوجه نشاطها ويراقب النواحي العلمية والإدارية والمالية ، والمدرسة الجوزية بدمشق تعد مثالا المدارس التي نتحدث عنها وقد كان القيم عليها أبو بكر بن أيوب والد عالمنا الذي نتحدث عنه وقد غلب عليه نعته الوظيفي فعرف بالقيم ومن ثم عرف ولده بابن القيم .

ويصف ابن خلدون (٨٠٨ هـ) حالة العلم والتعليم بالقاهرة التي كانت تعد عاصمة القطرين مصر والشام فيقول . وهو مؤرخ عاصر هذه الحقبة وشهد معالمها : « ونحن لهذا العصر نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها مستبحر وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت ، ومن جملتها تعليم العلم ، وأكد ذلك فيها وحفظه ما وقع لهذه العصور منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام صلاح الدين بن أيوب وهلم جرا ، وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلفونه من ذريتهم لما له عليهم من الرق أو الولاء ، ولما يخشى من معاطب الملك ونكباته ، فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط (١) ، ووقفوا عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركا لولدهم بنظر عليها أو نصيب منها ، مع ما فيهم غالبا من الجنوح إلى الخير ، والتماس الأجور في المقاصد والأفعال ،

---

(١) الربط : جمع « رباط » والرباط المكان الذي كان يبنى للفقراء المغتربين أو للصوفية ويجمع كما بينا على « ربط » بضمتين .

فكثرت الأوقاف لذلك ، وعظمت الغــلات والفوائد ، وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرايتهم منها . وارتحــل إليها الناس فى طلب العلم من العراق والمغرب ، ونفقت بهــا أسواق العلوم ، وزخرت بحارها » (١) .

هذا النشاط العلمى الذى شهدته القاهــرة كانت له أصداء فى جميع العالم الإسلامى ، فابن خلدون يسمع عن القاهرة ويكتب عنهــا قبل أن يحضر إليهــا فإذا ما حضر لم يغير ما كتب شيئا . ومدن مصر والشام على وجه الخصوص كانت تنعم لذلك العهد بنشاط علمى وافر ، ولعل دمشق كانت أوفر المدن حظاً بعد القاهرة من النشاط العلمى .

دمشق فى عصر ابن القيم :

يبدو أن دمشق كانت على درجة عالية من الازدهار العمرانى فى القــرن السابع الهجرى وما بعده وقد وصفها ياقوت بإعجاب قائلا : « ومن خصائص دمشق التى لم أر فى بلد آخر مثلها كثرة الأنهار بها ، وجريان الماء فى قنواتها فقل أن تمر بحائط إلا والمـــاء يخرج منه فى أنبوب إلى حوض يشرب منه ، ويستقى الوارد والصـــادر ، وما رأيت بها مسجدا ولا مدرسة ولا خانقاهاً إلا والماء يجرى فى بركة فى صحن هذا المكان ، ويسح فى مذ ـته » (٢) .

ويمضى ياقوت فى وصف ما بلغته المدينة من حضارة وازدهار وكثرة سكان ، كما يذكر أن بها جبل قاسيون الذى يأوى إليه كثير من العباد ، يضاف إلى ذلك وفرة غلاتها وفواكهها حتى يقول : « وجملة الأمر أنه لم توصف

---

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ٤٠٠ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان المجلد الثانى ص ٥٩٠ (ط ليبزج) .

الجنة بشيء إلا وفى دمشق مثله ، ومن المحال أن يطالب بها شيء من جليل أعراض الدنيا ودقيقها إلا وهو فيها أوجد من جميع البلاد(١) .

ولاشك أن الازدهار العمرانى الذى تمتعت به المدينة كان مقترنا بنشاط علمى واسع كانت معاهده المدارس والمساجد والخوانق الكثيرة التى عرفتها المـــدينة .

ويبدو أنه لا مبالغة فيما ذكره القلقشندى (٨٢١ هـ) عن كثرة المدارس بمدن مصر والشام إذ يذكر أن السلاطين قد أقاموا منها « ما ملأ الأخطاط وشحنها »(٢) ، ويؤيد ما ذكره عنها ياقوت حين يصفها هو بأنها « مدينة حسنة الترتيب ، جليلة الأبنية ، ذات حواجـــز بنيت من جهاتها الأربع ، وغوطتها أحد مستنزهات الدنيا العجيبة المفضلة على سائر مستنزهات الأرض ، وكذلك الربوة وهى كهف فى فم واديها الغربى ، عنده تنقسم مياهها . . . وبها الجوامع والمدارس والخوانق والربط والزوايا والأسواق المرتبة ، والديار الجليلة المذهبة السقف ، المفروشة بالرخام المنوع ، ذات البرك والماء الجارى ، وربما جرى الماء فى الدار الواحدة فى أماكن منها ، والماء محكم عليها من جميع نواحيها بإتقان محكم ... ودورها أصغر مقادير من دور مصر لكنها أكثر زخرفة منها ، وإن كان الرخام بها أقل وإنما هو أحسن أنواعا »(٣) .

ولم يقتصر بناء المساجد والمدارس على قلب مدينة دمشق بل تجاوزها إلى

---

(١) ياقوت : معجم البلدان المجلد الثانى ص ٥٩٠

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ (ط : المطبعـة الأميرية ١٩١٣ - ١٩١٩)

(٣) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٩٢ ، ٩٣

ضاحيتها القريبة المسماة بالصالحية . وهى مدينة على سفح الجبل بإزاء المدينة (أى دمشق) فى طول مدى يشرف على دمشق وغوطتها ، ذات بيوت ومدارس وربط واسواق وبيوت جليلة ، وبأعاليها مع ذيل الجبل مقابر دمشق العامة » .(١)

وقد قسمت بلاد الشام — لذلك العهد — من الناحية الإدارية إلى نيابات ست هى دمشق وحلب وطرابلس وحماه وصفد والكرك ، وهذا التقسيم كان يراعى الطبيعة الجغرافية ، وكانت هذه النيابات خاضعة للحكومة المركزية فى القاهرة ، وكان لكل منها ما يشبه الاستقلال الذاتى فى النواحى المالية والإدارية . (٢)

وكانت نيابة دمشق أكبر نيابات الشام بحيث إذا أطلق اسم نيابة الشام كان المقصود دمشق ، وقد وصفت بأنها « أجل نيابات المملكة الشامية وأرفعها فى الرتبة ، ونائبها يضاهى النائب الكافل بالحضرة السلطانية فى الرتبة والألقاب والمكاتبة ... ... وهو قائم فى دمشق مقام السلطان فى أكثر الأمور المتعلقة بنيابته » .(٣)

وكان يتبع نيابة دمشق عدة نيابات صغرى وولايات تمثل المدن والقرى والأعمال المحيطة بالمدينة وكان أهمها القدس وصرخد وعجلون وبعلبك وحمص

---

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ج٤ ص٩٤، ٩٥

(٢) دكتور سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص١٩٧، ١٩٨ (الطبعة الأولى — القاهرة ١٩٦٥)

(٣) القلقشندى : صبح الأعشى ج٤ ص١٨٤

ومصياف والرحبة وبيروت وغـــزة والرملة وبيسان وصيـــدا وقارا وغيرها . (١)

وكانت هناك دواوين فى كل نيابة من نيابات الشام واهمها ديوان الإنشاء وديوان النظر وديوان الجيش ، واختص ديوان الانشاء بجميع المراسلات التى ترد إلى النائب أو تصدر عنه ، ويسمى رئيسه بكاتب السر ،وكان السلاطين بالقاهرة يتخذون من كاتب السر بدمشق عينا لهم على النائب يطلعهم على أحواله وأسراره حتى يضمنوا ولاءه وعدم خروجه عليهم . (٢)

ولعناية السلاطين بربط الشام بمصر مخافة خروج نائب الشام عن طاعتهم كما حدث فى أحيان غير قليلة رتبوا لذلك « خيل البريد بسبب سرعة أخبـــار البلاد الشامية »(٣) ، وكان أول من رتبها الظاهر بيبرس عام ٦٦٩هـ « فكانت أخبار البلاد الشامية ترد عليه فى الجمعة مرتين ، وقيل إنه أنفق على ذلك جملة مال حتى تم له ترتيب ذلك ، وكان خيل البريد عبـــارة عن مراكز بين القاهرة ودمشق وفيها عدة خيول جيدة ، وعندها رجال يعرفون بالسواقين ،ولا يقدر أحد أن يركب من خيل البريد الا بمرسوم سلطانى وكان عند كل مركز ما يحتاج إليه المسافرون من زاد وعلف وغير ذلك ، وهذا كله لاجل سرعة مجىء أخبار البلاد الشامية وغيرها من البلاد......واستمر هذا الأمر باقيا بعد الملك الظاهر بيبرس مدة طويلة ثم تلاشى أمره قليلا قليلا حتى بطل فى دولة الملك الناصر فرج بن برقوق عندما قدم تيمورلنك إلى الشام وخرب البلاد الشامية وذلك فى سنة ثلاث وثمانمائة .(٤)

---

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ص ٩٧-١١٦ (حيث يذكر جميع نواحى دمشق وأعمالها ومايدخل تحت حكم الولايات)

(٢) د. سعيد عاشور : العصر المماليكى ص٢٠٣

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ص١٠٨

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ص١٠٨

وكانت هناك وظائف كثيرة بكل نيابة وكانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين : وظائف يختص بها أرباب السيف وتتمثل فى النيابات والولايات وأمراء الجند والجند ، وأخرى تكون من نصيب أرباب القلم الذين يكونون غالبا من العلماء والفقهاء .

وأهم وظائف أرباب القلم تتمثل فى القضاة الذين كانوا يمثلون المذاهب السنة الأربعة ، وكن لكل طائفة منهم رئيس يعرف بقاضى القضاة وكان بدمشق « أربعة قضاة من المذاهب الأربعة . . . وأعلاهم الشافعى وهو المتحدث على الموازع الحكمية والأوقاف وأكثر الوظائف ، ويختص بتولية النواب فى النواحى والأعمال بجميع أعمال دمشق حتى غزة ، ويليه فى الرتبة الحنفى ثم المالكى ثم الحنبلى » .(١)

نظام الدراسة

كانت وظائف التدريس بالمدارس جليلة القدر ، وكان السلطان هو الذى يقرر صاحبها فى وظيفته ويخلع عليه (٢) ، وكان نائب السلطنة بالشام يقوم مقام السلطان فى ذلك ، وهذه الوظائف بالطبع تكون بقدر من يتولاها ولذا وصفت من معاصريها بأنها « تختلف باختلاف حال من يتولاها فى الرفعة وغيرها » .(٣)

وإلى جانب المدارس توجد المكاتب الملحقة بها أو غير الملحقة وتعنى بتعليم الصغار مبادىء هذه القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن وطرفا من العلوم الأولية .

---

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٢

(٢) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ص ٥٠٤

(٣) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٣

وكانت هذه المكاتب تمهد للالتحاق بالمدارس الكبيرة .

وكانت المدارس تختلف فى درجاتها من قبل من يتولون مشيختها والتدريس بها من الأعلام المشهورين أو من دونهم ، بالإضافة إلى مقدار ما رصد لها من أوقاف وأرزاق ينفق منهـا على القائمين بالتدريس والمعيدين والطلبة المنقطعين للدرس فضلا عن النفقات الأخـرى التى تحتاجها مرافق المدرسة والمكتبة الملحقة بها .

والدراسة بهذه المدارس أشبه ما تكون بالدراسة الجامعية النظرية مـن حيث طريقة التدريس ومستوى الدراسة ونظم التلقى ، بل إنها تمتاز عن النظم الحديثة بأن طلابها كانوا لايجدون من العقبات والعوائق ما يحول بينهم وبين تحصيل العلوم وإنما كانو يجدون ألوانا من التيسير والمساعدة .

وقد روعى فى تصميم المدارس الأغراض التعليمية وعدد المذاهب ومساكن الطلبة والمعيدين فضلا عن خزائن الكتب والمصاحف ، ولم يكن بناء المدرسة مستقلا - فى كثير من الأحيـاء . بل كان يلحق به قبة يبتنيها منشىء المدرسة لتكون مثوى له يدفن فيه بعد موته طلبا للرحمة وإخلاصا فى المقاصد ، وكان بالمدرسة مسجد وله عدد من المؤذنين ، وكان يؤم المصلين بها أحد القائمين بالتدريس أو المعيدين .(١)

أما فيما يختص بالتلقى فكان الطالب يحضر دروس أحد المدرسين حتى يأخذ عنه كفايته ثم ينتقل إلى الآخر ، وكلما كان عـدد الشيوخ الذين لقيهم الطالب

(١) استخلصت ذلك من مصادر متعددة ويمكن مراجعة بدائع الزهـور لابن إياس ج ١ص ٢٠٤ وفى أماكن أخرى متفرقة ، والانتصار لواسطة عقد الأمصار لابن دقماق فى الحديث عن المدرسة الطيبرسية ج٤ ص٩٦

وشهدوا له أكثر كان ذلك أدعى لفضله وعلو قدره ، وكذلك الحال بالنسبة لشهرة الشيوخ الذين يتلقى عنهم الطالب ويشهدون له فقدر الشهادة قدر الشهود .

وقد وصل بعض من يتلقى عنهم بعض الطلاب علمه إلى بضع مئات ونجد أمثلة غير قليلة لذلك فى تراجم علماء ذلك العصر . . . وكثيرا ما تطلبت هذه الطريقة من طالب العلم أن يرحل إلى مختلف المدن ليلقى مشاهير العلماء ويأخذ عنهم ، فإذاما أتم الطالب دراسته وتأهل للفتيا والتدريس أجازه شيخه وكتب له وثيقة بالاجازة يذكر فيها اسم الطالب واسم شيخه ومذهبه وتاريخ الاجازة وغير ذلك .

ولا شك أن لهذه الطريقة مزايامتعددة تتمثل فى حرص الطالب على حضور دروس أكبر عدد من الشيوخ لاسيما ذوى الأصالة والشهرة منهم ،أضف إلى ذلك عنايته بالتحصيل وأخذ نفسه بالجد حتى يشهد له شيوخه فالحصول على الاجازة يستلزم من الطالب إتقان مادرسه على الشيخ واستيعابه وتفهمه أوحفظه فى بعض الأحيان ، فإذا ما قام بذلك استوجب أن يمنح إجازة بتدريس كتاب ما ، أو علم من العلوم ، أو الافتاء فى مذهب من المذاهب الفقهية فى جميع فروع الفقه أو فى بعضها دون بعض . ولقد كانت هذه التقاليد مرعية متعارفا عليها لذلك العصر .

وقد عرفت هذه المدارس - فى مصر والشام - نظام المحاضرات ، ولم يكن حضور الدروس - فى أحيان كثيرة - مقصورا على الطلبة المتفرغين بل كان عاما لمن يبتغى العلم ، لاسيما دروس مشاهير العلماء ، وقد عرفت المحاضرات باسم المجالس ، وهى طريقة قديمة فى التعليم يقوم فيها المدرس بإملاء مجالسه

على طلبته ، وقد ذكر السيوطى عن الحافظ العراقى أن الله تعالى أحيا به سنة الاملاء فأملى أكثر من أربعمائة مجلس (١) ، وأن الحافظ ابن حجر أملى أكثر من ألف مجلس (٢) ، وكان الحافظ ابن حجر مثلا بمصر - يجتمع حوله آلاف من المستمعين لدرسة والمستملين .

وقد كانت المساجد وخوانق الصوفية - كما قدمنا - تعد من معاهد التعليم وكانت تجرى عليها الأرزاق من الأوقاف المرصودة لها ، بيد أن وظائفها التعليمية لم تكن رئيسية ، أما المدارس فوظيفتها الرئيسية تدريس العلوم وإيواء الطلبة والمعيدين .

وكان لكل خانقاه شيخ يعين من قبل السلطان أو نائبه ، وبها جماعة من الصوفية ، وكان أكبر شيوخ المتصوفة يلقب بشيخ الشيوخ ، وفى العادة يكون شيخا لأكبر الخوانق ، وقد عرفت هذه الوظيفة بدمشق كما عرفت نظيرتها فى مصر وموضوعها هو « التحدث على جميع الخوانق والفقراء بدمشق وأعمالها والعادة أن يكون متوليها شيخ الخانقاه الشميصاتية بدمشق » (٣)

مدارس دمشق :

ويحسن أن نشير هنا إلى بعض المدارس التى عرفتها دمشق على عهد ابن القيم لاسيما الصدرية التى درس بها ، والجوزية التى كان أبوه قيما عليها والتى أم هو الصلاة بها .

---

(١) السيوطى : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ج ١ ص ٢٠٤
(٢) السيوطى : حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٠٦
(٣) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٣

أ ـــ المدرسة الظاهرية : (١)

بناها الظاهر بيبرس عام ٦٧٠ ه، وكان بها فقراء الحنفية والشافعية ،وأول من درس بها الشيخ صـــدر الدين سليمان من الحنفية، وكان معروفا بجرأته ونزاهته وكان لايحابى أحدا فى الحق ، وقـــد أبى أن يفتى السلطان بمـــا يهواه ووقف منه موقفا شجاعا ؛ وقـــد مكثت هذه المدرسة تؤدى رسالتها فترة طويلة .

ب ـــ المدرسة العادلية : (٢)

وهى بداخل دمشق تجاه باب الظاهرية ،وكان يفصل بينهما الطريق ، بدىء فى إنشائها فى عهد نور الدين محمود بن زنكى ، وبنى بعضها فى عهد الملك العادل وإليه تنسب ، وقد أتمها ابنه الملك المعظم ،ورصدلها أوقافا كثيرة ، وكان يلى التدريس بها مشاهير العلماء فمعظم من ولى تدريس الفقه بها كانوا من قضاة القضاة، وممن درس بها على عهد ابن القيم قاضى القضاة تقى الدين السبكى ثم ولده قاضى القضاة أحمد ثم درس بها أخوه قاضى القضاه تاج الدين عبد الوهاب ثم قاضى القضاة بهاء الدين أبو البقاء السبكى .

جـ ـــ المدرسة الجوزية : (٣)

بناها محى الدين بن الحافظ أبى الفرج بن الجوزى بسوق القمح بدمشق ، ويبدو أنهـا كانت عامرة تؤدى دورها على عهـد ابن القيم الذى كان والده

---

(١) النعيمى : الدارس فى تاريخ المدارس ج ١ص ٣٥٩
(٢) النعيمى : الدارس فى تاريخ المدارس ج ١ ص٣٥٩
(٣) راجع هامش كتاب روضة المحبين لابن القيم الذى نشره الأستاذ أحمـد عبيد صفحة ف

قيما عليها وكان هو يلى إمامة الصلاة بها ، وقد آل أمر هذه المدرسه أخيرا إلى أن صارت محكمه عام ١٣٢٧هـ ،أى أن رسومها كانت باقية إلى وقت قريب ثم حولت إلى مدرسة لتعليم الأطفال،ثم احترقت فى الثورة السورية .

د ـ المدرسة الصدرية :(١)

كانت مدرسة بدمشق بدرب يقال له درب الريحان،وقد محيت آثارها الآن تماما وهى تنسب إلى منشئها الذى وقف عليها ما يفى بحاجتها وهو صدر الدين أسعد بن المنجا بن بركات بن مؤمل التنوخى المعرى الدمشقى الحنبلى .

الحياة السياسية :

بعد أن بينا صورة الحياة الحضارية والثقافية بدمشق فى عصر ابن القيم،وكشفنا عن أهم وخصائص الحركة العلمية لذلك العهد بصفة عامة نرى إكمالا لتصوير البيئة أن نتناول ـ فى سرعة واقتضاب ـ بعض ملامح الحياة السياسية المعاصرة له ، فالرجل باعتباره فقيها مجتهدا مشهورا لابد أن تؤثر فيه نظم الحياة التى يعشها ، وأن يصدر عنه مايكون انعكاسا لبعض ملامحها ، ولابد أن يكون له موقف مؤيد أو معارض بالنسبة للمجتمع الذى يعش فيه والذى تحكمه أطر سياسية واجتماعية وثقافية معينة .

أما عن شكل الدولة فقد كان أمراء المماليك حكام البلاد ، وكان هناك الخليفة العباسى بالقاهرة ، وكانت الخلافة متوارثة فيهم منذ أن انتقلوا من بغداد وقلدهم المماليك منصب الخلافة بالقاهرة ليكونوا مظهرا من مظاهر شرعية حكمهم ، وكان منصب الخلافة شكليا إلى حد كبير ، فالخليفة ليس له حل

(١) هامش كتاب روضة المحبين صفحة ص

ولا عقد بجانب السلطان الذى يكون دائما من المماليك ، واقتصر دور الخليفة على تولية كل سلطان جديد مراعاة للشرعية شكلا لأن المفروض أن يستمد الولاة جميعا سلطتهم من الخليفة الذى يمثل قمة الحكم فى النظام الإسلامى .

كان مقر السلطان بالقاهرة ، وكانت بلاد الشام - كما ذكرنا - مقسمة إلى نيابات ست الكل منها نائب يعينه السلطان ، وكان أكبر هؤلاء هو نائب دمشق ، وكان يطلق عليه - فى كثير من الأحيان - نائب الشام .

وقد كان التنافس بين أمراء المماليك على السلطة واضحا طيلة هذه الفترة ، ولذلك تميز العصر بعدم الاستقرار السياسى ، بيد أن الفترة التى كانت فيها حياة ابن القيم تميزت بنوع الاستقرار النسبى لأن معظمها كان فى حكم الناصر محمد بن قلاوون ، وهو من أشهر سلاطين المماليك وأكثرهم قوة وآثارا وأطولهم فى مدة الحكم .

شهدت حياة ابن القيم من سلاطين المماليك الملك الأشرف بن قلاوون الذى قتل عام ٦٩٣هـ ، ثم تولى السلطنة بعده أخوه الملك الناصر محمد بن قلاوون وكان له من العمر تسع سنين ، ولكن أحد مماليكه ثار عليه وخلعه وتولى مكانه وهو السلطان « كتبغا » الذى تولى عام ٦٩٤ هـ ، وتولى من بعده حسام الدين لاجين عام ٦٩٦ بعد أن خلع سلفه (١) .

وفى عام ٦٩٨ هـ عاد الناصر محمد بن قلاوون إلى مصر من منفاه بناء على رغبة أمراء المماليك الذين اجتمعوا على توليته ، وكان بالكرك فعاد وتولى السلطنة للمرة الثانية (٢) .

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص١٢٩ — ١٣٦

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج١ ص١٤١

وفى عهد الناصر محمد (عام ٦٩٩ هـ) حدث هجوم غازان ملك التتار حفيد هولاكو الذى زحف إلى الفرات فى جموع كثيفة ، فخرج إلى قتاله الناصر محمد وحدثت بين الفريقين معركة انتصر فيها التتار ، وهزم السلطان وجنوده ، ولكنه استطاع الهروب والعودة إلى مصر ، وجدير بالذكر أن غازان زحف على ضياع الشام ونهب ما فيها وسلب أهلها فتشاور أهل الشام مع جماعة من العلماء الذين كانوا بدمشق على أن يخرجوا فى طلب الأمان من ملك التتار ، وكان من بين هؤلاء العلماء تقى الدين بن تيمية الحرانى شيخ ابن القيم (١) .

وقد استجمع الناصر قوته ، فجمع عددا كبيرا من مماليك مصر والشام ومن العربان وغيرهم وعاود مهاجمة غازان وحدثت معركة كبيرة بين الفريقين فى « مرج راهط » أسفرت عن انتصار كبير للناصر وجنوده (١) .

بيد أن الأمور لم تستقر للناصر فقد انفرد دونه بالسلطة نائباه سلار وبيبرس الجاشنكير حتى اضطر إلى أن يخلع نفسه من السلطنة مرة ثانية بعد عشر سنين من ولايته (٣) . وتولى بعده بيبرس الجاشنكير (عام ٧٠٨ هـ) ، وقد حاول بيبرس أن يضيق على الناصر محمد بعد خلعه فما كان من الأخير إلا أن دعا نواب الشام بعد أن رحل إليها لمساعدته وذكرهم بصنيع أبيه وماله عليهم من حق العتق والتربية ، فتحمس له النواب واجتمعوا حوله وجمعوا مماليكهم وسائر جندهم وفى نفس الوقت كان كثير من مماليك مصر يفدون إليه لمساعدته ، ولما رأى بيبرس كثرة أنصار الناصر محمد لم يجد بدا من خلع نفسه ، فتم بذلك

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ج ص ١٤١

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤٩

للناصر محمد تسلم مقاليد الحكم للمرة الثالثة عام ٧٠٩ هـ ، واستتب له الأمر وامتدت فترة حكمه حتى عام ٧٤١ هـ تاريخ وفاته .

وقد تميزت هـــذه الفترة بشيء من الاستقرار النسبي في ذلك العصر الذي حفل بكثير من المغامرات السياسية التي قام بها أمراء المماليك الطامعون في السلطة .

وبعد وفاة الناصر محمـــد تولى أبناؤه من بعده واحدا بعد الآخر وسط مؤامرات قام بها أمراء المماليك كانت تنتهي بقتل السلطان أو خلعه وتولية أخيه مكانه وهو ما يعطي صورة لعدم الاستقرار السياسي إذ كان بعض هؤلاء السلاطين لا يبقى في حكمه بضعة أشهر . وآخر السلاطين الذين شهدتهم حياة ابن القيم هو السلطان حسن الذي تولى عام ٧٤٨ هـ .

أما نيابة الشام فقد كان نائبها يعين - كما ذكرنا - من قبل السلطان ، ويقال إن أحد هؤلاء النواب وهو « قفجق » هرب مع جماعة من المماليك خوفا من السلطان لاجين وذهبوا إلى غازان ملك التتار وحرضوه على غزو الشام ، وكان هروبه عام ٦٩٧ هـ (١) .

وقد تولى بعده مملوك يعرف باسم « أقوش الأفرم » خلعه السلطان عام ٧١١ هـ وولى مكانه « كراى » المنصوري فترة يسيرة ثم قبض على « كراى » وأعاد (أقوش) إلى نيابة الشام (٢) .

بيد أن أكثر نواب الشام شهرة هو (تنكز الحسامي) الذي عينه الناصر محمد عام ٧١١ هـ (٣) ، وقد كان هذا النائب مقربا من السلطان ، وتزوج

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٧

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٧

السلطان بابنته ، وامتدت نيابته ثمانية وعشرين عاما حتى خلعه السلطان عام ٨٧٤ﻫ بعد أن ساءت العلاقات بينهما .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الحكام جميعا كانوا يمثلون طبقة أرستقراطية متميزة عن سائر طبقـــات الشعب ، فكان الأمراء يعيشون فى نعيم وترف باذخ يدل عليه ما يحصيه المؤرخون لهم من الأملاك والمقتنيات فقد بلغت أموال تنكز حين صادرها السلطان (من الذهب العين ثلثمائة ألف دينار وستون ألف دينار ، ومن الفضة النقدية ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم ، ووجد له من الفصوص الياقوت والبلخش واللؤلؤ الكبار ثلاثة صناديق ، ووجـــد عنده من الطراز الزركش والحوائص الذهب والخلع الأطلس مائة وخمسون بقجة .... الخ) (١) .

ومهما تكن المبالغة فى التقدير فإن ذلك يعكس صورة الثراء الفاحش الذى عاش فيه الحكام وهو ثراء مقترن بالظلم واستغلال السلطة وبالرغم من ذلك يصفه ابن إياس بأنه (كان سديد الرأى حسن السياسة دينا خـــيرا كثير البر والخير وله معروف وآثار للخـــير بمصر والشام ، وكان طاهر الذيل عفيفا عن الزنا واللواط .. وكانت أهل دمشق عنه راضية فى مدة ولايته) (٢) .

وعلى مدى خمس سنوات تقريبا بعد ذلك تولى نيابة الشـــام خمسة من

---

(١) أحصى ابن إياس مقتنيات هذا المملوك وأملاكه وضيـاعه وقدر ماكانت تدره هذه الضياع فى السنة بمائة ألف دينار ، هذا غير الأموال التى ذكرها.
انظر ابن إياس بدائع الزهور ج١ ص ١٧١، ١٧٢
(٢) ابن إياس ج١ ص ١٧٣

الولاة كان مصيرهم الخلع السريع وكان مصير اثنين منهم القتـل (١) . وعلقت رأس أحدهم على باب زويلة بالقاهرة وصودرت أمواله وكان على جانب كبير من الثراء (٢) .

ويعين السلطـــان نائبا على الشام (عام ٧٤٧ هـ) يدعى (أرغون) لكنه يتعرض للقتل على يد نائب طرابلس الذى هاجمه مدعيا أنه ينفذ أمر السلطان ، ولكن السلطان ينتقم من نائب طرابلس ويأمر بشنقه بعد القبض عليه .

هذا العرض يعطى صورة للحياة السياسية غير المستقرة ولهذه الفئة المتميزة من الحكام الذين تسلطوا على مقدرات الناس ، وكانوا يعيشون حياة مترفة باذخـــة .

أما العوامل الخارجية المؤثرة فى الحياة السياسية فتتمثل فى أمرين رئيسيين: أولهما: الحروب الصليبية التى انتهت عام ٦٩٠ هـ ، لكن آثارها فى إذكاء الروح الدينية وتنشيط همم المسلمين كان قويا وفعالا ، وكانت سببا فى أن يعكف المسلمون على دراسة دينهم مدافعين عنه داعين إليه مهاجمين خصومه من أصحاب الأديان الأخرى وهو ما نجد أمثلة له عند ابن تيمية وابن القيم فى موقفهما من اليهود والنصارى .

والأمر الثانى يتصل بالحروب ضد التتار الذين أسقطوا بغداد عام ٦٥٦ هـ بعد أن اكتسحوا شرق العالم الإسلامى وهم كفار وثنيون ، وقد صدهم المماليك فى معركتين قاسيتين بالشام هما (عين جالوت) و(بيسان) ، لكن هؤلاء التتار

---

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ج١ ص ١٨٠ — ١٨٣

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ج١ ص١٨٨

أخذوا يعاودون الزحف بعد ذلك بالرغم من أنهم دخلوا فى الإسلام، وقد دعا ذلك سلاطين المماليك إلى استنفار الهمم لمقاومتهم ، وقد هزم المماليك أمام التتار فى موقعة الخزندار وفى موقعة حمص ، وخرج العلماء ومنهم ابن تيمية يطلبون الأمان من غازان قائدهم ، لكن السلطان الناصر جمع عدته ورجاله والتقى بهم فى المرج ، وكان بالجيش ابن تيمية يحرض المقاتلين ويرغبهم فى الجهاد ، وقد هزم التتار هزيمة منكرة ، ولم تقم لغازان بعدها قائمة ،وقد حضر الموقعة الناصر محمد والخليفة وبعض الفقهاء ،وكانوا يسيرون بين الجنود يحثونهم على الجهاد .

هذه الحروب أثرت فى الحياة العامة، فالناس بعد الانتصار يعتدون بأنفسهم، ويتطلعون إلى مزيد من الحرية السياسية وحرية الفكر ، وتظهر الحرية السياسية فى طبيعة علاقة الحكام بالمحكومين ، فالمحكومون لايستسلمون دائما لما يمليه الحكام ، بل يناقشونهم ويراجعونهم ،والمعبرون عن رغبات الشعب لذلك العهد هم الفقهاء بما هم حملة شرع الله الذى هو ميزان عادل لجميع أنواع العلاقات ، وكثيرا ما كان الفقهاء يمتنعون عن إفتاء الحكام بما يرغبون فيه ، عندما يرون ذلك مخالفا للشرع أو للمصلحة العامة التى هى من الشرع بسبب.

والحرية الفكرية ظهر أثرها فى بعض الأبحاث العلمية ـ وإن كان ذلك قليلا نسبيا ـ عند بعض العلماء الذين هاجموا التقليد ودعوا إلى الاجتهاد ، وانتقدوا التعصب لمذهب من المذاهب الفقهية دون تبصر أوروية أو مناقشة موضوعية للمذاهب الأخرى ودون الاستناد إلى الأدلة المعتبرة .

ولعل خير من يمثل حرية الفكر فى دراسته ـ لذلك العهد ـ ابن تيمية وتلميذه

ابن القيم اللذان كلفتهما هذه الحرية بنوعيها السياسى والفكرى كثيرا من العناء فى حياتهما ، فتعرض ابن تيمية للطرد من وظيفته حين امتنع عن إفتاء السلطان بما يهواه ، وتعرض للحبس أكثر من مرة بسبب آرائه المخالفة لآراء فقهاء عصره ، كما حبس مع تلميذه فى حبسه الأخير ، وتعرض ابن القيم من بعده بسبب هذه الآراء لضروب كثيرة من العنف والتضييق .

حياة ابن القيم وثقافته

تجمع كتب التراجم على أن مولد ابن القيم كان فى السابع من صفر عام ٦٩١ هـ(١)، الموافق عام ١٢٩٢ م، ويكنى بأبى عبد الله ويلقب بشمس الدين واسمه محمد واسم أبيه أبو بكر، وهو الذى كان قيما على المدرسة الجوزية، وكان أبوه فقيها أخذ عنه ابنه علم الفرائض(٢).

شيوخه

نشأ ابن القيم بدمشق وهى على النحو الحضارى والثقافى الذى حددنا معالمه وبها العديد من المدارس من بينها الصدرية والجوزية اللتان كان له صلة بهما. ولما كان أبوه فقيها حنبليا بارعا فى الفرائض أخذ عنه ابنه هذا الفرع من فروع الفقه، وذلك ـ بطبيعة الحال وكما هى العادة ـ بعد حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة وطرف من العلوم الأولية.

وقد درس أيضاً على أيدى تقى سليمان، وأبى بكر بن عبد الدائم، والمطعم، وابن الشيرازى، وإسماعيل بن مكتوم والطبقة، وقرأ العربية على ابن أبى الفتح والمجد التونسى، وقرأ الفقه على المجد الحرانى (ابن تيمية) (٣)، كما سمع من الشهاب النابلسى (٤)، وقرأ الأصول على الصفى الهندى

---

(١) انظر: الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر ج٤ ص٢١، شذرات الذهب لابن العماد ج٦ ص١٦٨، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى ج٢ ص١٤٣، دائرة المعارف الاسلامية (ابن قيم الجوزية).

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر ج٤ ص٢١، البدر الطالع للشوكانى ج٢ ص١٤٣

(٣) المصادر السابقة

(٤) ابن حجر: الدرر الكامنة ج٤ ص٢١

وابن تيمية (١) ، ومن بين شيوخه أبو محمد بن تيمية شقيق أبي العباس وقد أشار إليه فى كتبه ونعته بقوله (شيخنا) (٢) .

بيد أن أكثر شيوخ ابن القيم أثرا فيه هو تقى الدين أبو العباس بن تيمية وقد لازمه تلميذه أطول مدة ممكنة ، وتعلق به حتى وصف بأنه قد (غلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لايخرج عن شيء من أقواله ، بل ينتصر له فى جميع ذلك وهو الذى هذب كتبه ونشر علمه . واعتقل مع ابن تيمية بالقلعة (بدمشق) بعد أن أهين وطيف به على جمل مضروبا بالدرة فلما مات أفرج عنه ، وامتحن مرة أخرى بسبب فتاوى ابن تيمية . وكانت مدة ملازمته لابن تيمية منذ عاد من مصر سنة ٧١٢ ه إلى أن مات (٣) أى أن هذه الملازمة استمرت إلى عام ٧٢٨ ه أى نحو ستة عشر عاما .

وسنقتصر من شيوخه فى حديثنا على ابن تيمية نظرا لأثره الكبير فى تفكير تلميذه ومنهجه وحياته وثقافته .

ابن تيمية :(٤)

يعد ابن تيمية أشهر فقهاء الحنابلة فى القرنين السابع والثامن الهجريين ، وهو من أشهر مفكرى الاسلام قاطبة ، وأغزرهم إنتاجا ، وهو متكلم فقيه عربى ولد بحران القريبة من دمشق فى العاشر من ربيع الأول عام ٦٦١ ه ، وقد فر أبوه

---

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج٦ ص ١٦٨

(٢) انظر : اعلام الموقعين لابن القيم ج٤ ص ١١٤

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص٢١

(٤) رجعت فى الترجمة له إلى : الشوكانى : البدر الطالع ج١ ص ٦٣-٧٢ ، وكذلك دائرة المعارف الاسلامية ، وكذلك شذرات الذهب لابن العماد .

من جور التتار ولجأ بأسرته إلى دمشق فى أواسط عام ٦٦٧ ﻫ ، واسمه أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم بن تيمية الحرانى الدمشقى الحنبلى ويلقب تقى الدين ويكنى بأبى العباس .

وكان انتقال أبيه إلى دمشق مفيدا له فقد عكف منذ حداثته على الدرس والتحصيل فسمع عن مجموعة من أعيان عصره منهم والده الذى كان فقيها حنبليا ومنهم زين الدين أحمد بن عبد الدايم المقدسى ونجم الدين بن عساكر، وزينب بنت مكى وغيرهم .

وقد أتم دراسته ولما يبلغ العشرين، ولما توفى أبوه عام ٦٨١ ﻫ، أخذ يدرس الفقه الحنبلى مكانه ، وكان يفسر القرآن من حفظه على كرسى بالمسجد يوم الجمعة من كل أسبوع ، وقد برع فى علوم القرآن والفقه والحديث والكلام وغير ذلك وكان يتمتع بذكاء مفرط وذاكرة قوية مكنته من الحفظ وسرعة الاستحضار والتوسع فى المنقول والمعقول ، والاطلاع على مذاهب السلف والخلف ، وكان يدافع عن سنن السلف الصالح من المسلمين بأدلة لم يسبق إليها من القرآن والحديث ، ولكن حريته فى الجدل والمناظرة جلبت عليه عداوة الكثيرين من فقهاء المذاهب الأخرى ، وقد تحدث عنه الشوكانى وعن براعته فى الجدل بإعجاب فقال : « أنا لا أعلم بعد ابن حزم مثله ، وما أظنه سمع الزمان ما بين عصر الرجلين بمن شابههما أو يقاربهما »(١) ، كما أثنى عليه الذهبى وأشاد بعلمه وخلقه وذكائه وبراعته فى الجدل وتمسكه بالسنة ، بالاضافة إلى ما تحلى به من شجاعة وترفع عن الدنايا ، وقول الحق بصراحة لا تأخذه فيه لومة لائم حتى قال: «ومن

(١) الشوكانى : البدر الطالع ج ١ ص ٦٤ .

خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التقصير فيه ، ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالي فيه (١).

ويدرك صدق ما ذهب إليه الذهبي من يتقرى حياة ابن تيمية فيرى ما لقيه من اضطهاد ، وما عرف عنه من عزوف عن عرض الحياة وزخرفها ، وقد كانت هذه الأخلاق سببا في إعجاب تلاميذه به ، وكان ابن القيم من أشدهم إعجابا به وملازمة له ، وتأثرا به في علمه وخلقه على السواء ، فقد كان - بالنسبة له - قدوة صالحة حسنة ، والمتتبع لسيرة الرجلين يدرك مدى التشابه بينهما .

وقد جلبت عليه قوة عارضيه في الجدل وحدته في المناقشة والجدل عداوة كثير من فقهاء عصره ، وقد اتهم بميله لمذهب المجسمة ، وكلفه الاتهام وظيفة التدريس التي كان يتمتع بها ، وبالرغم من ذلك اشترك في الحض على جهاد التتار وصحب الجيش الذاهب إلى القتال ، وكان له ولأخيه دور هام ، وقد حارب ابن تيمية كثيرا من الفرق الاسلامية الخارجة كالاسماعيلية والنصيرية والحاكمية ، وكان في ذلك منافحا عن عقائد أهل السنة .

واتهم ابن تيمية (عام ٧٠٥ هـ) وهو بالقاهرة بمشايعة مذهب التجسيم واعتقل بقلعة الجبل ومعه أخواه ، وبقي فيها عاما ونصف عام ، وفي عام ٧٠٨ هـ نوقش في مسألة كتبها في الرد على مذهب « الاتحادية » بيد أن الحجج القوية التي جاء بها جردت خصومه من أسلحتهم ، وانتصر عليهم انتصارا عظيما .

ومكث بالقاهرة حتى عام ٧١٢ هـ يعتقل حينا ويفرج عنه حينا آخر ، وهو مع ذلك لا يتخلى عن آرائه وعن مهاجمته لأصحاب البدع . وفي عام ٧١٢ هـ كاف

(١) الشوكاني : البدر الطالع ج ١ ص ٦٤ .

صحبة الجيش القاصد بلاد الشام، وقد عاد إلى دمشق ثانية بعد أن غاب عنها أكثر من سبع سنوات، بيد أنه - بالرغم من اعتزاله أعمال التدريس - أمر من قبل السلطان بألا يفتى فى مسألة الطلاق (١)، وأوغر خصومه صدر الحاكم فسجنه بقلعة دمشق (عام ٧٢٠ ﻫ) وأفرج عنه بعد خمسة أشهر وثمانية عشر يوما بأمر السلطان، لكنه كان مستمسكا بالحق مصر جابه لايخشى أحدا، وقد ظفر أعداؤه بفتواه التى حرم فيها شد الرحال إلى قبور الأنبياء والصالحين التى أصدرها عام ٧١٠ ﻫ، وقد انتصر له فيها ابن القيم فى كتبه، وقد نتج عن ذلك اعتقاله بأمر من السلطان عام ٧٢٦ ﻫ بقلعة دمشق، وفى محبسه ظل عاكفا على التأليف وتفسير القرآن وتدوين الرد على المخالفين، وقد جرد من كتبه وأوراقه بكيد أعدائه وكان هذا الحادث صدمة قوية له، وما لبث أن وافته المنية فى ذى القعدة من عام ٧٢٨ ﻫ بمحبسه، واحتفل أهل دمشق بجنازته احتفالا رائعا لحسن اعتقادهم فيه، وقد شهد جنازته عدد كبير قدر بمائتى ألف رجل وخمسة عشر ألف امرأة.

وابن تيمية فقيه حنبلى، لكنه كان يعد مجتهدا فى المذهب أى مجتهدا منتسبا، ويرى بعض دارسيه أنه مجتهد مطلق غير مقيد بمذهب، وهناك بعض المسائل لايقلد فيها المذهب الحنبلى، وشأنه - كشأن الحنابلة - أن يعتمد على النصوص

---

(١) خالف ابن تيمية الفقهاء فى يمين الطلاق، وذهب إلى أنها لايلزم منها حكم الطلاق، وذهب إلى أنها لايلزم منها حكم الطلاق، وأبطل الطلاق المعلق بشرط، وكتب فى ذلك كثيرا من الفتاوى فتألب عليه خصومه من فقهاء المذاهب وشكوه إلى السلطان، وقد كتب فى الرد عليهم باسهاب وأبطل حججهم، وانتصر له تلميذه ابن القيم فى مواضع كثيرة من كتبه وأشار إلى هذه المسألة انظر إعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ١١٤-١١٦

أكثر الاعتماد وألا يلجأ إلى القياس إلا نادراً ، ولذلك فهم يعتمدون على الحديث أكثر من غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى ، وابن تيميه يصرح فى جل مؤلفاته بأنه يتبع القرآن والحديث بحرفيتها .

ولسنا هنا صدد الحكم لابن تيميه أو عليه فالخلاف فيه ظهر فى حياته ولا يزال باقيا إلى اليوم بسبب مواقفه من الصوفية وهجومه عليهم ونقده لآراء بعض الصحابة ، وجنوحه إلى المغالاة فى محاربة البدع ، بيد أن أنصاره أكثر من خصومه وأرسخ قدما فى العلم ومن بينهم تلميذه ابن القيم والذهبي وابن قدامه وابـن الوردى .

وجدير بالذكر أن المواقف التى عرضت الشيخ للاضطهاد والسجن فى حياته عرضت تلميذه الوفى ابن القيم للاضطهاد والإعنات فى حياة شيخه وبعدوفاته .

المذهب الحنبلى :

ونرى إكمالا لحديثنا أن نتناول المذهب الحنبلى الذى اتبعه ابن القيم وأبوه من قبله ، ويهمنا الإشارة إلى الخصائص المنهجية فى الاستنباط التى يتميز بها المذهب ، وكيف يعتمد فقهاؤه على المصادر التى يستنبطون منها الأحكام ، وموقفهم من لغة هذه المصادر التى هى فى الغالب القرآن والسنة .

وإمام المذهب هو أحمد بن حنبل الذى ولد ببغداد عام ١٦٤ هـ ، ودرس العلم بها جاب العراق وبلاد الشام والحجاز واليمن ومصر وغيرها طلبا للعلم ، وكانت عنايته منصرفة إلى الحديث ، ومسنده مشهور معروف ، وبسبب العناية الغالبة عليه بالحديث لم يعده بعض الفقهاء كالطبرى من الفقهاء ، وهذا هو سبب

تحامل الحنابلة على الطبرى (١) .

ولسنا مع القائلين بأن الإمام لم ينشىء مذهبا خاصا به فى الفقه وأن ما قام به هو المسائل الفقهية التى أثرت عنه ، ذلك بأن فتاواه الفقهية التى جمعها ابن القيم بلغت أكثر من ثلاثين مجلداً ، وعلى أساس من مواقف ابن حنبل وأنظاره الفقهية استطاع تلاميذه استنباط التعاليم والأصول الخاصة بمنهج الاستنباط فى مذهبهم ، وقد أجمع أهل السنة على أن المذهب الحنبلى أحد المذاهب الفقهية المعترف بها .

وقد حدد ابن القيم أصول المذهب الحنبلى فى الاستنباط حين ذكر أن فتاوى الإمام الفقهية مبنية على خمسة أصول (٢). أحدها النصوص والمقصود بها نصوص الكتاب والسنة ، والمذهب الحنبلى يعتمد اعتماداً كبيراً على النصوص على حساب الأصول الأخرى فهم يقدمون الحديث الضعيف على الرأى أى على القياس ، ولذا فإن ابن حنبل لم يلتفت إلى خلاف عمر رضى الله عنه فى التيمم للجنب إذ اعتمد ابن حنبل على حديث عمار بن ياسر ، وكذلك اعتمد ابن حنبل على حديث عائشة رضى الله عنها فأوجب الغسل عند الإكسال ولم يلتفت إلى خلاف على وعثمان وطلحة وأبى أيوب وأبى بن كعب رضى الله عنهم .

والذى نلفت إليه أن مذهب الحنابلة يقدم الحديث فى الاستنباط ويتوسع فى الاعتماد عليه وذلك لعناية ابن حنبل القديمة بالأحاديث وجمعها ودرايته بمراتبها وهم لعنايتهم بالاستنباط من النصوص وابتعادهم ما أمكن عن القياس يميلون

---

(١) ترجمة الامام أحمد بن حنبل من دائرة المعارف الاسلامية .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين عن رب العالمين ج١ ص٢٩ — ٣٣ .

إلى توسيع الدلالات اللغوية للألفاظ (١)، محاولين استهلاك طــاقات النص التشريعي بحيث يشمل بحكمه أكبر عدد من الأنواع فيمكن بذلك أن تفى الأحكام المستنبطة من النصوص بالحاجات المتجددة المتنوعة دون حاجة إلى استخدام القياس .

والحديث عندهم مقدم على الإجماع لأن الإجماع كما قالوا مبنى على عدم العلم بالمخالف ، وربما وجد المخالف ولم يعلمه الفقيه .

والأصل الثانى ما أفتى به الصحابة ففتوى الصحابى حجة عند ابن حنبل إذا لم يعرف له مخالف من الصحابة فيها فضلا عما يشترط أساسا فيها وهو ألا تكون مخالفة للنصوص السابقة .

والأصل الثالث الاختيار من فتاوى الصحابة إذا اختلفوا ويكون الترجيح بحسب أقرب الفتاوى إلى الكتاب والسنة ، فإذا لم يتبين ذلك فيها حكى الخلاف ولم يجزم برأى ، والأصل الرابع الأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن فى الباب شىء يدفعه ، وهو مقدم عنده على القياس فاذا لم يوجد ما يدفعه من أثر أو قول صاحب أو إجماع كان العمل به أولى من القياس ، والأصل الخـــامس القياس عند الضرورة وذلك إذا لم يوجد فى المسألة نص ولا قول صاحب ولا أثر مرسل أو ضعيف .

وكان الإمام « شديد الكراهية والمنع للافتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف كما قال لبعض أصحابه : إياك أن تتكلم فى مسألة ليس لك فيها إمام»(٢) ، كأنه

(١) سنفصل هذا الموضوع فى حديثنا عن «دراسة المعنى» الفصل الثانى من الباب الثـانى .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٢

كان « يسوغ استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم ويمنع من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبنى مذهبه عليه » (١).

الاعتماد على النص وتقديم الحديث والاعتداد به وتأخير القياس وعدم الاستنباط بطريقه إلا عند الضرورة هى أهم الخصائص التى تميز بها المذهب الحنبلى ، وسنجد أثر ذلك عند ابن القيم وهو أحد مجتهدى المذهب ، وسنرى أثر هذا المنهج فى دراسته للغة (٢) .

وأتباع المذهب الحنبلى – الذين لا يمثلهم الآن إلا نفر قليل – كانوا إلى القرن الثامن الهجرى منتشرين فى بلاد الإسلام ، وقد كانت لهم ببغداد « صولة وكثرة حتى كانوا يتواقعون مع الشيعة فى نواحيها ، وعظمت الفتنة فى بغداد من أجل ذلك ، ثم انقطع هذا عند استيلاء التتار عليها ولم يراجع ، وصارت كثرتهم بالشام » (٣) .

فالحنابلة فى عهد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كانوا كثيرين بالشام ، وكان أتباعهم أيضا من الكثرة بمكان، وقد ظلت المذاهب الأربعة يمثلها قضاة رسميون – كما بينا من قبل – فى جميع الأمصار الإسلامية إلى قيام الدولة العثمانية التى تضاءل فى ظلها المذهب الحنبلى .

ثقافة ابن القيم

كان ابن القيم فقيها حنبليا ينتصر لمذهبه الفقهى ، وهو الذى جمع فتاوى

---

(١) ابن القيم : اعلام الموقعين ج ١ ص ٣٣ .

(٢) انظر أثر ذلك على سبيل المثال فى الفصل الثانى من الباب الثانى الذى خصصناه لدراسة المعنى وانظر منه موضوع «حدود الدلالة » .

(٣) ابن خلدون : المقدمة ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

الإمام أحمد فبلغت عنده أكثر من ثلاثين سفرا (١) ، وقد كشفنا عن الخصائص المنهجية للمذهب وميله إلى الاعتماد على النصوص ما أمكن واحتفاله بها ولهذا المنهج أثره فى تناولهم للغة كما سنبينه فيما بعد .

وابن القيم تلميذ ابن تيميه الذى قدمنا صورة من حياته المليئة بالنشاط العلمى والحركة غير العادية والمليئة بالمحن والمواقف القوية فى أوقات الشدة التى تكشف عن معدن صاحبها الأصيل ، وهو محب لشيخه معجب بموافقة مدافع عن آرائه فى أغلب الأحيان ، وقد شاركه بنفسه سراء حياته وضراءها .

أتم ابن القيم دراسته فى وقت مبكر ، وتفقه فى المذهب الحنبلى ، وبرع وأفتى فى حياة شيخه ابن تيمية، وبلغ مبلغا كبيرا فى حياة كثير من شيوخه وقد وصفه تلميذه ابن رجب بأنه « كان عارفا بالتفسير لا يمارى فيه وبأصول الدين وإليه فيه المنتهى ، وبالحديث ومعانيه وفقهه ودقائق الاستنباط منه لا يلحق فى ذلك ، وبالفقه وأصوله ، والعربية وله فيها اليد الطولى ، وبعلم الكلام وغير ذلك ، وعالما بعلم السلوك وكلام أهل التصوف وإشاراتهم ، ومتوله وبعض رجاله .. وما رأيت أوسع منه علما ولا أعرف بمعانى القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه ، وليس هو بالمعصوم ولكن لم أر فى معناه مثله » (٢).

تصدر ابن القيم للتدريس ونشر العلم فدرس بالصدرية ، وأم بالجوزية مدة طويلة (٣) ، وكان « شديد المحبة للعلم وكتابته ومطالعته وتصنيفه ، واقتناء كتبه

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٩ .

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ج٦ ص ١٦٨ .

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ ، الشوكانى : البدر الطالع ج ٢ ص١٤٣.

واقتنى من الكتب مالم يحصل لغيره (١) ، ومالا يحصر حتى « كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهراً طويلا سوى ما اصطفوه لأنفسهم منها » (٢).

وقد « أخذ العلم عنه خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات ، وانتفعوا به ، وكان الفضلاء يعظمونه ويسلمون له كابن عبد الهادى وغيره » (٣) .

آثــاره :

والحديث عن آثاره متصل الأسباب بالحديث عن ثقافته ، إذ يمكن عن طريق ماخلف منها أن نتعرف على عقليته ومنهجه الفكرى ، فالآثار مرآة صاحبها تحفظ صورته رغم تعاقب السنين ، وتبين اتجاهاته وميادين فكره .

ويعد ابن القيم من المكثرين فى التأليف ، فكتبه كثيرة ، وجانب غير قليل منها مبسوط ضخم الحجم ، ولكن ابن القيم لا يبلغ مبلغ شيخه ابن تيمية فى كثرة التأليف ، فقد بلغ ابن تيمية فى ذلك مبلغا كبيرا لا يكاد يصل إلى طبقته فى المؤلفين الإسلاميين جميعا إلا عدد قليل لا يجاوز أصابع اليد الواحدة .

صنف ابن القيم فى الميادين التى بينا دراسته لها ، وكانت غالب عنايته منصرفة إلى الفقه وأصوله والتصوف وما يتصل بالتوحيد وعلم الكلام ، كما ألف فى السير مصنفا ممتازا (٤) غلب عليه الطابع الفقهى وسلك فيه منهجا لم يسبق إليه

---

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩٦ .

(٢) الشوكانى : البدر الطالع ج ٢ ص ١٤٣

(٣) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) هو كتابه «زاد المعاد فى هدى خير العباد» . لم يقتصر فيه على تناول أحداث السيرة وإنما عنى بها باعتبارها الجانب العملى من السنة واستنبط من أحداثها كثيرا من الأحكام الفقهية ، فضلا عن الدراسة التاريخية الممتازة .

ومعظم كتابه « بدائع الفوائد » متصل بالدرس اللغوى .

وقد أورد له ابن حجر على سبيل التمثيل لا الحصر ثلاثة عشر مصنفا ، وذكر الشوكانى أسماء ستة عشر ، أما ابن العماد فقد أحصى ثلاثة وأربعين مصنفا له وصرح بأن له غيرها فكأنه - برغم ذلك لم يحصرها حصرا شاملا وقد اقتصرت دائرة المعارف الإسلامية على ذكر ستة عشر مصنفا مما طبع من كتبه .

والنظرة العابرة فى أسماء مصنفاته تدل على الميادين الكثيرة المتنوعة التى استطاع أن يخوضها ومقدار الجهود التى بذلها .

وسنورد فى نهاية البحث بيانا بأسماء كتبه وآثاره استخلصناه من كتب التراجم المختلفة ومقابلتها بعضها ببعض ، فضلا عما نعرفه له ورجعنا إليه فى بحثنا

خصومه وأنصاره :

من كان فى منزلة ابن القيم فلابد أن تختلف فيه أقوال معاصريه ومخالفيه بحسب الاتجاهات العقدية والفكرية لهم ، بيد أن اختلاف المترجمين له فى شأنه أقل وأيسر من اختلافهم فى شأن أستاذه ابن تيمية ، فقد كان أستاذه أكثر ثورة وعنفا منه ، وكان هو أميل إلى الهدوء ، كما أن سلوك ابن القيم فى حياته مسلكا صوفيا خاصا جعله أقل عنفا فى مواجهته المتصوفة ، وقد كان شيخه مغاليا فى الهجوم عليهم . ومهما يكن من شىء فإن أكثر المترجمين لابن القيم تحدثوا عنه بإعجاب وامتدحوا علمه وخلقه ، منهم تلميذه ابن رجب ومعاصره القاضى برهان الدين الزرعى الذى قال عنه : « ما تحت أديم السماء أوسع علما منه »[1] كما امتدحه ابن كثير ، أما الذهبى - وهو معاصر له - فقد أخذ عليه أنه «معجب

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

برأيه جرىء على الأمور »[1]، وقد انتصر له الشوكانى بعد حين ورد على الذهبى قائلا : « بل كان متقيدا بالأدلة الصحيحة معجبا بالعمل بها ، غير معول على الرأى ، صادعا بالحق ، لا يحابى فيه أحدا ، ونعمت الجرأة »[2] .

تلاميذه :

أخذ عن ابن القيم خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات ، وأشهر من تتلمذ عليه الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب صاحب طبقات الحنابلة ، فقد ذكر أنه لازم مجالسه قبل موته أكثر من سنة كما سمع عليه قصيدته النونية فى السنة، وأشياء من تصانيفه [3] ، كما تتلمذ عليه شمس الدين محمد بن عبد القادر النابلسى صاحب مختصر طبقات الحنابلة ، وابن كثير صاحب « البداية والنهاية » ، وقد أثنى ابن كثير على شيخه ونقل ذلك عنه أصحاب التراجم ، ومن تلاميذه ابن عبد الهادى الذى وصفه ابن رجب بأنه أحد الفضلاء العلماء الذين كانوا يسلمون له ويأخذون عنه [4]، كما تتلمذ عليه ابنه عبد الله الذى تولى منصب التدريس بالصدرية بعد موت أبيه[5] .

خلقه وشخصيته :

فى حياة ابن القيم مواقف عظيمة جديرة بالتأمل لما تحمله من دلالات على

---

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ .
(٢) الشوكانى : البدر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
(٣) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .
(٤) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩
(٥) ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٤ ص ٢٣٥

صفات خاصة لرجل من نوعية خاصة ، هذه المواقف شبيهة بما تعرض له شيخه ابن تيمية ، وبعضها كان مشتركا بينهما ، والأعجب من ذلك أن هـــذه وتلك شبيهة من بعض الوجوه بما تعرض له أحمـــد بن حنبل إمام المذهب فى محنته المشهورة إذ تعرض للأذى والتعذيب من قبل السلطة الحاكمة وهو يدافع عن عقيدة أهل السنة ، وأظهر من الثبات والشجاعة والصراحة ما سجله له المترجمون ما هو مشهور ، وقد تعرض هذان الفقيهان الحنبليان لمحن شبيهة جرت عليهما أذى أرباب السلطة ، وإن كان ابن تيمية أكثر تعرضا للبطش والتنكيل من تلميذه لأنه كان حاد الطبع عنيفا فى ثورته على البدع لا يميل إلى مهادنة خصومه من أصحاب الديانات المخالفة أو الفرق الإسلاميه الخارجة كالجهمية والصوفية القائلين بالحلول والاتحاد ، وقد كان ابن تيمية شجاعا جريئا وقد أشرنا من قبل إلى موقفه المشهود فى حرب التتار ، وقد قاتل مع الجيش بنفسه وكان معه أخوه وانتهت المعركة بهزيمة التتار .

هذا الموقف الشجاع لابن تيمية يتسق مع مواقفه الأخرى من خصومه فى الفكر والاعتقاد ومع مواقفه من أصحاب السلطان إذ كان دائما شجاعا جريئا حادا عنيفا لا يهادن فى الحق ، ولا يلين ولو كان للسلطان فى أدنى الأمور ولذلك تعرض للحبس مرات كثيرة فكان يرضى به ولا يقبل أن يرجـــع عما يرى أنه الحق .

كان ابن القيم كشيخه داعيا إلى الرجوع إلى ما كان عليه السلف من تحكيم الكتاب والسنة دون تعطيل أو تشبيه ، وقد حارب كشيخه الفرق المختلفة ، كما وقف موقف الخصومة من أصحاب الديانات المخالفة من اليهود والنصـــارى وغيرهم ، ولكن هناك فرقا بينهما يتمثل فى هدوء ابن القيم وميله إلى الحجاج

البعيد عن الحدة والعنف فلم يبلغ من العنف والثورة مبلغ شيخه ، ومرد ذلك راجع إلى الاختلاف الفطرى بين طبيعة كل منهما ، فأحدهم ثائر عنيف والآخر يميل إلى الهدوء كما أن ابن تيمية هو الذى شهد بداية الصراع وعنفوانه وقوة الخصوم ومعاندتهم ، أما ابن القيم فقد شهد الصراع بعد أن أبلى شيخه فى ميدانه بلاء وفر عليه كثيرا من الجهد ، كما أن الصراع نفسه قد فترت حدته ، ومن ثم كان ابن القيم أكثر ميلا الى الهدوء وأبعد عن العنف فى حجاجه ولذلك كان خصومه أقل من خصوم شيخه .

وعلى الرغم من تأثر ابن القيم الشديد بشيخه فإنه كان حر التفكير مستقل الشخصية يعمل فكره ولا يلتزم رأى غيره ولو كان شيخه وكثيرا ما خالف شيخه فى الآراء والفتاوى الفقهية ورجح منها ما تسنده الأدلة وضعف ما ليس له دليل قوى .

تعرض ابن القيم مع شيخه للأذى فاعتقل معه بقلعة دمشق بعد ، أن أهين وطيف به على جمل مضروبا بالدرة » (١) ، وكان هذا الاعتقال هو الأخير بالنسبة لابن تيميه ، وقد حبس تلميذه بنفس « القلعة منفردا عن شيخه ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ » (٢) .

وقد تعرض ابن القيم للحبس مرة أخرى بسبب إنكاره شد الرحيل لزيارة قبر الخليل (٣) ، وهى نفس التهمة التى حبس من أجلها ابن تيمية عام ٧٢٦ هـ بسبب الفتوى التى أفتى بها عام ٧١٠ هـ وأبى الرجوع عنها وأنكر فيها شد

---

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٣) الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

الرحال لزيارة قبور الأنبياء والصالحين ، واعتمد على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى هذا » ، وهو لم يحرم زيارة قبر المسلم إلا إذا كانت هـــذه تقام فى يوم معين وتحتاج لرحلة خاصة (١) .

هذه المحن تدلنا على ما تميز به ابن تيمية وتلميذه من ثبات على أقوالهما التى يـــؤدى إليها الاجتهاد الصحيح وتسندها الأدلة النقلية والعقلية ، فلقد كان فى إمكان كل منهما أن يرجع عن هذه الفتوى ـ ولو ظاهريا ـ إذا كانا ممن يفضل حياة العافية على التمسك بالمبادىء ، ولكن موقفهما ظل صلبا ثابتا منذ أصدرها ابن تيمية عام ٧١٠ هـ وحبس بسببها عام ٧٢٦ هـ وكذلك ابن القيم حينما حبس بسببها بعد وفاة ابن تيمية .

وتعرض ابن القيم لمحن أخرى بسبب فتاواه أو فتاوى شيخه ، وكان « ينال من علماء عصره وينالون منه » (٢) ، وقد أنكر عليه قضاة عصره فتواه بجواز المسابقة بغير محلل وهى التى وضع فيها رسالة خاصة سماها « بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل » ، وأنكر عليه السبكى ذلك وطلبه فأمسك عن الإفتاء بها (٣) .

---

(١) دائرة المعارف الاسلامية ترجمة ابن تيمية

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٣ ص ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ويوضح ذلك أن الشافعية والحنفية وأحمد يرون أنه إذا تسابق شخصان وبذل أحدهما الرهن ، كان السباق جائزا ، فان يذل كل منهما رهنا لم تجز السباق الا إذا أدخلا بينهما محللا ، ذلك أن السباق بدونه يعد قمارا فى الحالة الأخيرة ، لأن كلا منهما عرضة لأن يأخذ اذا سبق ويؤخذ منه اذا صار مسبوقا فلو أدخلا بينهما ثالثا للتحليل جاز الرهن وذلك بأن يأتى الثالث بفرس كفء لفرسيهما =

وكان يقصد كذلك للافتاء بمسألة الطلاق و « جرت له بسببها أمـــور يطول بسطها مـــع ابن السبكي وغيره » (١) ، ويبدو أنها نفس المسألة التى أوذى بسببها ابن تيمية وحبس بسجن قلعة دمشـق عام ٧٢٠ هـ أكثر من خمسة أشهر حتى أفرج عنه بأمر من السلطان ، وهى خاصة بالحلف بالطلاق معلقا بشيء أو غير معلق وقد خالف فيها ابن تيمية ما درج الفقهاء عـلى أن يفتوا به (٢) وقد ناصره فى نفس الفتوى تلميذه ابن القيم وتعرض مثل شيخه للأذى.

ويهمنا مما قدمنا أن نستخلص ما يدل على خلق الرجل وشخصيته فهو رجل متحرر فى فكره يذم التقليد ، ويناقش الأئمة ولا يتعصب لمذهب عـــلى حساب المذاهب الأخرى ، وإنما يسير تبعا للأدلة التى تتضح له غير مكابر أو مغالط وهو لذلك شديد التمسك برأيه الذى أداه إليه اجتهـاده لا يعبأ فى سبيله بأذى أو سجن أو محن أو محاسبة أو تضييق .

ويتصل بحديثنا عن خلقه ما يمكن أن يذكر عن تدينه ،فالعقيدة أساس لكل خليقة أخـــرى ، والإيمان مصدرها وموجهها ، والدين أساس كل الأخلاق الكريمة إذ به تغرس التقوى فى النفوس ، والتقوى أساس الضمير الحى المحاسب

ولا يدفع شيئا فان سبقهما أخذ مادفعاه ، وان سبق المحلل مع أحدهما اشترك مع السابق فى مال المسبوق ، وان سبقاه أحرزا ما أخرجاه ولم يغرم المحلل شيئا ، وقد خالف ابن القيم فى ذلك إذ رأى جواز المسابقة دون محلل ومال إلى عـدم جواز المحلل واحتج لقوله بالأدله النقلية والعقلية ، وفند حجج خصومه وبين مايترتب على القول بجواز المحلل من مفاسد تأباها مقاصد الشريعة . أنظر ابن القيم : الفروسية الشرعية ص ١٩

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ س ٢١ .

(٢) دائرة المعارف الاسلامية ترجمة ابن القيم ، إعلام الموقعين لابن القيم فى أكثر من موضع .

فى السر والعلن ، وحين تكلم نقدة الرجال عن العدالة جعلوا مدارها على أمرين هما التقوى والمروءة ، أما التقوى فلا تكون إلا عن تدين صالح وإيمان صادق وأما المروءة فالدين يهذب خلالها ويقومها ويزكيها وينمى فروعها.

ويتضافر الذين رأوا ابن القيم فى الحديث عن صلاح دينـــه وتقواه إذ يذكرون مظاهر ذلك فيصفه ابن كثير بأنه « كان ملازماً للاشتغال ليلاً ونهاراً، كثير الصلاة والتلاوة ، حسن الخلق ، كثير التودد لا يحسد ولا يحقد... لا أعرف فى زماننا من أهل العلم أكثر عبادة منه ، وكان يطيل الصلاة جداً ويمد ركوعها وسجودها وكان إذا صلى الصبح جلس مكانه يذكر الله حتى يتعالى النهار ويقول: هذه غدوتى لو لم أقعدها سقطت قواى ، وكان يقول : بالصبر والفقر تنال الإمامة فى الدين ، وكان يقول : لا بد للسالك من همة تســيره وترقيه ، وعلم يبصره ويهديه (١) .

ويصفه تلميذه ابن رجب أيضاً بأنه كان « ذا عبادة وتهجد وطول صلاة إلى الغاية القصوى ، وتأله ولهج بالذكر وشغف بالمحبة والإنابة والافتقــار إلى الله تعالى ، والانكسار له ، والاطراح بين يديه على عتبة عبوديته لم أشاهد مثله فى ذلك ، ولا رأيت أوسع منه علما ، ولا أعرف بمعانى القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه ، وليس هو بالمعصوم ولكن لم أر فى معناه مثله » (٢) ، كما ذكر عنه أيضاً أنه « كان فى مــدة حبسه مشتغلا بتلاوة القرآن وبالتدبر والتفكر ففتح عليه من ذلك خير كثير ، وحصل له جانب عظيم من الأذواق والمواجيد الصحيحة ، وتسلط بسبب ذلك على الكلام فى علوم أهل المعارف ،

---

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ ، ٢٢

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

والخوض فى غوامضهم . وتصانيفه ممتلئة بذلك ، وحج مرات كثيرة ، وجاور بمكة ، وكان أهل مكة يذكرون عنه من شدة العبـادة وكثرة الطواف أمراً يتعجب منه (١) » .

ولا أحسبنا بعد هذين الشاهدين اللذين عاصراه بحاجة إلى غيرهما ممن يشهدون بعدالته وتقواه وحسن خلقه، ولا نكاد نجد لدى غيرهما قدحا فى عدالته حتى من قبل خصومه ، وإن يكن الذهبى قد أخذ إعجابه برأيه وجرأته على الأمور فليس فى هذا النقد من قدح فى العدالة ، وبالرغم من ذلك فقد وجد من يدفع عنه هذه التهمة ويبين أنها إحدى فضائله ومزاياه ، إذ أنه كان « متقيدا بالأدلة الصحيحة معجبا بالعمل بها ، غير معول على الرأى ، صادعا بالحق ، لا يحابى فيه أحد ونعمت الجرأة »(٢) .

فالرجل كان قائماً من هذه التقوى ، ومحدداً بما تمليه تعاليم الإسـلام وما تندب إليه من المكارم والفضائل، وكان فهمه الصحيح للتصوف على أنه علم وعمل متمثلا فى مسلكه العملى اليومى ، فهو ليس واحدا من الذين يعلمون يبتغون بعلمهم عرض هذه الحياة وزخرفها قانعين بمنصب أو رتبة أو وظيفة ، وليس -أيضاً- واحداً من النساك الجهلة الذين يمكن للشيطان أن يلبس عليهم أو يخـدعهم عن حقائق الأمور ، وإنمـا هو رجل قد جمع بين الفضيلتين فضيلة العلم وفضيلة الحسن به ، وهذا هو المسلك الأمثل وهو الذى دعت إليه الشريعـة السمحة .

لقد كان لهذه الخلال التى اتصف بها ابن القيم أثرها فى منهجه العلمى من أمانة

---

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩،١٤٨

(٢) الشوكانى : البدر الطالع ج٢ ص ١٤٤،١٤٣

فى العلم والنقل ، وإنصاف للخصم ، وتعمق فى البحث وإخلاص فيه لوجه الله ، ومتابعة الأدلة بدون تعصب ، وذلك لا يمليه إلا خلق صبغ بالتقوى والورع ، ونمى على مكارم الدين وفضائله .

ولعل مما يدل على تقوى ابن القيم وورعه وتواضعه وانكساره لخالقه هذه الأبيات التى قالها والتى تدل على نفس خائفة من الله ، مستعظمة للذنب ، محتقرة لشأنها ولما قدمته من أعمال ، وهذا هو مقام الخوف بمشاعره التى لا تعترى إلا قلب المؤمن الصادق العارف لربه المراقب له المستيقن من لقائه وحسابه المتمثل لذلك ، يقول فى صفة نفسه[1] :

بنى أبى بكر كثير ذنوبه ... فليس على من نال من عرضه إثم
بنى أبى بكر غدا متصدراً ... يعلم علما وهو ليس له علم
بنى أبى بكر جهول بنفسه ... جهول بأمر الله أنى له العلم
بنى أبى بكر يروم ترقيا ... إلى جنة المأوى وليس له عزم
بنى أبى بكر لقد خاب سعيه ... إذا لم يكن فى الصالحات له سهم
بنى أبى بكر كما قال ربه ... هلوع كنود وصفه الجهل والظلم
بنى أبى بكر وأمثاله غدت ... بفتواهم هذى الخليقة تأتم
وليس له فى العلم باع ولا التقى ... ولا الزهد والدنيا لديهم هى الهم
بنى أبى بكر غدا متمنيا ... وصال المعالى والذنوب له هم

منهجه :

نتناول هنا خصائص المنهج وأسسه بصفة عامة اى ما يميز بحثه ودرسه فى سائر كتبه على اختلاف منازعها وميادينها ، ليكون ذلك ممهداً لحديثنا فى الباب

---

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٢ .

الثانى عن منهجه فى الدرس اللغوى ، فالمنهج الفكرى العام للباحث الأصيل ينعكس على جميع مايكتب على اختلاف أنواع المكتوب .

والصفة التى نعرفها لابن القيم أنه فقيه حنبلى ، ومن هذا المنطلق سنمسك بأول خيوط منهجه ، ثم نستصحب صفاته الأخرى الخلقية والعلمية التى بيناها آنفاً لتعين على بيان خصائص منهجه وحتى لا تقودنا الأوصاف العامة إلى ما يخالف الواقع فهو لم يكن يتعصب لمذهبه الحنبلى بل كان يذم التقليد والتعصب المذهبى ، ويرى أن المنهج الصائب للفقيه أن يتبع الأدلة الصحيحة لا أن يقلد المذاهب والرجال دون دليل ، وكان مسلكه العملى مصدقا لقوله النظرى ، وقد أجاد الشوكانى حين وصفه بأنه « ليس له على غير الدليل معول فى الغالب ، وقد يميل نادراً إلى المذهب الذى نشأ عليه ، ولكنه لا يتجاسر على الدفع فى وجوه الأدلة بالمحامل الباردة كما يفعل غيره من المتمذهبين ، بل لابد له من مستند فى ذلك ، وغالب أبحاثه الانصاف والميل مع الدليل حيث مال ، وعدم التعويل على القيل والقال » (١) .

هذه الصفات تعد معالم على طريق تحديدنا لمنهج ابن القيم الذى نستوضحه من خلال مصنفاته المتنوعة ، فحنبليته تجذبه إلى العناية بالنصوص الشرعية من قرآن وسنة وأقوال صحابة غاية العناية ، فهو يعتمد على النصوص ويوردها فى أبحاثه ويعنى باستقصائها وتتبعها ، وهو يخالف بذلك فقهاء عصره الذين استهوتهم الأدلة المنطقية والمناقشات الجدلية فأبعدوا عن النصوص واعتمدوا على الآراء المختلفة مرجحين بينها بمنطوق الفعل ، ولا يعنى ذلك إغفال ابن القيم

---

(١) الشوكانى : البدر الطالع ج٢ ص١٤٤ ، ١٤٥ .

للأدلة العقلية ولا إغفال غيره النصوص تماما ولكنا نقصد ما يغلب على الطرفين ويميز بين الفريقين .

ومع عنايته بالنصوص الشرعية وبحثها واستقصائها يجعل الحكم المستنبط خاضعاً لهذه النصوص ، ويرجح بينها إذا تعارضت ويقوى الجانب الذى تؤيده نصوص أكثر أو أقطع فى الدلالة ، ويورد بالإضافة إلى ذلك كثيرا من الأدلة العقلية التى يأتى بها لمساندة الأدلة النقلية وتوضيح ما تفيده النقول الشرعية ، فالدليل العقلى عنده ليس مستقلا بذاته بل لابد من اعتماده ـ فى الأغلب ـ على الدليل النقلى ، أى أن العقل تابع للنص الشرعى وليس العكس .

وفى ثنايا المباحث الفقهية لابن القيم يورد آراء الفقهاء السابقين ، ولا يعول على هذه الآراء إلا إذا كانت الأدلة مؤيدة لها ، وهو فى ذلك لا يتعصب لحنبليته ولا لشيخه إلا إذا اقتنع بما قالوا بواسطة الأدلة المعتبرة أى اقتناعا تسوق اليه الأدلة لا التقليد .

لقد ذم التقليد فى أكثر من موضع وحمل عليه حملة قاسية فلا بد أن يكون تطبيقه العملى مصدقا لقوله النظرى . وكذلك فعل ، ومثال ما خالف فيه مذهبه ـ وهو كثير ـ إجازته شهادة الأصول للفروع ، والفروع للاصول ، وقد هاجم موقف المانعين وبين ضعفه ، والمذهب الحنبلى والشافعى لا يجيزان ذلك (١) .

تلك أهم سمات المنهج الذى اتبعه ابن القيم فى بحثه الفقهى ، وفى غيره من صنوف البحث الأخرى تكاد تطرد هذه السمات المميزة . فإذا كان صدد البحث

---

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ١١١ ومابعدها

الفقهي وجدت نصوص القرآن والسنة منه عناية كافية ، ويعد كتابه «زاد المعاد» خير دليل على احتفاله بالسنة وجعلها بما احتوته من أعمال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته وأقواله مناط البحث الفقهي ، وبها يحاول مناقشة الآراء الفقهية المختلفة ويرجح ما كان منها قرب إلى السنة أو أكثر اعتماداً عليها أو أقطع استدلالا ، وهو بذلك يتفق مع دعوته ودعوة شيخه في ضرورة الرجوع إلى الإسلام كما كان عند السلف ، والاعتماد على الكتاب والسنة ، وتنحية الرأي البعيد عنهما في العقائد ، والتشريع لشتى مناحي الحياة ومشكلاتها .

ويحسن بنا أن نمثل لما ذكرنا بما يوضح ما جردنا فيه القول ، فهو مثلا يختار الحكم على الزاني الذي أقر بالزنا بامرأة معينة سماها بحد الزنا دون حد القذف وذلك ، إذا أنكرت المرأة وقد اعتمد ابن القيم في ذلك على حديث سهل بن سعد(١) أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها ، فبعث رسول الله (ص) إلى المرأة فسألها عن ذلك فأنكرت أن تكون زنت فجلده الحد وتركها ، وقد استدل ابن القيم بهذا الحديث على أمرين : أحدهما : وجوب الحد على الرجل المقر وإن كذبته المرأة وهو هنا يخالف أبا حنيفه وأبا يوسف اللذين رأيا أنه لا يحد والثاني : أنه لا يجب عليه حد قذف المـــرأة التي اتهمها , وقد أنكر ابن القيم الحديث الذي اعتمد عليه من يرى الجمع بين حدي الزنا والقذف ، وبين أن ذلك الحديث منكر يبطل الاحتجاج به ... وما أورده ابن القيم صدد هذا الموضوع يبين كيف يعتمد على السنة وكيف يرجح بين الأحاديث المتعارضة ولا يقبل إلا الأحاديث الصحيحة ، فلا يعني ما نذكره من احتفاله بالحديث تساهله في قبوله ولكن يعني العناية به تمحيصا واستنباطا منه .

---

(١) ابن القيم: زاد المعاد في هدى خير العباد

وفى أحكام الأسرى اعتمد على ماورد فى السنة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم ، وفادى بعضهم بمال وبعضهم بأسرى من المسلمين ، واسترق بعضهم ، ولم يسترق رجلا بالغا ، وهذه أحكام لم تنسخ ولذا رأى ابن القيم أن الإمام مخير بين هذه الأحكام بحسب المصلحة(١). فالمصلحة العامة للجماعة هى المرجحة لاختيار حكم من هذه الأحكام التى تثبت كلها بأدلة متساوية عن طريق السنة .

ويتضح أثر عناية ابن القيم بالنصوص الشرعية فى طريقة عرضه للابحاث الفقهية حيث يعنى غاية العناية بحشد النصوص الشرعية المتصلة بالموضوع ويتحرى صحة ماورد منها من السنة ، ويقوم بالترجيح بينها إذا كان ثمة تعارض ، ويبدو عرضه شيقا قريب المأخذ وثيق الصلة بالموضوع ، وهو يخالف فى ذلك كثيرين من فقهاء عصره الذين كانت تستهويهم لتفريعات العقلية المنطقيـة والفروض الذهنية التى قد تبعد عن الواقع فضلا عن بعدهـا عن النصوص ، ولذلك كانت تبدو أبحاثهم معقدة وعسيرة فى جوانب غير قليلة منها .

كان ابن القيم يعنى بإيراد النصوص التى يعتمد عليها ، ولم يكن يعنيه ما اشتهر فى عصره . من آراء فقهية ولم يكن يعبأ بمخالفتها إذا رأى النصوص تؤدى به إلى ذلك وكذلك المصلحة . ومن ذلك موقفه فى مسألة الطلاق التى ضيق عليه بسببها ، وجرت بينه وبين السبكى وغيره من الفقهاء مناقشات طويلة ، ويقال إنها كانت سببا فى حبسه مدة (٢) ، فقد ذهب ابن القيم إلى أن من طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة أى بكلمة الثلاث ، أو فى مجلس واحد لم يلزمه إلا طلقة واحـدة وكان

(١) ابن القيم : زاد المعاد : ج ٣ ص ٢١٥

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

هذا الطلاق رجعياً له مرتان بعده إحداها رجعية والأخرى بائنة (١) . وقد خالف بذلك الحكم ما اشتهر عند أصحاب المذاهب جميعاً فى عصره وما كانوا يفتون به من أن الطلاق بلفظ الثلاث أو أكثر من الثلاث تبين به الزوجة بينونة كبرى ، وقد تناول ابن القيم الأدلة التى اعتمد عليها فقهاء المذاهب وفندها وبين فساد استدلالهم، وضعف بعض الأحاديث التى اعتمدوا عليها، واستدلالهم ببعضها مبتورا بإيراده ناقصاً أو على غير الوجه الذى ورد به فى السنة الصحيحة، وقد حمل حملة شديدة بين فيها فساد استدلالهم ، واتضح منها مقدرته الصارمة فى علم الحديث ، ثم أتبع ذلك بالأدلة الواضحة التى اعتمد عليها من السنة وإجماع الصحابة على عهد أبى بكر رضى الله عنه ،وبين أن ماقام به عمر رضى الله عنه من إلزام الناس ثلاث تطليقات ان ذكر لفظ الثلاث أو أكثر إنما كان رأياً منه رأى به أن يجعل ذلك عقوبة لمن فعله لما رأى الناس قد تتابعوا فيه «وهذا سائغ للائمة أن يلزموا الناس ماضيقوا به على أنفسهم ،ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتسهيله» (٢) .

ويذهب ابن القيم إلى أن «الله لم يجعل للامة طلاقا بائنا قط إلا فى موضعين أحدهما طلاق غير المدخول بها والثانى الطلقة الثالثة، وماعداه من الطلاق فقد جعل للزوج فيه الرجعة» (٣) .

وقد بين أن ما عرف على عهد عمر رضى الله عنه كان خاصا بالمطلقة غير المدخول بها ، وأورد لذلك حديثا عن ابن عباس بإسناد صحيح ، وعقب عليه راداً على خصومه بما يوضح منهجه الذى يتبع فيه الأدلة الصحيحة إذ يقول : «وهو لا يحتمل

---

(١) تفصيل هذه المسألة فى كتاب ابن القيم : زاد المعاد ج ٤ ص ١٥–٦٣

(٢) زاد المعاد ج ٤ ص ٦٢

(٣) زاد المعاد ج ٤ ص ٥٤

ماذكرتم من التأويل بوجه ما ، ولكن هذا كله عمل من جعل الأدلة تبعاً للمذهب فاعتقد ثم استدل ، وأما من جعل المذهب تبعاً للدليل واستدل ثم اعتقد لم يمكنه هذا العمل » (١) .

كان موقف ابن القيم بالإضافة إلى اتباعه للسنة الصحيحة واعتماده على النصوص الشرعية أكثر مراعاة للمصلحة . وقد أخذت التقنينات الحديثة بهذا الاتجاه لما فيه من تيسير ومراعاة للمصلحة .

هذا المنهج الذى اتبعه ابن القيم والذى مثلنا له بأمثلة فقهية منهج مطرد فى سائر فروع البحث الأخرى بنفس المميزات والخصائص ، وسنرى أنه فى البحث اللغوى يسير على نفس هذا المنهج مع اختلاف تقتضيه طبيعة كل ميدان ، فأدلة الفقه تتمثل فى النص الشرعى كتاباً أو سنة يقابلها فى البحث اللغوى ماصح من مادة لغوية معتمدة فى الاحتجاج قرآنا أو شعراً أو نثراً صدر عن العرب وفق حدود زمانية ومكانية معروفة ، إلى غير ذلك مما تقتضيه طبيعة البحث فى كل ميدان ، وما سنشير إليه فى موضعه ، لكن روح المنهج فى إيراد الأدلة واستلهامها مباشرة ، والترجيح بينها ، والاعتماد على النص والتحرر من التقليد ، إلى غير ذلك من خصائص منهجه المميزة له سنجدها مطردة فى بحثه اللغوى كما هى مطردة متبعة فى بحوثه العقدية والفقهية والصوفية وغير ذلك من أنواع البحث التى تناولها والتى نلاحظ فيها روح المنهج واضحة ، ولا يفتأ ابن القيم يدعو إلى العناية بالنصوص وينعى على فقهاء عصره الذين « قنعوا بتقليد من اختصر لهم بعض المختصرات التى لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » (١) .

(١) زاد المعاد ج ٤ ص ٦١

(٢) إعلام الموقعين ج ٤ ص ١٧٠ ، وفى هذا الموضع هاجم ابن القيم الفقهاء الذين أهملوا النصوص هجوما عنيفا .

أسلوبه :

ونتناوله إكمالا لحديثنا عن منهجه لارتباط الأسلوب بمنهج صاحبه ، فهو طريقة صاحبه فى التعبير والتفكير ، وله دلالة على بعض خصائص المنهج ، وللخصائص المنهجية أثر فى الأسلوب ، فبسبب ذمه للتقليد ، واعتماده على الأدلة مباشرة ودفاعه عن آرائه مخالفاً بذلك معاصريه كان محتاجاً إلى بيان قوى وأسلوب مقنع واضح يبين به رأيه ، ويدافع به عن فكرته ، ويدحض آراء خصومه ، وهذه السمة وهى وضوح العبارة وتأكيدها أهم مايميز أسلوبه ، وقد دفعته رغبة فى الإيضاح إلى الإسهاب والاطناب ، والعزوف غالباً عن الإيجاز وعن الموهم أو المبهم من العبارات ولذا وصفه ابن حجر فى مصنفاته بأنه « طويل النفس فيها ، يتعانى الإيضاح جهده فيسهب جداً ، ومعظمها من كلام شيخه يتصرف فى ذلك ، وله فى ذلك ملكة قوية ، ولا يزال يدندن حول مفرداته وينصرها ويحتج لها ، (١) ، وأضاف اليه الشوكانى أن « له من حسن التصرف مع العذوبة الزائدة وحسن السياق مالايقدر عليه غالب المصنفين بحيث تعشق الأفهام كلامه ، وتميل إليه الأذهان ، وتحبه القلوب » (٢) .

وإذا كان عصر ابن القيم قد عنى بالمحسنات اللفظية وجعل لها اعتباراً كبيرا فقد ظهر أثر ذلك فى أسلوبه ففيه السجع والتقسيم وسائر المحسنات ، لكن ذلك بقدر ، كما أنه لا يكون منه فى كل حال ، وإنما فى مقام مخصوص ، وهو بصورة واضحة لايلجأ إلى الأسلوب الحافل بالمحسنات إلا فى مقدمات كتبه أو مقدمات بعض أبحاثه ، وتبدو هذه المحسنات فى معظمها غير متكلفة أو معيبة ، وقد تكسب بيانه جمالا ، وإذا مثلنا لذلك بمقدمة كتابه «زاد المعاد» وجدنا المقدمة جميلة رشيقة مناسبة للمقام الذى وضعت فيه ، ففى لفظها عناية بالمعنى لاتقل

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج٤ ص٢٢

(٢) الشوكانى : البدر الطالع ج ٢ ص١٤٤

عن العناية باللفظ واختياره فتراه يحمد الله تعالى ويثنى عليه قائلا : « مالك يوم الدين الذى لافوز إلا فى طاعته ، ولا عز إلا فى التذلل لعظمته ، ولاغنى إلا فى الافتقار إلى رحمتـــه ، ولا هدى إلا فى الاستدلال بنوره ، ولا حياة إلا فى رضاه . ولانعيم إلا فى قربه ، ولاصلاح للقلب ولا فلاح إلا فى الإخلاص له وتوحيد حبـــه ، الذى إذا أطيع شكر ، وإذا عصى تاب وغفر ، وإذا دعى أجاب ، وإذا عومل أثاب ، والحمد لله الذى شهدت له بالربوبية جميع مخلوقاته ، وأقرت له بالألوهيه جميع مصنوعاته ». الخ »(١) .

على أن ابن القيم يتحرر فى أسلوبة تماما من قيود الصناعـة اللفظيـة حـين يناقش المسائل العلمية ، أو يتناول لب الموضوع ، وتستطيل الجملة فى أسلوبه العلمى ، ويغلب عليها أن تكون قصيرة قوية فى مقام الإقناع حين ينافح عن وجهة نظره التى يخالف بها بعض معاصريه .

ويبدو فى أسلوبه أثر ثقافته الواسعة ، وتدل اقتباساته على محفوظاته الكثيرة فهو يقتبس من القرآن الكريم ومن الشعر والأمثال السائرة والأقوال المأثورة دون أن يشعر القارىء باضطراب فى الأسلوب أو قلق فى العبارة ، ومن أمثلة اقتباسه من القرآن الكريم قوله فى معرض الحديث عن الذين تلقوا العلم عن رسول الله (ص) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم : « ثم سلك تابعو التابعين هـذا المسلك الرشيد ، وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد ، وكانوا بالنسبة إلى من قبلهم كما قال أصدق القائلين: ثلة من الأولين وقليل من الآخرين »(٢) فقد تضمنت عبارته آيتين كريمتين اقتبس الأولى وتمثل بالثانية ،

---

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج١ ص ٣

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص٦ ، ومقدمة الكتاب حافلة بالاقتباس من القرآن الكريم ، ففى معرض ذم الفقهاء المتأخرين من اصحاب المذاهب الذين يتعصبون =

والاقتباس من القرآن كان معروفا شائعا فى أساليب كثير من الفصحاء ابتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته والتابعين إلى أن صار سمة واضحة عند كثير من المؤلفين فى عصر ابن القيم وبعده ، و يتمثل فى استعمال آيات القرآن أو أجزاء منها فى غير السياق الذى وردت به فى القرآن الكريم أو بغير المعنى (١).

ويستشهد ابن القيم بالشعر فى كلامه كثيرا ، ويبدو موفقا فى استشهاده ، وقد يقتبسه أحيانا ، ومن أمثلة اقتباسه الشعرى قوله فى وصف الرعيل الأول الذى حمل عن الصحابة علوم الدين : « يسيرون مع الحق أين سارت ركائبه ، ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربه ، إذا بدا لهم الدليل بأخـــذته طاروا إليـه زرافات ووحـدانا ، وإذا دعاهم الرسول إلى أمر انتدبوا إليـه ولا يسألونه عما قال برهانا»(٢) فهذه العبارة فضلا عما فيها من عناية بالمحسنات اللفظية والاستعارات فيها اقتباس من الشعر من قول الحماسى :

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم   طاروا إليه زرافات ووحدانا
لايسألون أخاهم حين يندبهم   فى النائبات على ماقال برهانا

ومن أمثلة استشهاده بالشعر ووضعه فى مناسبات من عباراته توافقــه وتليق به قوله فى الحديث عن فضائل مكة : « والاختصاص فى انجذاب الأفئدة

= المذاهبهم يقول ج ١ ص ٧ : « ثم خلف من بعدهم خلوف فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون ، وتقطعوا أمرهم بينهم زبرا وكل إلى ربهم راجعون ، جعلوا التعصب للمذاهب ديانتهم التى بها يدينون ... الخ »

(١) أورد السيوطى مبحثا رائعا عن الاقتباس سماه « رفع الباس وكشف الالتباس فى ضرب المثل من القرآن والاقتباس » وهو بكتابه : الحاوى للفتاوى ج ١ ص ٣٩٩ ومابعدها .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص٦،٧

وهوى القلوب ، وانعطافها ومحبتها لهذا البلد الامين ،فجذ به للقلوب أعظم من جذب المغناطيس للحديد فهو الأولى بقول القائل :

محاسنه هيولى كل حسن ومغناطيس أفئدة الرجال

ولهذا أخبر سبحانه أنه مثابة للناس ، أى يثوبون إليه على تعاقب الأعوام من جميع الأقطار ، ولا يقضون منه وطراً ، بل كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا إليه اشتياقا

لا يرجع الطرف عنها حين ينظرها حتى يعود إليها الطرف مشتاقا

فلله كم لها من قتيل وسليب وجريح ، وكم أنفق فى حبها من الاموال والأرواح ، ورضى المحب بمفارقة فلذ الأكباد والاهل والأحباب والأوطان مقدما بين يديه أنواع المخاوف والمتالف والمعاطب والمشاق. وهو يستلذ ذلك كله ويستطيبه ، ويراه لو ظهر سلطان المحبة فى قلبه أطيب من نعم المتحلية وترفهم ولذاتهم :

وليس محباً من يعد شقاءه عذابا إذا ماكان يرضى حبيبه

وهذا كله سر اضافته إليه سبحانه وتعالى بقوله : وطهر بيتى . .»[1].

وعندما ينكر ابن القيم على المقلدين أخذهم بآراء أئمتهم وتركهم ماجاء فى صريح الكتاب والسنة ويدحض موقفهم وحججهم فى ذلك لا يفوته أن يتمثل بالشعر لأن المقام مقام جدال وإقناع فيقول مخاطبهم : « فوالله لو كشف الغطاء لكم ، وحقت الحقائق لرأيتم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة كما قال الأول :

نزلوا بمكة من قبائل هاشم ونزلت بالبيداء أبعد منزل

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج١ ص٩

وكما قال الثانى :

سارت مشرقة وسرت مغربا ... شتان بين مشرق ومغرب

وكما قال الثالث :

أيها المنكح الثريا سهيلا ... عمرك الله كيف يلتقيان

هى شامية إذا ما استقلت ... وسهيل إذا استقل يمانى (١)

فهو يريد أن يبين مدى الإختلاف بين موقف المقلدين ومنهجهم وبين موقف الصحابة ومنهجهم .

وبالجملة تبدو عبارة ابن القيم جزلة قوية تمتاز بالوضوح والبعد عن الغرابة ويتميز بطول النفس والمقدرة الفائقة فى الحجاج والرد والإقناع ، وإذا تناول مسألة يخالف فيها غيره بدأ بعرض وجهة نظر الخصم وحججهم وأدلتهم ثم كر عليها بالتفنيد والإبطال مسألة مسألة وحجة تلو حجة دون ملل أو سآمة بصورة تكشف عن مقدرته العلمية الفائقة وطول نفسه وبراعته فى الجدل ؛ وكثير من الموضوعات التى كتبها سار فيها على هذا المنهج وخير الأمثلة لذلك ما أورده بصدد الحديث عن التقليد والمقلدين ورده العنيف عليهم وعلى تعصبهم لمذاهبهم (٢) ، ودعوته إلى اتباع الدليل من القرآن والسنة وأقوال الصحابة حيث كان دون تعصب لمذهب أو لإمام ، وكذلك ما أورده فى الحديث عن الحيل وبطلانها ورده على المحتجين لها (٣) ، وغير ذلك من الموضوعات التى كانت تمثل دعوته التى يدعو إليها .

---

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج٢ ص ٢٤٧ ، ٢٤٨

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج٢ ص١٦٨–٦٩

(٣) ابن القيم : إعلام الموقعين ج٣ ص١٧١–٤١٥

وتميل جمله - لاسيما فى مقام الجدل والاقناع - إلى القصر، وتكون بذلك أوقع فى النفس وأبلغ، وفى غير هذا المقام تتردد بين الطول والقصر وإن كان استعمال الجملة القصيرة أو المتوسطة هو الغالب على أسلوبه، ولا يفتأ القارىء يرى له تعبيرات أدبية مجازية تكسب أسلوبه جمالا دون تكلف أو تصنع مبالغ فيه.

وفاته :

بعد حياة حافلة بالجد والنشاط العلمى الواسع وافته المنيه فى الثالث عشر من رجب عام ٧٥١هـ (الموافق ١٢٥٠م وليس ١٣٥٦ كما ذكرت دائرة المعارف الإسلامية وهما، فقد ذكرت التاريخ الهجرى الصحيح لعامى الميلاد والوفاة.

وكانت وفاته وقت العشاء، وبذلك يكون قد عاش ستين عاما هجريا وشهرا وبضعة أيام، وقد ذكروا أن جنازته كانت « حافلة جدا » (١)، وهذا الاحتفال بالجنازة يدل على حسن اعتقاد العامة فيه وحبهم له، وهو يذكرنا بجنازة شيخه ابن تيمية وإمام المذهب ابن حنبل الذى أثر عنه قوله لخصومه « بيننا وبينكم أتباع الجنائز » فكانت هذه الجنائز غير العادية دليلا للناس على إخلاص هؤلاء الأئمة لأمتهم ونصحهم لها، لاسيما أنهم ليسوا من أرباب الدنيا أو أصحاب السلطان الذين قد يكثر أتباع جنائزهم بطريقة أو بأخرى، وإنما هؤلاء كانوا يشيعون بقلوب محبيهم ونفوس معظميهم ومجليهم، فلهم سلطان على قلوب الناس أغلب وأبقى من سلطان الملوك والأمراء.

وقد « صلى عليه من الغد بالجامع الأموى عقيب صلاة الظهر ثم بجامع جراح ودفن بمقبرة الباب الصغير » (٢).

---

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج٤ ص٢٣

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ج٦ ص١٧٠

وقد ذكرت تراجمه أنه كان قد رأى قبل موته فى منامه شيخه تقى الدين ابن تيمية وسأله عن منزلته فأشار إلى علوها فوق بعض الأكابر ثم قال له : وأنت كدت تلحق بنا ولكن أنت الآن فى طبقه ابن خزيمه (١) .

والاحتفال بجنائز هؤلاء الأئمة يدل على ما كان لهم فى نفوس الناس من سلطان قوى وأثر بالغ ، ويدل على ما كانوا عليه من إخلاص فى دعوتهم وأنهم كانوا مثلا طيبة للناس ، وأن ما ذكر عنهم من خير فى سيرهم وتراجمهم كان معروفا للناس فى حياتهم .

---

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج٤ ص٢٣ ، ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٧٠ ، الشوكانى : البدر الطالع ج٢ ص ١٤٥ .

الباب الثاني

جهوده في الدرس اللغوي

بينا أن شهرة ابن القيم الأصولية غلبت شهرته اللغوية ، والسبب فى نظرنا أنه لم يخلف كتاباً فى الدرس اللغوى على النظام المعهود فى بيئة اللغويين ، وإنما تمثله للغة وتصوره لها وجهوده فيها يمكن تلمسه من ثنايا مؤلفاته الكثيرة ، أضف إلى ذلك أنه فى تناوله لبعض القضايا اللغوية كان له منهج مغاير ومتميز عن منهج النحاة واللغويين وأسلوب آخر ، وهذا - فى نظرنا - أهم خصائصه التى حدت بنا إلى الكتابة عنه ودراسة جهوده .

وأهم مؤلفات ابن القيم التى تناول فيها كثيرا من قضايا اللغة كتابه « بدائع الفوائد » ، ويليه فى الأهمية كتابه الذى كتبه فى الفقه وأصوله وآداب الفتيه والمعروف باسم « إعلام الموقعين » والموقعون هم المفتون ، وكتبه الأخرى بعد هذين تجىء فى تصوير جهده اللغوى فى مرتبة لاحقة .

وأهم خصائص منهج ابن القيم فى تناول اللغة - وهى الخصائص التى تميز بها عن اللغويين السابقين - أنه حاول وصل اللغة بالحياة ، بمعنى أن دراسة اللغة وتناولها ليس مقصوراً على الأبواب والتقسيمات التى تعارف عليها النحاة واللغويون وغلبت على مصنفاتهم ، وإنما تتجاوز ذلك باستخدام هذه الدراسة فى العلوم المختلفة تؤثر فيها وتتأثر بها ، بعبارة أخرى هى محاولة وصل الدرس اللغوى لاسيما الجانب النحوى منه بغيره من العلوم ومحاولة الإفادة منه فى دراسة النصوص .

هذا الاتجاه - وإن كان أصيلا فى طبيعة الدرس اللغوى - فإن عصر ابن القيم لم يشهد إلا قلة من النحاة الذين تنبهوا إليه ، وكانت محاولاتهم العملية برغم ذلك - قليلة ، وقد نبه هؤلاء إلى أهمية النحو فى فهم نصوص القرآن والحديث وسائر النصوص الفقهية والأدبية ، وهى إحدى الوظائف الهامة التى يؤديها النحو إذ ليس مقصوراً على مجرد حفظ اللغة من اللحن ، أو تعليمها

المبتدئين ، وإنما هو آلة من آلات الفهم وأداة من أدواته .

هذه المحاولة تعود على الدرس اللغوى بعامة والنحوى منه بخاصة بفائدة كبيرة سنتبينها فيما نعرضه من أمثلة للمحاولات التى قام بها ابن القيم .

وثانية خصائصه المنهجية فى درس اللغة تتمثل فى إدراكه وجوب الربط بين فروع الدرس اللغوى والاستعانة بكل منها على فهم الآخر والاستعانة بها جميعا فى سبيل الوصول إلى المعنى وسنرى ذلك فى محاولاته التى درس فيها كثيراً من النصوص قصدا للوصول إلى المعنى وتحديداً للتحليل النحـــوى السليم المسمى بالاعراب ، إذ يستخدم التحليلى النحوى والصرفى ويصل ذلك بقرائن السياق التى تحدد المعنى بالإضافة إلى التحليل الدلالى للالفاظ ، وكل ذلك يخدم به دراسة النص ، ويورده موصولا بعضه ببعض . على نحو ما سنبينه فى حديثنا عن « الإعراب » وعن « دراسة المعنى » .

وثالثة الخصائص تتمثل فى محاولته وصل أفكار الاصوليين ـ علماء أصول الفقه ـ بأفكار اللغويين بالنسبه القضايا والتصورات اللغوية المختلفة ،وأعانه على ذلك ثقافته الفقهية الأصولية الواسعة التى سبق لنا بيانها ، بالإضافة إلى ثقافته اللغوية .

والحق أن وصل الدرس اللغوى بعامة بما أنتجته البيئة الأصولية من جهود طيبة فى ميدان اللغة لم يحظ بالعناية التى يستحقها ، ولا نجد هذا المزج إلا عند نفر قليل من العلماء النابهين أمثال ابن القيم .

والدرس اللغوى عند الاصوليين له أهمية بالغة ، ذلك أنهم شعروا منذ وقت مبكر بحاجتهم إلى كثير من وجوه الدراسة اللغوية خدمة لغرضهم فى فهم القرآن والسنة لاستخلاص الاحكام منهما ، فتناولوا ابتداء من الشافعى كثيراً من

القضايا اللغوية ، و تطور درس هذه القضايا بتطور الدرس الأصولى حتى ضم إلى علم الأصول بعد حين ما يعرف باسم « المقدمة اللغوية » التى صارت تمثل جانبا هاما من علم الأصول ، ووجدت من عناية المؤلفين والمتعلمين فى العصور المتأخرة ما جعلهم يبذلون فيها من الجهد والوقت مالا يبذلونه فى مباحث العلم الأصيلة كالاجتهاد والتقليد وما إليها .

وقد نبه الأستاذ أمين الخولى إلى أهمية هذه المقدمة وضرورة تتبعها والإفادة منها سدا لأوجه النقص والقصور فى الدرس اللغوى ، وذكر أن الأصوليين قد ألموا فى هذه المقدمة « بمباحث لم يستوفها الدارسون اللغويون حتى ليتجلى أن تتبع ما عند هؤلاء الأصوليين من البحث اللغوى الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم » (١) .

ورابعة المميزات أو الخصائص التى تميز بها ابن القيم فى درسه اللغوى ترتبط بإدراكه الواعى لوظيفة النحو خاصة واللغة بعامة وأهميتها فى فهم النص ، إنها تتمثل فى تسخيره المعنى واستثماره فى خدمة التحليل النحوى المسمى بالإعراب وسيتضح ذلك عندما ندرس الإعراب والصلة بينه وبين المعنى وكيف أفـــاد ابن القيم الإعراب باستثمار المعنى واستلهام سبله ليستعين بذلك على توجيه التحليل النحوى توجيها سليما تتضح على أساسه الوظائف الصحيحة للألفاظ فى التركيب وفى السياق دون لبس أو غموض ، واختيار المناسب الصحيح وتفنيد أنـــواع التحليل التى لا يؤيدها المعنى الذى استعان على تحديده بمعرفة الموقف الكلامى بما يشمله من قرائن الحال بالإضافة إلى قرائن السياق اللفظى ، وبعبارة أخرى عن طريق خلق «مسرح» مناسب للنص يراعى الظروف الاجتماعية والثقافية التى

---

(١) أمين الخولى : مشكلات حياتنا اللغوية ص ٢٧

صاحبه وحال المتكم والمخاطب وغير ذلك من القرائن والوسائل التى لها أهميتها فى تحديد المعنى ، فإذا ما أمكن إدراك المعنى بهذه الوسائل أمكن توجيه التحليل النحوى توجيها صائبا يتفق مع المعنى ولا يختلف معه وكأن « الإعراب » عنده فرع المعنى ، بالرغم من كونه وسيلة من وسائل تحصيله .

وإذا كان ابن القيم - قبل كل شىء - أصوليا وفقيها فإن العناية بالمعنى التى هى محور دراسة الأصوليين تبدو عنده واضحة جلية ، لكنه يتميز بأنه يستخدم المعنى ويستثمره فى جوانب أخرى من جوانب الدرس اللغوى ، وفضلا عن ذلك وتأكيدا له لايفتأ يسخر المفاهيم النحوية واللغوية فى حججاجه العقــــدى والصوفى ، فهو يقف موقف الخصم العنيف من كثير من الفرق الاسلامية كالجهمية والمعتزلة والقدرية والجبرية ، ويحاول ما أمكن أن يستدل بالتحليل اللغوى على صحة مذهبه الذى يمثل عقائد السلف ويفند آراء ومزاعم الفرق الأخرى .

والواقع أن درس النحو من خلال العلوم المختلفة ووصله بمــــا منهج الدرس اللغوى بعامة أثراه وحيوية وبعث فيه شيئا من الروح والحياة فى هذه العصور المتأخرة التى جمد فيها الدرس النحوى التقليدى ، والدرس اللغوى بعامة حتى صارت همم النحاة منصرفة إلى العناية بالأشكال التأليفية والأقسام المنطقية أكثر من عنايتها بالجوهر ، إذ لم يعد هناك تغير جوهرى يستحق الذكر فى الدرس النحوى الذى وصف بأنه قد نضج واحترق ، أونضج ولم يحـــترق على أحسن الظنون به ، وكانت العناية بالشكل متمثلة فيما عرف بالمتون والشروح ، سواء أكانت متونا منظومة أم منثورة بالإضافة إلى الحواشى والتقريرات ، بل كانت هناك موشحات تنظم فى العلوم ، وكان الابتكار فى الغالب يتمثل فى شكل المصنف وتبويبه ، ولايمس الجوهر إلا قليلا . ونحن لانغض بقولنا من شأن هذه المؤلفات فقد بذلت فيها جهود مضنية . وقد استطاع أربابها أن يجمعوا شتات العلوم ،

وأن يختصروا الموضوعات الطويلة وأن يحصروا معظم النقول والآراء السابقة في مصنفاتهم ، وأن يوردوها بطريقة منظمة أمينة تغني قارئها عن تتبع الأصول القديمة كما أنها قد حفظت كثيراً من النقول التي ضاعت أصولها بفعل عوادي الزمن

بيد أننا نريد أن نقرر أن الدرس اللغوي بعامة ، والنحوي بخاصة قد جمد في بيئته التقليدية حتى وصفه بعضهم بأنه شاط واحترق ووصفه آخرون بأنه نضج ولم يحترق ، ولكنه موصولا بغيره من العلوم ومدروساً من خلال النصوص المختلفة قد بعثت فيه الحياة ودب فيه النماء والازدهار ، إذ أثارت البيئات المختلفة كثيرا من المشكلات اللغوية التي تفتقت وظهرت من خلال تناول النصوص الوفيرة المتنوعة التي لم يكن في الامكان أن تظهر في البيئة النحوية التي اقتصرت في الغالب على شواهد سيبويه وإضافات قليلة إليها وعلى نقول مخصوصة وأمثلة قليلة مكررة .

وإذا كان النحو قد فهم في هذه البيئات العلمية على أنه علم يعين على «فهم» المعنى ليس لمجرد ضبط اللسان وتمييز الصحيح من الخطأ فان العناية به في هذه البيئات قد أضافت إليه جوانب هامة لايعطيها النحاة حقها من العناية بل قد لا يتنبهون إليها بالمرة في درسهم التقليدي .

وإذا كان علم البيان قد عنى بالتصرف في فنون القول وضروبه للتعبير عن الفكرة التي يراد أداؤها ، وكان اختلاف طرق التعبير وصورة يؤثر بالتالي على المعنى وضوحا أو خفاء ، وزيادة أو نقصانا وتأكيدا على بعض جوانبه دون بعض إلى آخر ما يدرك من صورة التعبير ، إذا كانت تلك هي وظيفة علم البيان فإن من المفيد مزجه بالدرس اللغوي ، وهو ما تدعو إليه المناهج الحديثة في الدراسة اللغوية إذ بات من المقرر فيها أن علم البيان في معظم أبوابه يدخل

فى نطاق الدرس اللغوى الحديث ، فالمجاز بأنواعه والكناية فى بعض صورها يعرض لها علم الدلالة أو السيمانتيك على أساس أنها أمثلة لتعدد المعنى وتنوعه أو على أساس أنها صور التغير الذى يصيب معانى الكلمات والعبارات، (١) ، وسنرى كيف كان لابن القيم دور هام فى ذلك حيث أفاد من ثقافته البيانية ومزجها بالقضايا اللغوية مزجا أثراها وأفادها .

والدرس اللغوى الحديث يرى أن وظيفة النحو أو ما يسمى بعلم التراكيب، لا تقتصر على البحث فى الإعراب ومشكلاته وإنما تمتد لتشمل أشياء أخرى كالموقعية والارتباط الداخلى بين الوحدات المكونة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه (٢) إذا كان ذلك مفهوم وظيفة النحو حديثاً فإن عمل ابن القيم قد خطا فى هذا السبيل خطوات مشكورة حيث تناول كثيراً من هذه الجوانب فى بحثه اللغوى موصول الأسباب مترابطا يخدم كل جانب منه الجانب الآخر .

وما قيل عن علم البيان وعده فرعا من فروع الدرس اللغوى الحديث يقال أيضاً عن علم المعانى إذ أن دراسة علم المعانى تدخل فى إطار النحو بمعناه الدقيق وأبحاث القصر والفصل والوصل والتوكيد والخبر والإنشاء ألصق بالنحو .

ويتميز ابن القيم - لاسيما فى كتابه « بدائع الفوائد » - بأنه وصل هذه العلوم التى تدخل فى نطاق الدرس اللغوى وصلا محكماً مفيدا فى مواطن كثيرة ، ومزجها مزجا رائعا بحيث أفاد بعضها بعضا ، وأعانت كلها على دراسة النص بما هو كل والجملة بما هى جزء من النص .

---

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ١٦

(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص١٦

والذى قام به الباحث القديم هـــو ما ينادى به اليوم أصحاب علم اللغة الحديث من وجوب الربط وعدم « الفصل بين الفروع اللغوية فصلا ينبىء عن استقلال أى واحد منهـا والاكتفاء به فى معالجة أية قضايا لغوية ، بما فى ذلك القضايا والمشكلات التى هى من صميم اختصاصه وأولى وظائفه .. وضرورة اعتماد كل فرع على الآخر ، وحتمية الاتجاه إلى نتائجه وخلاصة بحوثه للاستفادة منها فى معالجة مسائله وتوضيحها » (١) .

واللغويون المحدثون يختلفون فى تصنيف فروع علم اللغة وعلاقتها بعضها ببعض فمنهم من يرى أن هـــذه الفروع تتمثل فى علم الأصـــوات والصرف Morphology والنحو Syntax ، والدراسات المعجمية ، وعـــلم المعنى Semantics ، ثم مجموعة من القضايا والمسائل العامة التى تتصل باللغة من قريب أو بعيد كبيان اللغة ووظيفتها فى المجتمع وعلاقتها به ، والحديث عن اللغة واللهجة وتنوع اللغات إلى لهجات ... إلى أمثال هذه المسائل (٢) .

ومنهم من يــرى المورفولوجيا والنظام Syntax يندرجان فى علم النحو باعتبارهما قسميه الأساسيين وارتباطهما ارتباطا وثيقا (٣) .

وهناك ملاحظه على جعل كلمة النظم مقابله لكلمة Syntax الإنجليزية نبه إليها الدكتور كمال بشر لأن النظم يقتصر على دراسة الطرق التى تتألف بها الجمل من الكلمات ، بينما الكلمة الإنجليزية Syntax تعنى ما يمكن أن يسمى بعلم التراكيب ودراسة التراكيب « لا تعنى فقط بالنظر فى ترتيب الكلمات وتأليفها فى الجمل ،

---

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص٢٣
(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص٩-١٤
(٣) د. محمود السعران : علم اللغة ص٢٢٥

وإنما تهتم كذلك بأشياء أخرى ، من هذه الأشياء البحث فى قوانين المطابقة Concord أو عدم المطابقة من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ، ومن حيث النوع (التأنيث والتذكير) مثلا ، ومن وظيفة علم التراكيب كذلك البحث فى الإعراب وقوانينه »(١) .

وعلى الرغم من اتجاه صاحب هذه الملاحظة فى تصنيفه فروع علم اللغة إلى فصل النحو Syntax عن الصرف Morphology فإنه يشيد بالربط بينهما على أنهما فرعان لعلم واحد هو علم النحو ، ويعبر عنهما فى هذا المقام بعبارة « المورفولوجيا والنظم »(٢) .

وأيا ما كان من شأن استعمال هذه المصطلحات حديثا والاختلاف فى تحديدها فسندرس ما يتصل بأبحاث الفرعين السابقين ـ عند ابن القيم ـ فى الفصل الذى نؤثر تسميته باسم « النحو » ، أما الأبحاث المتصلة بالمعنى ـ وقد أشرنا من قبل إلى عنايته بهذا اللون من الدراسة ـ والتى يتناولها فى الدرس الحديث علم الدلالة هذه الموضوعات سنتناولها فى الفصل الثانى من هذا الباب تحت عنوان « دراسة المعنى » ، فهذه التسمية تشمل المعنى الإفرادى والتركيبى أى النظر فى معانى المفردات والجمل والعبارات فلا مقتضى لوضع قسم خاص بالدراسة المعجمية هذا فضلا عن أن ابن القيم لم يوجه عناية خاصة نحو هذا اللون من الدراسة المعجمية تستحق أن نفرد لها قسما .

ولما كان الجانب الصوتى من الدرس اللغوى جانباً مهملا إلى حد ما عند ابن القيم شأنه فى ذلك شأن كثير من اللغويين القدماء ، فضلا عن أنه يتناول

---

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الأول ص٢٩

(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة . القسم الأول ص٣٠

بالدراسة لغة مكتوبة يقل فيها أثر هذا اللون من الدراسة لما كان هذا شأن الجانب الصوتى فقد رأيت ألا أفـرد له حديثاً خاصا به مكتفيا بالإشارة إلى ملاحظاته الصوتية فى ثنايا درسنا للجانبين الآخرين .

ولما كان الإعراب يعد أحد الجوانب الرئيسية فى علم « النحو » فهو يشمل التحليل النحوى للنص وللجملة وللكلمة فضلا عن بعض القضايا الاخرى ، لما كان كذلك وكان ذا صلة وثيقة بالمعنى فهو كما يقولون فرع المعنى والمعنى فرع عليه ، رأيت أن أتناوله فى ختـام الفصل الخاص بالنحو وقبل دراسة المعنى مباشرة لأنه مرتبط بكلا النوعين من الدراسة .

الفصل الأول

« النحو »

نعنى بالنحو - كما أشرنا - مايشمل النظم والمورفولوجيا ، ونعنى بالنظم ماهو أعم من مجرد النظر فى ترتيب الكلمات وتأليفها فى الجمل ، وإنما نريد به أيضا مايشمل البحث فى قرائن المطابقة وعدم المطابقة وغيرها مما يمكن أن يسمى بعلم التراكيب .

وبالرغم من أن جوهر الدرس النحوى عند ابن القيم - فى غالبه - يصدر فيه عن « المفاهيم التقليدية » السائدة فى عصره ، وهو نتاج لها فإننا سنحاول أن نفيد من الدرس اللغوى الحديث فى تصنيف موضوعات البحث ، وفى إلقاء الضوء والنظر بعين فاحصة فى بعض الجوانب الجوهرية لنميز الفاسد من الصالح فى الأفكار والفلسفات والمناهج القديمة .

ولا بد أن ننظر فى عمل الأقدمين من خلال مصطلحاتهم التى استعملوها واستقرت فى بيئاتهم دون محاولة من جانبنا لتبديلها ، وإنما توجه جهودنا إلى تحديدها وإدراكها إدراكا لا لبس فيه .

وقد قسمت الحديث فى هذا الفصل إلى أقسام ثلاثة يشمل كل قسم بعض الموضوعات فالقسم الأول بحثت فيه بعض المسائل النحوية ، والثانى خصصته لدراسة الجملة والثالث للاعراب . وقد بينت جهود ابن القيم من خلال هـذه الموضوعات مقارنا عمله بالسابقين والمعاصرين له ، مع الإشارة إلى أفكار اللغويين المحدثين المتصلة بالموضوع .

أولا : الفصائل النحوية

يراد بهذا المصطلح عند اللغويين المحدثين الأقسام النحوية التي يمكن إدراكها بواسطة مايسمى بالمورفيمات أو دوال النسبة(١) ، وللمورفيمات أقسام ثلاثة رئيسية فقد تكون عناصر صوتية ، والعنصر الصوتي قد يكون صوتاً واحداً أو مقطعاً أو عدة مقاطع ، وقد تتكون المورفيمات من طبيعة العناصر الصوتية المعبرة عن «المعنى» أو «التصور» أو من ترتيبها ، وقد يتمثل المورفيم في الموضع الذى يحتله في الجملة كل عنصر من العناصر الدالة على المعنى(٢).

هذه المورفيمات أو دوال النسبة تعبر عن «معان» أو تحدد أقساما نحوية كالجنس (المذكر والمؤنث) والعدد (المفرد والمثنى والجمع) والشخص (المتكلم والمخاطب والغائب .. الخ) والزمن (الماضى والحاضر والمستقبل) ، والملكية (الإضافة والتبعية) ... الخ .

ويختلف عدد المورفيمات أو دوال النسبة تبعاً لاختلاف اللغات ، كذلك يختلف بطبيعة الحال - عدد الفصائل ونوعها (٣) ، والمعول في تحديد الفصائل على مايؤديه الكلام من وظيفة ، وعلى الشكل الذى تتخذه الكلمات فيما بينها، وبالرغم من أن الفصائل النحوية تختلف عدداً ونوعا ، بعبارة أخرى هى نسبية تبعاً للغات ، بالرغم من ذلك فإن المورفولوجيا العامة ترى من واجبها أن تصنف هذه الفصائل ، وأن تصل الى «ماهيتها» فذلك أساس معين في تكوين النظرية العامة في اللغة وتطورها (٤) .

---

(١) فندريس : اللغة ص ١٢٥ ترجمة الدواخلي والقصاص ،د. محمود السعران. علم اللغة ص ٢٣٤.

(٢) د. محمود السعران : علم اللغة ص ٢٣٧

(٣) فندريس : اللغة ص ١٢٥ ترجمة الدواخلي والقصاص

(٤) د. محمود السعران : علم اللغة ص٢٥٣

وليس سبيلنا أن نمضى فى دراسة هذه الفصائل أو بعضها على النهج الذى مضى فيه المحدثون ، وإنما قصدنا أن نتناول بعض هـــذه « الأقسام » او «الفصائل» ، لنستعرض فيهـا مالابن القيم من جهد ورأى وليتضح دوره فى الدرس اللغوى .

١ - الجنس (المذكر والمؤنث)

يتضح بجلاء عند الحديث عن فصيلة الجنس فى اللغات بعامة فساد إقامة «الفلسفة» اللغوية على أساس منطقى أو عقلى .

ووصل النحو بالمنطق يرجع إلى اليونان ، وقد تأثر بعض نحاة العرب فى بعض الأحيان بالأفكار المنطقية فى فلسفتهم اللغوية ، ولكن ذلك لم يكن بصفة عامة ، ولم يكن عند المتقدمين من النحاة ، وإنما كان عند بعض المتأخرين فى جوانب قليلة نسبياً .

والجنس اللغوى يختلف عن الجنس فى الواقع الطبيعى ، بمعنى أنه لا يوافقه فى جميع جوانبه ، وإنما يخالفه فى كثير من الجوانب والأفراد وغالب اللغـــات الهندية الأوربية تقسم الجنس الى ثلاثة أقسام : مذكر ومؤنث ومحايد ، ويرى بعض الباحثين أن هذه القسمة الثـــلاثية تحمل خطأ عقلياً لأن التقسيم الصحيح يحتوى على قسمين فقط هما المذكر والمؤنث ، وليس هنـــاك جنس ثالث ، بل هناك أشياء لاجنس لها أصلا يستعار لهـا الجنس على سبيل المجاز فتلحق بالمذكر أو بالمؤنث على حسب المناسبة عند وضعها[1] .

وما ذكره الباحث على سبيل النقد يؤكد من ناحية أخرى ما نقرره من فساد

(١) عباس العقاد : أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ص٧٢، ٧٣

إقامة الفلسفة اللغوية على أساس منطقي ، فإذا كان الواقع الطبيعي فيه جنسان فقط فهذه اللغات التي تحتوي على ثلاثة أقسام للجنس لا تساير الواقع الطبيعي، ولا المنطق العقلي المبني على أساس من هذا الواقع .

وتبدو هذه المخالفة الواقع الطبيعي بالنسبة للعربية فيما سماه النحاة بالمؤنث المجازي ، أي ماليس تمييز الجنس فيه أمرا طبيعيا ، وذلك في غير أفراد المملكة الحيوانية حيث لا تكون هناك علة مقنعة لتذكير اسم أو تأنيثه فما الذي أنث الشمس والأرض والسماء وذكر القمر والنجم والهواء ؟ ، إن لهجتي تميم والحجاز تختلفان في كثير من ألفاظ هذا القسم فالطريق والصراط والسبيل والسوق والزقاق والكلا وهو سوق البصرة ألفاظ مؤنثة عند الحجازيين مذكرة عند التميميين (١) ، ولفظ «الهدى» المذكر في معظم اللهجات العربية يؤنثه بعض بني أسد كما نقل عن الفراء فيقولون : هذه هدى حسنة(٢) .

وبعض أسماء أعضاء الإنسان كاللسان والإبط والعنق والعاتق والمتن والضرس والذراع والعضد والإصبع يجيز فيها اللغويون التذكير والتأنيث تبعاً لاختلاف اللهجات(٣)

ومن هذه الألفاظ المترددة بين التذكير والتأنيث في العربية القليب والسلاح والصاع والسكين والنعم والإزار والسراويل والأضحى بمعنى الذبيحة والعرس والعنق والدلو والعسل والفلك وغير ذلك من ألفاظ (٤) .

---

(١) السيوطي : المزهر في علوم اللغة ج ٢ ص ٢٢٥
(٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ١٦٠
(٣) السيوطي : المزهر ج ٢ ص ٢٢٥
(٤) السيوطي : المزهر ج ٢ ص ٢٢٤

والعربية تعامل جمع التكسير معاملة مترددة بين التذكير والتـــأنيث فلفظ «الأعراب» فى قوله تعالى : « قالت الأعراب آمنا » عومل معاملة المؤنث حيث لحقت تاء التأنيث بالفعل المسند إليه ، ولفظ « نسوة » الدال على جماعة الإناث يعامل معاملة المذكر فى قوله تعـــالى « وقال نسوة » ومن ثم أجاز الفصحاء فى مثل هذا الجمع إلحاق التاء بالفعل المسند إليه أو تجرده منها .

وعلامة جمع المذكر (الواو والنون) بالرغم من كونها لجمع كل اسم مذكر عاقل لا تدل دائماً على كون الاسم المجموع بها مذكرا ، فهناك أسماء كثيرة مؤنثة فى اللغة جمعت بهذه العلامة مثل «أرض» التى تجمع على « أرضـــين » ، وما سماه النحاة بباب «سنة» وهو كل اسم مؤنث ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها بالتاء ومنه قلة وظبة ، وهذا الباب يجوز أن يجمع بعلامة التذكير (الواو والنون) أو علامة التأنيث (الألف والتاء) .

والمنع من الصرف للتأنيث ليس علامة مطردة أيضا لأنه يتخلف عند الإضافة أو التعريف بالألف واللام .

وعلامة جمع التأنيث (الألف والتاء) لا تميز الجنس دائمـــاً ، فمن الأسماء المذكرة ما يجمع بها ويعامل بعـــد الجمع معاملة المؤنث وبعض هذه الصيغ تستخدمها اللغة بديلا عن صيغ جمع التكسير كما فى «سرادقات وحمامات وإوانات ومنه قولهم جمل سبحل وجمال سبحلات وربحلات وجمال سبطرات »[1].

ومن ثم يتبقى فى اللغة علامات قليلة لتمييز الجنس وهى « الإسناد» و«الصفة» و« الضمير العائد » والإشارة وعن طريق هذه العلامات تحدد الجنس ونوعية معاملته .

---

(١) سيبويه : الكتاب ج ٣ ص ٦١٥

وقد لاحظ النحاة أن اللغة تميز - فى التذكير والتأنيث - بين المفرد والجمع فالمفرد أقوى، وبين حقيقى التأنيث ومجازيه فالحقيقى أقوى، ووضعوا قواعد تأنيث الفعل وتذكيره تبعا لفاعله من هذا المنطلق . فمنعوا فى حال السعة أن تقول جاء هند وأجازوا طلع الشمس وإن كان المختار « طلعت » فإن وقع فصل استجيز نحو حضر القاضى اليوم امرأة قال جرير :

لقد ولد الأخيطل أم سوء (١)

ونحن لا نود رد الأحكام النحوية هنا ، وإنما نريد أن نبين أن الاسم الذى لحقت تاء التأنيث الفعل المسند إليه إنما هو مؤنث فى عرف اللغة فى ذلك التركيب ، والعكس صحيح فيما تجرد من هذه التاء بغض النظر عما سوغ ذلك من فواصل بين الفعل والفاعل فلفظ (بنون) مؤنث فى قوله تعالى : (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) بالرغم من أن مفرده مذكر وهو مجموع بالواو والنون .

وقد علل النحاة تأنيث الجمع المذكر بالحمل على المعنى أى أنه محمول على معنى الجماعة ومن الطريف إشارة بعض الشعراء إلى ذلك بقوله

لا يغرنك جمعهم   كل جمع مؤنث

وبالحمل على المعنى عللوا تذكير الموعظة فى قوله تعالى (فمن جاءه موعظة من ربه) حيث جرد الفعل من تاء التأنيث (٢) ومنه تأنيث لفظ الصوت حملا له على

---

(١) الزمخشرى : المفصل ج ٢ ص ٩١

(٢) فى الحمل على المعنى ومنه تذكير المؤنث وتأنيث المذكر يمكن مراجعة :
الخصائص لابن جنى ج ٢ ص ٤١١ – ٤١٦ ، كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن القيم ص ١٠٤ – ١٠٦ ، السيوطى : الاقتراح فى علم أصول النحو ص ٤٨

معنى الاستغاثة فى قول الشاعر : (١)

يا أيها الراكب المزجى مطيته　　　سائل بنى أسد ما هذه الصوت

وأسماء الجمع تتردد فى اللغة بين التذكير والتأنيث كما تبين ، ولكن قد يكون هذا التردد ناتجا عن اختلاف اللهجات العربية فى تذكير الجمع وتأنيثه وقد أشار إلى ذلك ابن فارس بقوله : (من العرب من يقول هذه البقر وهذه النخل، ومنهم من يقول : هذا البقر وهذا النخل) (٢) .

أيا ما كان من أمر التردد بين التذكير والتأنيث فى هذه الألفاظ ونحوها فإنه يدل دلالة قوية على أن الجنس اللغوى يخالف الجنس فى الواقع وليس مرتبطا به ، ويدل على ذلك - كما بينا آنفا - إلحاق علامات جمع التأنيث بالمفرد المذكر نحو جمع رجل على رجالات وجمل على جمالات .

وقد اعتبر نحاة العربية أن الأصل فى الأسماء التذكير ، وأن التأنيث فرع عليه ؛ ولهذا القول دلالة هامة يصدقها الواقع اللغوى وهى أن الاسم المذكر ليس فى حاجة إلى علامة تدل على تذكيره ، وأن المؤنث هو الذى تلحقه علامة تأنيث قد تكون ألفا ممدودة أو مقصورة كما فى (سمراء) وحبلى أو هاء (تاء مربوطة) كما فى ثمرة وكلمة ، أو تاء مفتوحة كما فى (بنت)، أو التاء التى تلحق لفظى (أب) (وأم) فى حال النداء فيقال (يا أبت) و (يا أمت) .

من هذا المنطلق اعتبر ابن جنى أن « تذكير المؤنث واسع جدا لأنه رد

---

(١) ابن القيم : الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ١٠٥

(٢) ابن فارس : الصاحبى فى فقه اللغة ص ٢٠ ، وقد نقل السيوطى هذا النص بالمزهر ج ١ ص ٢٥٦

فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب فى التناكر والإغراب » (١) .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ « تلتقطه بعض السيارة » بتاء المضارعة ، وقولهم : ما جاءت حاجتك ، وقول الشاعر :

أتذكر بيتا بالحجاز تلفعت   به الخوف والأعداء من كل جانب

وفى اللغة المحتج بها أمثلة كثيرة لتأنيث المذكر سواء أكان عن طريق اكتساب التأنيث من المضاف إليه كما يقول النحاة أم كان من باب الحمل على المعنى كالبيت الذى أوردناه وغيره (٢).

ونحن ـ هنا ـ لانؤيد قول ابن جنى السالف لأن علة ذلك كما نقول تتمثل فى أن الجنس اللغوى لايطابق الجنس الطبيعى، وواقع اللغة لايؤيد رأى ابن جنى فشواهد تأنيث المذكر أوفر وأكثر من شواهد تذكير المؤنث على الرغم ما أورده .

وعلامات التأنيث نفسها ليست دليلا قاطعا على كون اللفظ مؤنثا فالأعلام معاوية وطلحة وحمزة جرى العرف على تسمية الرجال بها ، وصيغ المبالغة المنتهية بتاء التأنيث كعلامة وفهامة ونسابة وأمثالها تصف أسماء مذكرة

وقد نبه الخليل وسيبويه إلى هذه الحقيقة وهى الاختلاف بين الواقع اللغوى،

---

(١) ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ٤١٥

(٢) تأنيث المذكر تناوله كثير من النحاة وأوردوا له عديدا من الأمثلة وقد رجعنا إلى

ا ـ سيبويه : الكتاب ج ١ ص ٥١ ـ ٥٣

ب ـ الفراء : معانى القرآن تفسير قوله تعالى « يلتقطه بعض السيارة » من سورة يوسف

حـ ـ ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ٤١٥

والواقع الطبيعي ، عندما تناول سيبويه كلمة (أب) فى النداء وكيف أن تاء التأنيث لحقتها فى قولهم : (يا أبت) ، وعلل كون هذه التاء التأنيث برغم أنها لحقت أسما مذكرا فى الحوار بنيه وبين أستاذه الخليل ونصه : (قلت : فلم دخلت الهاء فى الآب وهو مذكر ؟ قال : قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ، ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث نحو (نفس) وأنت تعنى الرجل به . ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر فمن ذلك : هذا رجل ربعة ، وغلام يفعة فهذه الصفات ، والأسماء قولهم (نفس) وثلاثة أنفس ، وقولهم : ما رأيت عينا يعنى عين القوم ، فكأن (أبه) اسم مؤنث يقع للمذكر)(١).

وإذا كانت الصفة إحدى علامات التمييز بين المذكر والمؤنث فإن بعض الصفات يستوى فيه المذكر والمؤنث وهى أبنية ، فعول ومفاعل ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم ، تقول : هذه المرأة قتيل بنى فلان ومررت بقتيلتهم وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل قال الله تعالى : « إن رحمة الله قريب من المحسنين » وقالوا : ملحفة جديد »(٢).

وبالرغم مما قدمنا فإن تاء التأنيث تظل علامة هامة لتمييز المؤنث من الأسماء وهى فى دلالتها على التأنيث لها وجوه مختلفة أوردها الزمخشرى فى المبحث الرائع المستقل الذى تناول فيه المذكر والمؤنث(٣).

هذه أهم معالم قضية الجنس اللغوى بين القدماء والمحدثين ، والحق أن ابن القيم

---

(١) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٢١٢ تحقيق عبد السلام هارون

(٢) الزمخشرى : المفصل ج ٢ ص ٩٣

(٣) الزمخشرى : المفصل ج ٢ ص ٩١ — ٩٥

لم يفرد دراسة مستقلة لهـذه القضية ، ولكن موقفه منها نستخلصه من تناوله بالتحليل اللغوى المفصل قوله تعالى : «إن رحمة الله قريب من المحسنين»(١)، وكيف أخبر عن الرحمة وهى مؤنثة بالتاء بقوله «قريب» وهو مذكر ، ومن موضع آخر تناول فيه أحكام إلحاق تاء التأنيث بالفعل وتجرده منها .

لقد استقصى ابن القيم جميع تخريجات اللغويين لمجىء لفظ «قريب» المذكر خبرا للفظ مؤنث ، وعرض هذه التخريجات فى اثنى عشر مسلكا تبين قوة عارضيه وسعة اطلاعه ومقدرته الفائقة على البحث والاستقصاء ، وسردها فى أسلوب واضح شيق كعادته ، بيد أنه كان يضعف أو ينكر مالا يراه منها مستنداً إلى أدلة قوية مهما كانت شهرة قائليه أو كثرتهم ، وفى هذا العرض تبرز شخصيته واضحة إذ ينتهى بعد مناقشة جميع الآراء إلى رأى حاسم يختار فيه وجها يعد أصح الوجوه وهو « المسلك المركب من السادس والسابع وباقيها ضعيف وواه ومحتمل» (٢).

عرض فى المسلك الأول لأقوى الوجوه الذى ذكرها النحاة ويتمثل فى أن « فعيلا » الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث ينبغى أن يكون بمعنى «مفعول» كقتيل وجريح وأن يصحب الموصوف ، وأما لفظ «قريب» فهو فعيل بمعنى فاعل «وليس المراد أنه بمعنى قارب بل بمعنى اسم الفاعل العام فكان حقه أن يكون بالتاء ، ولكنهم أجروه مجرى فعيل بمعنى مفعول فلم يلحقوه التاء كما جرى فعيل بمعنى مفعول مجرى فعيل بمعنى فاعل فى إلحاقه التاء ، كما قالوا خصلة حميدة ، وفعلة ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة حملا على جميلة وشريفة فى لحاق

---

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٧ — ٣٥

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٥

التاء فحملوا قريبا على امرأة قتيل وكف خضيب وعين كحيل فى عدم إلحاق التاء حملا لكل من البابين على الآخر ونظيره قوله تعالى : « قال من يحيى العظام وهى رميم » فحمل رميما وهى بمعنى فاعل على امرأة قتيل »[1].

وعلى الرغم من أن هذا التخريج أقوى تخريجات النحاة ، وقد سبق أن أشرنا إلى قوى الزمخشرى به فان ابن القيم بعد عرضه بأسباب كر عليه مبطلا وواجهه باعتراضات ثلاثة : أحدها أن ذلك يستلزم التسوية بين اللازم والمتعدى لأن « فعيلا » بمعنى مفعول بابه الفعل المتعدى و«فعيل» بمعنى «فاعل» بابه الفعل اللازم ، والاعتراض الثانى أن ادعاء حمل فعيل بمعنى فاعل على فعيل بمعنى مفعول على وجه العموم باطل ، وعلى وجه الخصوص لاضابط له ولا دليل يدل عليه ، والاعتراض الثالث يتمثل فيما ورد العرب إذ نطقت فى « فعيل » بمعنى مفعول بالتاء ، وجردته منها وهو بمعنى فاعل ، وقد أورد ابن القيم عدداً من شواهد ذلك ، ثم بين أن قوله تعالى : « قال من يحيى العظام وهى رميم » ليس نظيراً لآية « إن رحمة الله قريب » وإنما تجرى « على وفق قياس العربية فإن العظام جمع عظم وهو مذكر ، ولكن جمعه جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز أن يراعى فيه تأنيث الجماعة وباعتباره قال «وهى» ولم يقل «وهو» ويراعى فيه معنى الواحد وباعتباره قال «رميم» كما يقال عظم رميم ، مع أن رميما يطلق على المذكر مفرداً وجمعاً قال جرير :

آل المهلب جذ الله دابرهم   أمسوا رميما فلا أصل ولا طرف[2]

وهكذا يرفض هذا النوع من التخريج الذى لا يوافق قياس اللغة .

---

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٩ ، ٢٠

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢١

والمسلك الثانى للنحويين يتمثل فيما أشرنا إليه من الحمل على المعنى أى تأويل المؤنث بمذكر أو العكس وذلك فى أحوال معينة يصح فيها التأويل ، وابن القيم لا ينكر الحمل على المعنى من حيث المبدأ ، فقد أشار اليه فى غير هذا الموضع (١) . ولكنه يتميز عن القائلين به بأنه يرى ضرورة تضييقه بحيث لا يشمل إلا أحوالا قليلة يتضمن تأويلها فائدة ، ويرى أن الحمل على المعنى غـير جائز فى هذه الآية وأنكر على النحاة حمل الرحمة على الإحسان(٢) . لأنهما متغايران ولا يلزم من أحدهما وجود الآخر .

وبروح الفقيه المتحرج يتنـاول ابن القيم جميع مسالك اللغويين فى تخريج الآية المذكورة ، ويردها رداً يبين دقته وتحرجه فى تناول النص القرآنى بخاصة والنص اللغوى بعامة، فيرفض أن تكون الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف كأنه قال إن مكان الرحمة قريب ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره وذلك لأن «حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقاً وإلا لالتبس الخطاب ، وفسد التفاهم ، وتعطلت الأدلة ، إذ ما من لفظ أمر أو نهى أو خبر متضمن مأموراً به ، ومنهيـــاً عنه ومخبراً إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق الأمر والنهى والخبرية فيقول الملحد فى قوله تعالى «ولله على الناس حج البيت» أى معرفة حج البيت و«كتب عليكم الصيام» أى معرفة الصيام ، وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت الأدلة ، وإنما يضمر المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة كما إذا قيل «أكلت الشاة» فإن المفهوم من ذلك «أكلت لحما»

---

(١) ابن القيم : كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص ١٠٤، ١٠٥

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٢

فحذف المضاف لا يلبس وكذلك إذا قلت ، أكل فلان كبد فلان إذا أكل ماله فإن المفهوم : أكل ثمرة كبده ، فحذف المضاف هنا لا يلبس ونظائره كثيرة(١) .

وهنا يتضح منهج الفقيه الحنبلي المجتهد في تناول اللغة ، فهو متأثر في دراسة النص اللغوى بما يعرف في الفقه بسد الذرائع ، حيث يضيق باب حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه خشية أن يؤدى التوسع فيه إلى التباس الخطاب ، وتعطل الأدلة والأحكام ، وأكثر من ذلك ما يذهب إليه من أن قوله تعالى «واسأل القرية» ليس من هذا الباب برغم ذهاب أكثر الأصوليين واللغويين إليه(٢) ، وإنما هو عنده من باب التوسع في الدلالة لأن لفظ القرية إنما هو اسم للسكان في مسكن مجتمع ، وسنشير إلى التوسع في الدلالة باعتباره أحد مميزاته في الفصل الثاني الخاص بدراسة المعنى .

وأبطل ابن القيم أن تخرج الآية على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه «كأنه قال إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين أو لطف قريب أو بر قريب»(٣) ذلك بأن حذف الموصوف يحسن - عنده - بشرطين : أحدهما أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره والثاني : أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل ، وهو بهذا يضيق باب الحذف الذى يتوسع فيه اللغويون ، وينكر على سيبويه حمله بعض ألفاظ اللغة التي وردت مذكرة وهي أوصاف للمؤنث على هذا الحذف مثل

---

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤

(٢) راجع على سبيل المثال : الآمدى . الاحكام في أصول الاحكام ج ١ ص ٢٥ حيث يعد هذا التعبير مجازا حذف فيه المضاف ، الزجاج . إعراب القرآن القسم الأول ص ٧١ وقد تناول بالاستقصاء ما ورد بالقرآن من مواضع حذف المضاف . القسم الأول ص ٤١-٩٤

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤ ، ٢٥

قولهم للمرأة حائض وطامث وطالق إذ يرى سيبويه أنه شبيه بقولهم وشىء حامض وطامث وطالق».

ويرى ابن القيم أن النص القرآنى له منهجه الخاص فى درسه درسا لغويا وبيان معناه ، لأنه ليس كسائر النصوص و«لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوى الإعرابى الذى يحتمله تركيب الكلام ويكون الكلام به له معنى ما (١)، وذلك أنه «للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه (٢) وسنشير إلى هذه الملاحظة عند حديثنا عن «مسرح النص» أو الموقف الكلامى الذى يستعان به فى الوصول إلى المعنى ، والذى تنبه إلى كثير من عناصره ابن القيم واستخدمها فى دراسته .

وإذا كان النحاة يرون إمكان اكتساب المضاف حكم المضاف إليه فى التذكير والتأنيث، ويستشهدون بكثير من الشواهد فإن ابن القيم يرى أن ذلك« يعرف بجيئه فى الشعر ولا يعرف فى الكلام الفصيح منه إلا النادر كقولهم ذهبت بعض أصابعه... وحمل القرآن على المكثور الذى خلافه أصح منه ليس بسهل (٣) .

وينكر ابن القيم القول بأن المصادر حقها ألا تؤنث كما لا تثنى ولا تجمع ، وينقض قول من يخرج الآية على هذه السبيل، ويعتمد على ما ورد فى القرآن الكريم من ذكر الرحمة وأنها تؤنث دائماً كما فى قوله تعالى ورحمتى وسعت كل شىء فسأكتبها ... الآية (٤) .

---

(١) ابن القيم بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧
(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧
(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٠
(٤) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٢

وينكر رأى الفراء الذى يذهب إلى أن القريب يراد به شيآن أحدهما النسب والقرابة فهذا تلحقه التاء فتقول : فلانة قريبة لى، والثانى قرب المكان وهذا بلا تاء تقول جلست فلانة قريباً منى ، ويرى ابن القيم أن هذا القول مع صحته لايجوز تخريج الآية عليه لأنه مشروط بكون لفظ القريب ظرفا فأما إذا كان غير ظرف فلا يصح(١) .

ويبطل ابن القيم تخرج الآية بسبب كون الرحمة مؤنثاً مجازيا كما تقول طالع الشمس فهذا مع صحته لا ينطبق على الآية لأنه إنما يسوغ ، إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث فأما إذا أسند إلى ضميره فلا بد من التاء كقولك الشمس طلعت ، والشمس طالعة ولا تقول : طالع لأن فى الصفة ضميرها فهى بمعنى الفعل فى ذلك سواء(٢) » .

وينفى كذلك أن يكون «قريب» مصدرا جرد من التاء كما تجرد المصادر فى الإخبار بها من التاء نحو امرأة عدل وثقة ... الخ لأن لفظ «قريب» لا يعرف استعماله مصدراً أبدا وإنما المصدر القرب (٣) .

ويرد أيضاً القول بأن وزن فعيل يحمل على فعـــول فيستوى فيه المذكر والمؤنث ، ويعلل بطلان ذلك ويرد الشواهد التى استشهد بها بعض النحاة ، ويخلص إلى أن التخريج الصحيح للاية يتمثل فى أنها من باب « الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر لكونه تبعا له ومعنى من معانيه ، فإذا ذكـــر أغنى عن

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٣

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٣

ذكره لأنه يفهم منه »[1] ومثل لذلك بقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه » فى أحد وجوه تخريجها وهو (والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك) ويعال لهذا التخريج ويحتج له بأن (الرحمة صفة من صفات الرب تبارك وتعالى والصفة قائمة بالموصوف لا تفارقه لأن الصفة لا تفارق موصوفها، فإذا كانت قريبة من المحسنين فالموصوف تبارك وتعالى أولى بالقرب ، بل قرب رحمته تبع لقربه ... وقربه يستلزم قرب رحمته ففى حذف التاء ههنا تنبيه على هذه الفائدة العظيمة الجليلة وأن الله تعالى قريب من المحسنين ، وذلك يستلزم القربين قربه وقرب رحمته ، ولو قال (إن رحمة الله قريبة من المحسنين) لم يدل على قربه تعالى منهم لأن قربه تعالى أخص من قرب رحمته والأعم لا يستلزم الأخص[2] والتقدير على هذا « إن الله قريب من المحسنين ورحمته كذلك .

وتاء التأنيث التى تلحق الفعل ليست عنده — كما يقول النحاة — لتأنيث الفعل تبعا لكون الفاعل مؤنثاً ، وإنما هى علامة فقط تدل على الفاعل المؤنث[3] ».

ويحاول ابن القيم أن ينكر على النحاة قاعدتهم التى مؤداها أن الاسم المؤنث لو كان حقيقى التأنيث فلابد من لحوق تاء التأنيث فى الفعل المسند اليه ، وإن كان مجازى التأنيث كنت بالخيار ، ويرى أن « الأصل فى هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله ولم يحجز بينهما حاجز لحقت العلامة ، ولا نبالى أكان التأنيث حقيقيا أم مجازيا فتقول : طابت الثمرة وجاءت هند إلا أن يكون الاسم المؤنث فى معنى اسم آخر مذكر كالحوادث والحدثان والأرض والمكان فلذلك جاء :

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٠

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣١

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٤

فإن الحوادث أودى بها

فإن الحوادث فى معنى الحدثان ، وجاء :

ولا أرض أبقل إبقالهـا

فإنه فى معنى : ولا مكان أبقل إبقالها (١) .

ويؤكد ابن القيم أن نسبة اتصال الفعل بفاعله المؤنث هى التى تحدد لحوق التاء (فكلما بعد الفعل عن فاعله قوى حذف العلامة ، وكلما قرب قرب إثباتها وإن توسط توسط) (٢) .

وعلى الرغم من أن ابن القيم يرى نفسه ناقدا للنحويين فى هـذا الموضع ، فنحن نراه لا يبعد كثيراً عما قالوه إلا فيما يتصل بحقيقى التأنيث ومجازيه إذ لا يجعل لهذه التفرقة اعتباراً يبنى عليه تأنيث الفعل أو تذكيره كما هو الحال عند النحاة ، أما جعل الاتصال والانفصال بين الفعل وفاعله مؤثراً فى لحاق التاء بالفعل أو حذفها فهذا أمر يتفق فيه ابن القيم مع جميع النحاة (٣) .

ومما نأخذه على ابن القيم ـ أيضا ـ فى هـذا الموضع أنه حاول نقد النحاة فى قولهم : إن جمع التكسير قد يؤنث حملا على معنى الجماعة وقد يذكر باعتبار آخر ، ولكنه بعد اعتراضه لم يكد يغادر ما قرره النحاة ، وقد كان اعتراضه يوهم أن له قولا آخر .

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٥

(٣) انظر على سبيل المثال شرح ابن عقيل باب الفاعل ج ١ ص ٤٠٤ فى شرحه لبيت الألفية . وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحو أتى القاضى بنت الواقف ، وكذلك ابن هشام شذور الذهب (الحكم الرابع من أحكام الفعل ونائبه) ص ١٦٩ وما بعدها ، وابن هشام من معاصرى ابن القيم فقد توفى عام ٧٦١ هـ .

٢ ــ العدد (المفرد والمثنى والجمع)

العلاقة بين فصيلتى العدد والزمن فى اللغة وبين الواقع الطبيعى أقوى منها فى حالة النوع ، فإذا قلت (الجواد يأكل) أو (الجياد ستأكل) فإنما تعبر عن فكرتين فيها الوحدة تقابل الجمع ، والزمن الحاضر يقابل الزمن المستقبل، وذلك قائم على حقائق الاختبار (١) .

ومعظم اللغات ـ اليوم ـ تقابل المفرد بالجمع فقط ، وتخلو من صيغة المثنى والعربية من اللغات القليلة التى لاتزال تحتفظ بصورة المثنى ، وتتمتع الصيغة فيها بحياة كاملة ، ولا تختفى فى صيغة الجمع إلا فى اللهجات العامية .

ويغلب على دراسة النحاة واللغويين القدماء لهذا الموضوع ـ كشأنهم فى أحيان كثيرة ـ منهجهم التعليمى الممتزج أحيانا بالمنهج الوصفى ، والميل شيئاً ما إلى المنهج الوصفى نلاحظه عند سيبويه وأوائل النحاة ، أما النحاة المتأخرون فيغلب عليهم الاتجاه التعليمى فيما يقدمونه من أحكام التثنية والجمع (٢) .

ويعنى سيبويه بإيراد أحكام المفردات المختلفة وكيفية تثنيتها وجمعها ، فالتثنية لها صيغة واحدة فى العربية وهى زيادة الألف والنون ، ولافرق بين المفرد العاقل وغـــيره فى إلحاق هذه العلامة ، كما يتناول المقصور والمنقوص وكيفية تثنيتهما ثم يمضى فى استخراج أحكام لأوضاع مفترضة قد تستعمل فى اللغة وقد لا تستعمل كحكم تثنية « متى » إذا صارت اسما و (بلى) (٣) ؛

(١) فندريس . اللغة ص ١٣٣ ترجمة الدواخلى والقصاص

(٢) راجع . سيبويه . الكتاب ج ٣ ص ٣٨٥ - ٤١٥ ، انظر ابن مالك . تسهيل الفوائد ص ١٢ ــ ٢٠ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٠ ــ ٦٨ ، ج ٢ ص ٣٥٣ (جموع التكسير)

(٣) سيبويه . الكتاب ج ٣ ص ٣٨٩

وتثنية (مقبلات) إذا صارت اسم رجل (لأنه لا يكون فيها رفعان ولا نصبان ولا جران) (١) ، وحكم عشرين وثلاثين والاثنين ومسلمين إذا صارت أعلاما ... إلى غير ذلك من الفروض المحتملة (٢) .

والدلالة على الجمع سبيلان فى العربية إما بإلحاق الواو والنون فى حالة الرفع، والياء والنون فى حالتى النصب والجر وذلك فى جمع المفرد المذكر العاقل علماً أو صفة ، أو الألف والتاء فى حالة الأسماء المؤنثة ، وإما عن طريق التكسير أى تغيير هيئة البنية بشروطها وقوانينها المعروفة عند النحاة .

وليس كل ما ورد فى اللغة من صيغ الجمع بالواو والنون جمعاً لمفرد مذكر عاقل فقد يجمع بهما المؤنث كأرض التى تجمع على « أرضين » و « سنة » التى تجمع على سنين وبابهما ونحو ذلك مما يسميه النحاة بالملحق بجمع المذكر السالم .

والجمع بالألف والتاء فى اللغة ليس مقصوراً كذلك على كل مفرد مؤنث ، وإن كان هو الأصل ، وإنما قد يجمع بإلحاقهما المذكر الذى لا يمكن جمعه جمع تكسير كحمام واصطبل ، وقد يجمع بهما جمع المذكر نحو رجالات وجمالات .

وقد عرف ابن مالك التثنية بأنها « جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين فى اللفظ غالباً ، وفى المعنى على رأى ، بزيادة ألف فى آخره رفعاً ، وياء مفتوح ما قبلها جراً نصباً تليهما نون مكسورة ، فتحها لغة وقد تضم ، وتسقط للاضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة ، ولزوم الألف لغة حارثية » (٣) .

---

(١) سيبويه . الكتاب ج ٣ ص ٢٩٣

(٢) سيبويه . الكتاب ج ٣ ص ٢٩ ، ٣٩٣

(٣) ابن مالك . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٢

وكتب النحو العامة تعنى - غالباً - باستخراج أحكام التثنية والجمع كما قدمنا ، وتفصل هذه الأحكام عند تناول جمع التكسير الذى لا يكاد يسير وفق قواعد قياسية ، ويتصل بقضية العدد ما يتناوله النحويون فى أحكام تمييز العدد .

ويعنى الأصوليون فى دراسة قضية العدد بما يتصل بالدلالة ، ويكون له بالتالى أثره استنباط الحكم الشرعى ، ولذلك يشيرون إلى « الجمع » عند تناول ألفاظ العموم ، فمن صيغ العموم جمع السلامة مذكراً أو مؤنثاً وجمع التكسير إذا ورد معرفاً بـ « ال » التى ليست للعهد ، أو ورد منكراً ، وكذلك الأسماء المؤكدة لها مثل « كل » و « جميع » (١) .

والجمع المعرف يفيد عموماً أوسع مما يفيده الجمع المنكر ، ولهذا يقال « رجال من الرجال » ولا عكس ، أى أن المعرف أعم من المنكر (٢) .

واسم الجنس إذا عرف « بال » التى ليست للعهد دل على العموم بدليل وصفه بالجمع كقولهم « أهلك الناس الدينار الصفر » أو استثناء الجمع منه كقوله تعالى « إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا » (٣) .

وألفاظ العموم التى يتناولها الأصوليون بالدرس لها دلالة على ما يتعدد وإن كان بعضها بصيغة المفرد .

وأغلب محققى الأصوليين يذهبون إلى أن أقل الجمع اثنان وليس ثلاثة كما

---

(١) الآمدى . الاحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٥
(٢) الآمدى . الاحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٦٠
(٣) الآمدى . الاحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٦١

هو فى عرف النحاة واللغويين (١) . وقد احتجوا لذلك بقوله تعالى : « إنا معكم مستمعون » وهو يخاطب موسى وهارون ، وقوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » ، وبغير ذلك من آيات الكتاب العزيز التى عومل فيها المثنى معاملة الجمع (٢) .

أما الحكم الشرعى - بغض النظر عن الخلاف اللغوى - فهو حكم الجماعة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « الاثنان فما فوقهما جماعة » .

وقد تناول ابن فارس بعض سنن العرب فى استعمال المفرد والجمع فالواحد قد يراد به الجمع فى اللغة ، وقد ترد صيغة الجمع والمراد بها المفرد ، وقد يوصف الجمع بصفة المفرد إلى غير ذلك من أبحاث نجدها عند الأصوليين أشمل وأوفى مما هى عند اللغويين (٣) ، كما يشير إليها البلاغيون فى موضوع « الحمل على المعنى » (٤) .

تناول ابن القيم فصيلة العدد : المفرد والمثنى والجمع تناولا مزج فيه بين ثمرات جهود النحاة والأصوليين واللغويين والبلاغيين وأضفى عليه من نفسه ما ميزه عن جميع الدارسين من قبله ، وعرض بإسهابه المعهود ما كشف عن غوامض لم يتناولها السابقون ، وفصل فيما أجملوه ، وانتهى الأمر إلى تصورات وفلسفة لغوية لبعض جوانب القضية لم يسبق إليها .

---

(١) من اللغويين مثلا ابن فارس يؤيد القول بأن أقل الجمع ثلاثة . الصاحبي فى فقه اللغة ص ١٦٠

(٢) الآمدى : الاحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٣

(٣) ابن فارس : الصاحبي فى فقه اللغة ص ١٨٠ — ١٨٣

(٤) ابن القيم : كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ١٠٤ ، ١٠٥

قرر ابن القيم - كمن سبقه (١) . أن المفرد أصل وأن المثنى والجمع فرع عليه أو تابعان له ، وعلل بذلك أن المفرد ليس فيه علامة تدل عليه وأن المثنى والجمع تلحقهما علامة زائدة ، واعتبر أن تغير الهيئات فى التكسير علامات زائدة على المفرد (٢) .

ويرى ابن القيم أن ألف الاثنين وواو الجماعة المتصلين بالأفعال أصل للعلامتين الدالتين على التثنية والجمع المذكر السالم فى الأسماء ، لأنها فى الأفعال أسماء ، « وما يكون اسما وعلامة فى حال هو الأصل لما يكون حرفا فى موضع آخر إذا كان اللفظ واحداً نحو كاف الضمير وكاف المخاطبة فى « ذلك » » (٣) ، ويستدل على ذلك بما فى واقع اللغة من مناسبة بين استعمال هذه العلامات فى الأسماء والأفعال ، فألف الاثنين المتصلة بالفعل تدل على العاقل وغيره ، وكذلك الألف فى المثنى ، وواو الجماعة المتصلة بالفعل لاتستعمل إلا للعاقل ، وصيغة جمع المذكر السالم تختص أيضاً بالعقلاء (٤) .

ولما كان المثنى أقرب إلى الواحد من الجمع فقد اختص بالألف وبأنه لايتغير فيه بناء الواحد أبداً بينما يتغير فى جموع التكسير ، كما أن الفعل المسند إلى المفرد مبنى على الفتح ، وكذلك الفل المسند إلى ألف الاثنين (٥) . والتعليل

---

(١) يتضح تسليم النحاة بذلك عندما يتناولون المطابقة فى أى حالة من حالاتها فيقولون « فى الافراد وفرعيه ، والتذكير وفرعه » فيعدون المثنى والجمع فرعين على المفرد ، ويعدون المؤنث فرعا على المذكر

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٠٩

(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨١ .

(٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

(٥) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

العقلى لأوضاع اللغة قد يكون مرغوبا عنه فى الدرس اللغوى الحديث، لكن ذلك لا يعنى فساده فى كل موضع ، ويبدو لنا فى مثل هذا الموضع خاليا من التعسف والشطط لموافقته للواقع اللغوى .

وابن القيم يجعل ذلك من مشاكلة الالفاظ للمعانى ، فالمعنى المفرد يستحق فى اللغة لفظا مفرداً ، والطويل يستحق لفظاً يناسبه ، وقد جعلت الواو للجمع لأن الواو فى اللفظ ضامة بين الشفتين ، جامعة لهما، وكل محسوس يعبر عن معقول فينبغى أن يكون مشاكلا له ، (١) ، وكذلك استخدمت الواو حرفا للعطف لأن العطف معناه الجمع (٢) .

وبالرغم من أن المشاكله أو المناسبة بين الألفاظ والمعانى قد أغرت عدداً من الباحثين قديماً وحديثاً فإن ذلك لا يمكن طرده فى غالب ألفاظ اللغة التى تتعرض لاعتبارات تطورية معقدة فى تاريخها الطويل تحيل هذه المناسبة وتطمس معالمها إن كانت فى الأصل قد وجدت ، فضلا عما يقرره واقع اللغة ـ أية لغة ـ من مجافاة لهذه الصلة المزعومة فى غالب الأحيان .

وينبه ابن القيم إلى الخصائص الدلالية والوظيفية لكل صيغة من صيغ الجمع الثلاث (المذكر السالم ـ المؤنث السالم ـ التكسير) ، فالجمع بالواو والنون يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم معناه فى القصد إليه وتستعمل الصيغة فى الأصل لمن يعقل ولذلك يراعى فى الإخبـــار فى هذه الحالة أن يكون بالواو فتقول هم فعلوا أو فاعلون ، لأنك فى هذه الحالة تقصد كل عاقل دلت عليه صيغة الجمع .

وجمع التكسير وضع أصلا لما لا يعقل ، ولذلك جرى مجرى الأسماء المؤنثة

---

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .
(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

المفردة التى تدل على معنى الجمع كالثلة والأمة والجملة ولذلك تقول : الشباب بيعت وذهبت ولا تقول : بيعوا ، ذلك بأنك تشير إلى الجملة من غير تعيين آحادها، وحمل مايجمع تكسيراً مما يعقل على ما لا يعقل فيه إذ هو الأكثر ، والخبر معها كأنه عن الجنس الكبير الجارى فى لفظه مجرى الواحد .

اما الجمع بالألف والتاء فهو لما قل عدده من المؤنث ويشمل ما يعقل وما لا يعقل فإذا كثر جمع بالتكسير (١) .

وحول صيغة المثنى يميل ابن القيم إلى اعتبار اللهجات التى تلزمه الألف - برغم قلتها - أقيس من غيرها ، ذلك أن علامة التثنية فى الأسماء ينبغى أن تكون ألفا فى كل الأحوال لأنها على حد ضمير الإثنين ، ولما كان ضمير الإثنين فى فى الفعل هو الألف فى العاقل وغيره وكان هو أصلا لعلامة التثنية فالأصل فيها أن تكون بالألف (٢) .

والألف والواو والياء - عنده - علامات إعـــراب فى المثنى وجمع المذكر السالم ، وليس الإعراب بالحروف المقدرة فيها ، وهو موافق لرأى ابن مالك(٣) مخالف لرأى ابن عقيل (٤) الذى يرى أن التحقيق أنها معربه بحركات مقدرة فوق الحروف ، والخلاف فى هذه المسألة مشهور بين النحويين ، وقد أورده صاحب الإنصاف بشىء من التفصيل (٥) .

---

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١١ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد جـ ١ ص ١١١ ، ١١٢ .

(٣) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ١٣ .

(٤) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ ١ ص ٥٣ .

(٥) ابن الأنبارى : الانصاف فى مسائل الخلاف جـ ١ ص ١٩ .

وإعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب إلى الزجاج والزجاجى ، ويقال إنه مذهب الكوفيين ، أما سيبويه ومن وافقه فيرون إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف (١) .

ويبدو رأى ابن القيم ومن وافقه فى هذا الموضع أقرب مأخذا وأقرب إلى التصور والواقع من الرأى الآخر المحتاج إلى تقدير .

ويعلل ابن القيم التزام الألف - عند بعض القبائل - فى التثنية وعدم التزام الواو فى جمع المذكر السالم بأن الياء قريبة من الواو ، وهما أختان فعند قلب الواو ياء فى حالتى النصب والجر لم تبعد عن الواو ، بخلاف الألف فإنها تبعد عن أصلها عند قلبها ياء (٢) .

كما يعلل ما ورد فى اللغة من جمع نحو سنة ومائة على سنين ومئين ، وهو ما يعرف عند النحاة بباب سنة وهو كل اسم مؤنث ثلاثى معتل اللام حذفت منه لامه وهى حرف مد ولين (ياء أو واو)وعوض عنها بالتاء وليس له مذكر - يعلل هذه الظاهرة بأن المفرد لما كان يحتوى فى الأصل على ياء أو واو ثم حذفت كان من الأنسب أن يلحق به من الحروف ما يشبه المأخوذ منه وهو فى هذا « شبيه بحال من أخذ الله منه شيئاً وعوضه خيراً منه » إذ أن واو الجمع ذات المعنى أفضل من واو الحرف التى لا تدل بمفردها على معنى (٣) .

بيد أن أمثال هذه العلل التى تبرر ظواهر وأوضاعا عرفتها اللغة وجرت عليها ليست صحيحة فى أحيان كثيرة ، لكنها تكشف عن فلسفة لغوية ذات

---

(١) الأشمونى : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٨٨ .
(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٢ .
(٣) ابن القيم بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .

.. طابع خاص عرفه القدماء ، وعلل النحو تعرضت للنقد من قبل القدماء والمحدثين وقد سبق للزجاجي أن قسمها إلى أقسام ثلاثـــة : تعليمية وقياسية وجدلية نظرية (١) ، وليس هنا مقام الحديث عنها بالتفصيل ، ولـكننا نكتفي بالإشارة إلى أن نقد القدماء لها ينصب في جملته على القسمين الأخيرين ، وابن جني يحتج لعلل النحويين ويدافع عنها ويميل إلى اعتبارها أقرب إلى علل المتكلمين منهـا إلى علل المتفقهين لأنها علل عقلية في غالبها (٢) ، ومدارها عنده على ثقل الحال أو خفتهـا على النفس وهي عنده « مواطئة للطباع » (٣) ، لكنه يستدرك في موضع آخر فيذكر أن أكثر هـذه العلل يجري « مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا وإن كان على غير قياس ومستثقلا » (٤) ، وكأنه يحس بما ينتاب هذه العلل من ضعف ، ثم يشير في غير ذلك الموضع إلى الذين انتقدوا علل النحويين واعتقدوا فسادها وضعفها محاولا إجابتهم والرد على شبهاتهم (٥) .

والاحتجاج للعلل النحوية ـ بجميع ضروبها ـ هو ما درج عليه النحويون ونراه بوضوح عند الزجاجي وابن جني وابن الأنباري (٦) ، ثم عند السيوطي الذي أورد كثيرا من النقول في بيان العلل والاحتجاج لها .

---

(١) الزجاجي . الايضاح في علل النحو ص ٦٦ .

(٢) ابن جني الخصائص ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .

(٣) ابن جني الخصائص ج ١ ص ٥١ .

(٤) ابن جني . الخصائص ج ١ ص ١٤٥ .

(٥) ابن جني . الخصائص ج١ ص ١٨٤ .

(٦) لابن الانباري كتابان يكملان دراسة العلل ودفاعه عنها هما : لمع الأدلة في أصـول النحو وهو ألصق بهذا الموضوع والـكتـاب الآخر : هو الاغـراب في جدل الاعراب .

بيد أن هذه العلل لم تسلم من نقد بعض القدماء الذين أشار اليهم ابن جنى كما تعرضت لنقد عنيف من قبل ابن مضاء القرطبى الذى دعا إلى إسقاط العلل الثوانى والثوالث من النحو (١) .

وما أوردناه لابن القيم آنفا من قبيل هذه العلل التى يستنبطها النحاة بعقولهم ولكن نقضها أو الاعتلال بغيرها فى نفس الموضع أمر سائغ أقر به النحاة حتى المدافعون عنها المتحمسون لها ، وبات من المقرر عند كثير من القدماء - على ما يبدو - أن علل النحاة الثوانى والثوالث - برغم الاحتجاج لها - واهية ضعيفة حتى عرض بها أحد الغزلين قائلا :

ترنو بطرف ساحـــر فاتن أضعف من حجة نحـــوى (٢)

ويصل ابن القيم الدرس البيانى وصلا محكماً بالنحو عندما يتناول استعمال بعض الألفاظ مفردة أو مثناة أو مجموعة فى النظم القرآنى فيخرج بملاحظات قيمة لم يسبق إليها أو إلى بعضها .

فكلمة « الأرض » المؤنثة تجمع جمع السلامة المذكر على « الأرضين » أو جمع تكسير فى بعض الأحيان ، لكنها تلتزم الإفراد فى النظم القرآنى ، وتفسير ذلك عنده - أنها « لفظة جارية مجرى المصدر ، فهى بمنزلة السفل والتحت ، وبمنزلة ما يقابلها كالفوق والعلو ، ولكنها وصف بها هذا المكان المحسوس فجرت مجرى امرأة زور وضيف ، ويدل على هذا قول الراجز :

ولم يقلب أرضها البيطار

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥١ .

(٢) الرد على النحاة ص ٨٠ .

يصف قوائم فرس فأفرد اللفظ وإن كان يريد ما هو جمع فى المعنى ، فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت والعلو والسفل ، فإن قصد المخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة ، وعين قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفل الذى هو فى مقابلة العلو ، فجاز على هذا أن يثنى إذا ضممت إليه جزء آخر »(١) ، ويجوز الجمع أيضا . ولما كان اللفظ لا يقال فيه « أرضة » لم يجمع على أرضات أى بصيغة المؤنث السالم وعدل فيه إلى صيغة المذكر السالم (٢) ، لأنها صيغة يقصد فيها إلى الآحاد على التعيين « فإن أرادوا الكثرة والجمع الذى لا يتعين آحاده كأسماء الأجناس لم يحتاجوا إلى الجمع فإن لفظ « أرض » يأتى على ذلك كله ، لأنها كلها بالاضافة إلى السماء تحت وسفل فعبر عنها بهذا اللفظ الجارى مجرى المصدر لفظا ومعنى ، وكأنه وصف لذاتها لا عبارة عن عينها وحقيقتها »(٣) وعلى ذلك ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « طوقه من سبع أرضين » بالجمع « لما اعتمد الكلام على ذات الأرضين وأنفسها على التفصيل والتعيين لآحادها دون الوصف لها بتحت أو سفل فى مقابلة فوق وعلو »(٤).

وعدول النظم القرآنى عن جمع (الأرض) فى مقابلة (السموات) فى جميع آيات الذكر الحكيم يعلله ابن القيم — فضلا عما سبق — باستثقال صيغة جمع (أرض) جمع تكسير أو جمعا سالما لأنها صيغة تخلو من الفصاحة والحسن والعذوبة وينبو عنها السمع بينما يستحسن لفظ (السموات) (٥). أضف إلى ذلك أن لفظ

---

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .
(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .
(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ .
(٤) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ .
(٥) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ ، ١١٥ .

(السموات) يجىء مجموعا إذا كان مقصودا به ذواتها وعددها لأن العدد قليل وجمع السلامة بالقليل أولى ، أمـــا (الأرض) فأكثر ورودها يقصد فيه معنى التحت والسفل دون قصد ذواتها فلذلك يرد بصيغة المفرد ، فإذا قصد تعيين العدد أتى بلفظ يدل عليه وعدل عن صيغة الجمع أيضا كما فى قوله تعالى (خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن) ، كما أن الأرض وإن تعددت لصغرها وضآلتها بالنسبة إلى السموات وسعتها ناسبها أن تبقى بلفظ الواحد القليل فاختير لها اسم الجنس فى مقابلة الجمع فى صيغة السموات [١] .

وكذلك الشأن فى لفظ (السماء) يأتى مفردا إذا أريد به الوصف الشامل للسموات وهو معنى العلو والفوق [٢] لأنه قريب من المصدر كما فى قوله تعالى: (أأمنتم من فى السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هى تمور أم أمنتم من فى السماء أن يرسل عليكم حاصبا) ، وقوله تعالى (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء) وأمثال ذلك من الآيات ، أما إذا كان المراد بيان ذوات السموات والقصد إليها بأنفسها لا بوصفها فإنها ترد مجموعة كما فى قوله تعالى : (يسبح له ما فى السموات وما فى الأرض) لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم وتباين مراتبهم لم يكن بد من جمع محلهم ، وكذلك (وله من فى السموات ومن فى الأرض) . وفى قوله تعالى : (تسبح له السموات السبع) جمعت للاخبار بأنها تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها [٣] .

وعلى هذا النحو يمضى ابن القيم مستشهدا بكثير من المواضع التى وردت

(١) بدائع الفوائد جـ ١ ص ١١٥ .
(٢) بدائع الفوائد جـ ١ ص ١١٥ .
(٣) بدائع الفوائد جـ ١ ص ١١٦ .

فيها لفظة (السماء) مفردة أو مجموعة معللا بما سبق بيانه وما محصلته أن المعنى إذا اقترب من المصدرية كان أولى بالإفراد وإذا اقترب من الذاتية والتجسد كان أولى بالجمع ، وهو حكم نحوى يتضح عندما يتناول النحاة الاخبار بالمصدر أو النعت به أو مجيئه حالا ، أو يرد فى كل ذلك بصيغة المفرد بغض النظر عن الموصوف أو المخبر عنه .

ولفظ (الريح) يرد مفردا فى القرآن الكريم فى سياق (العذاب) وبصيغة الجمع (الرياح) فى سياق الرحمة ، وعلى الرغم من أن ابن القيم مسبوق إلى هذه الملاحظة من قبل بعض اللغويين والمفسرين فإنه حاول أن يضع تعليلا لذلك يتمثل فى أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهاب والمنافع، وإذا هاجت منها ريح أنشأ لها ما يقابلها ما يكسر سورتها فينشأ من تدافعها ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات ، أما فى حال العذاب فإنها تأتى من وجه واحد لا يقوم لها شىء ، ولا يعارضها غيرها حتى تنتهى إلى حيث أمرت ، ومن ذلك قوله تعالى فى قوم عاد (فأرسلنا عليهم الريح العقيم) (١) .

ولكن (الريح) قد تستعمل مفردة فى النظم القرآنى فى مقام الرحمة إذا كانت دافعة للسفن مسيرة لها وابن القيم يرى ذلك مؤكدا لتعليله السابق ويعلل له بأن تمام الرحمة يحصل فى هذا المقام بوحدة الريح لا باختلافها ، فالسفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد، فاذا اختلفت عليها الرياح كانت سببا فى إغراقها، ولذا أفردت فى النظم القرآنى ولكنها قيدت بأنها ريح طيبة دفعا لتوهم كونها ريح عذاب عاصفة وذلك فى قوله تعالى : « حتى إذا ركبوا فى الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف» (٢) .

---

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد جـ ١ ص ١١٨

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد جـ ١ ص ١١٨ ، ١١٩ .

والنظم القرآنى البالغ الإحكام يراعى فى اختيار المفرد أو الجمع ما يقتضيه المعنى ، وما هو أدل على الواقع وأدق فى التعبير عنه ، وقد كشف ابن القيم عن سر جمع « الظلمات » وافراد « النور » وجمع « سبل » الباطل ، وإفراد « سبل » الحق ، وجمع (الشمائل وإفراد اليمين وذلك فى نحو قوله تعالى : « الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور وقوله : (وأن هـذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقوله : (يتفيأ ظلاله عن اليمين والشمائل) ، وخلاصة قوله (١) أن طريق الحق واحد ومرده إلى الله الملك الحق ، وطرق الباطل متشعبه متعددة فانها لا ترجع الى شىء موجود ، ولا غاية لها يوصل إليها ، وبالرغم من أن طريق الحق قد تتنوع لكن أصلها واحد ، وكذلك الظلمة بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الحق ، فلما كانا متماثلين بل هماهما أفـرد وجمعت الظلمات كما فى قوله تعالى : (الله ولى الذين آمنـوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات) .

ولما كانت اليمين جهة الخير والفلاح وأهلها هم الناجون أفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت ، وحين ترد كلمة (الشمال) مفردة فإنها تكون دالة على جهة الشمال بالنسبة لشخص معين كما فى قوله تعالى (عن اليمين وعن الشمال قعيد) ، أو تكون للدلالة على غاية المرد إلى طريق الجحيم وهو غاية طـرق الباطل فهى غاية واحدة لذا يعبر عنها بالمفرد كما فى قـوله تعالى : (وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال) ، فالمقصود بالشمال هنا جهنم .

وقد تجمع كلمة (اليمين) إذا وردت للدلالة على جهات اليمين بالنسبة

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد جـ ١ ص ١١٩ ، ١٢٠ .

لأشخاص متعددين كما فى قوله تعالى : (ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم) ، فالجمع هنا لمقابلة كثرة من يريد إغواءهم .

وكلمتا (المشرق والمغرب) وردتا بصيغة الإفراد والتثنية والجمع ، وحاول ابن القيم أن يكشف عن سر كل استعمال فى موضعه ، ذلك بأن (تغاير هذه المواضع فى الإفراد والتثنية والجمع بحسب مواردهما يطلعك على عظمة القرآن وجلالته وأنه تنزيل من حكيم حميد فحيث جمعا كان المراد بها مشارق الشمس ومغاربها فى أيام السنة وهى متعددة ، وحيث أفردا كان المراد أفقى المشرق والمغرب ، وحيث ثنيا كان المراد مشرقى صعودها وهبوطها ومغربيها)(١) .

وقد لا يبدو تعليله هنا لاستعمال صيغة الجمع مقنعاً فالأرجح منه فيما يبدو وهو لأدل على عظمة الخالق وسعة ملكه أن يكون المقصود مشارق ومغارب النجوم الكثيرة التى تقدر بآلاف الملايين والتى تسبح فى الفضاء ولكل نجم مشارق ومغارب بالنسبة لكواكبه .

وعلى الرغم من ذلك فمحاولة ابن القيم فى تناول فصيلة العدد وبيان دقة استعمالها لا سيما فى النظم القرآنى محاولة طيبة نرجح أنه لم يسبق بها .

٣ — فصيلة الزمن

لن تسعفنا صفحات البحث فى تناول جميع الفصائل التى عرض لها ابن القيم، ولذلك آثرنا أن نتناول منها فضلا عما قدمنا فصيلتى الزمن والشخص .

وسنحاول أن نجمل القول فى كلتا الفصيلتين ونقصر البحث على بعض الجوانب الهامة فى كل منهما .

---

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد جـ ١ ص ١٢١ .

وأقسام الزمن العقلية هى الماضى والحاضر والمستقبل ، وتختلف اللغات فى التعبير عن الزمن ففى الفرنسية كما يقول فندريس « سلم من الأزمان المتنوعة لا تعبر فقط عن أقسام الزمن الثلاثة من ماض وحاضر ومستقبل بل أيضا عن الفروق النسبية للزمن إذ لدينا الوسيلة للتعبير عن المستقبل فى الماضى ، والماضى فى المستقبل ، ولا توجد إلا لغات قليلة لها ثروة الفرنسية فى هذا الصدد » (١) .

ويذهب إلى أن السامية المشتركة ليست فيها أية وسيلة للتمييز بين أزمنة الفعل المختلفة ، وإنما بها مجموعة كبيرة من الوسائل التى تعبر عما بين الفعل والفاعل من صلات كالتعبير عن السببية والكثرة والشدة والتمنى والرجاء والأمر والمفاعلة والمطاوعة ، أما الزمن فلا يوجد منه فى السامية إلا اثنان : غير التام والتام ، فالتام ما انتهى فيه الحدث وهو الماضى ، وغيره مالم ينته فيه الحدث وفى الأشورية يستعمل التام (الماضى) فى معنى الحاضر والمستقبل ، وفى وفى العربية يعبر غير التام (المضارع) عن الحاضر وعن المستقبل ، وفى العبرية نرى الصيغة المسماة خطأ بصيغة الاستقبال تستعمل فى القصص للتعبير عن الماضى ، بينما قد تستعمل صيغة الماضى للتعبير عن المستقبل (٢) .

وما قرره فندريس صحيح من الناحية الصرفية إذ أن الفعل فى العربية منفصلا عن السياق إما أن يكون ماضيا فقط وإما أن يكون حاضراً أو مستقبلا، ولكن فندريس غير دقيق فيما رمى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة . ذلك أن الزمن النحوى « وظيفته فى السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو مانقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر

---

(١) فندريس : اللغة ص ١٣٥ .

(٢) فندريس : اللغة ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

والخوالف (١) . ولم يفرق فندريس بين الزمن صرفياً وبين الزمن فى التركيب بالنسبة للغات السامية ، وقد جره إلى هذا الوهم قلة عناية نحاة العرب برصد الفروق الزمنية الدقيقة على الرغم من أن العربية تضم كثيراً من الوسائل التى تميز بين هذه الفروق الزمنية وهى فى غالبها قرائن سياقيه (٢) .

والتقسيم الثلاثى للفعل فى العربية لا يطابق التقسيم الزمانى فى الواقع ، فصيغتا الأمر والمضارع تشتركان فى إمكان دلالة كل منهما على الحال والاستقبال ، ونتيجة لذلك حاول النحاة أن يضعوا من الوسائل ما يمكن به تحديد الزمن ، فصيغة الأمر عندهم تدل على الزمن المستقبل أو الحاضر والمستقبل وابن القيم يرى أن الأمر لا يكون إلا للاستقبال (٣) .

والاصوليون يبحثون فى صيغة الأمر العارى من القرائن عما إذا كان يقتضى التكرار المستوعب لزمان العمر مع الإمكان أم أنه للمرة الواحدة مع احتمال التكرار ، وهل التكرار يستلزم قرينة أم لا ؟ (٤) .

أما صيغة الماضى فالأصل فيها أن تدل على حدث وقع فى الزمن الماضى كما تدل صيغة المضارع على الحدث الحاضر والمستقبل ، وهناك من القرائن ما يحدد اختصاص الصيغة بزمن معين ويجعلها مقصورة عليه ، فصيغة الماضى قد تدل على المستقبل وذلك « بعد أدوات الشرط وفى الوعد والإنشاء ونحوه لا فى الخبر » (٥) ، وكذلك تدل صيغة الماضى على الاستقبال بقرينة الطلب والدعاء

---

(١) د. تمام حسان : العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ .

(٢) يراجع فى ذلك ما كتبه الدكتور تمام حسان عن « الزمن والجهة » فى كتابه العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ — ٢٦٠ .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٧ .

(٤) الآمدى . الاحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٢٢ — ٢٦ .

(٥) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٧ .

كقولك : غفر الله لك وأدخلك الجنة وأعاذك من النار ، والوعد كقوله تعالى: « إنا أعطيناك الكوثر » ، وكذلك إذا عطف الماضى على ما علم استقباله كما فى قوله تعالى عن فرعون : « يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار » ، وقوله: «ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السماوات » ، وينصرف أيضاً إلى الاستقبال بـ « لا » و « إن » بعد القسم كما فى قوله تعالى : « ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده » وقول الشاعر :

ردوا فوالله لا زدناكم أبداً   ما دام فى مائنا ورد لنزال (١) .

وقد بين ابن القيم ـ صدد هذه القرائن المعينة على تحديد الزمن ، فساد ما يذهب إليه بعض النحاة الذين يعتبرون مجرد الشرط بـ « إن » دلا على الاستقبال ، وفساد تأويلهم لبعض النصوص التى تعارض مذهبهم ، واحترز هو بألا يكون ذلك على سبيل الخبر كما فى قوله تعالى « إن كنت قلته فقد علمته » ، فكثير من النحاة يجعلون الفعل بعد الشرط بإن مستقبلا والتأويل عندهم فى هذا ونحوه : « إن ثبت فى المستقبل وقوع ذلك فى الماضى » أما ابن القيم فيرى الفعل فى هذه الحالة ماضيا فى المعنى كما هو ماض فى اللفظ (٢) ، والكوفيون لهذا السبب جعلوا « إن » فى بعض هذه الحالات وفى نحو قوله تعالى : « واتقوا إن كنتم مؤمنين » بمعنى « إذ » التى تدل على الماضى حتى يتخلوا من التناقض بين معنى الشرطية الذى يفيد الاستقبال وبين معنى المضى الذى يتضمنه الفعل ويكشف عنه السياق ، على حين يتأول النحاة هذه الآيات وما يجرى مجراها من النصوص المعتمدة فى الاحتجاج تأويلا ينكره ابن القيم (٣) .

---

(١) بدائع الفوائد جـ ٤ ص ١٨٨ .

(٢) بدائع الفوائد جـ ٤ ص ١٨٨ .

(٣) من أمثلة ذلك ما أورده ابن هشام في حديثه عن « إن » الشرطية : مغني اللبيب جـ ١ ص ٢٤ ، ٢٥ .

وقد تناول ابن مالك الصلة بين القرائن والزمن وهو ما لا يحظى بعناية كبيرة من النحاة ، والماضي - عنده - ينصرف إلى الحال بالإنشاء ، وإلى الاستقبال بالطلب والوعد وبالعطف على ما علم استقباله ، وبالنفي بـ « لا » و « إن » بعد القسم ، ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية وحرف التحضيض و « كلما » و (حيث) وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة(١).

وقد أفاد ابن القيم بما سبق إليه ابن مالك لكنه نقده نقدا طيبا وبين خطأه في بعض المواضع وهو ما يدل على دقة القيم ابن القيم المتناهية ، ومن ذلك ماذكره ابن القيم عن الحرفين « هلا » و « لولا » وأنهما إن تجردا للتحضيض نقلا الماضي بعدهما إلى معنى الاستقبال ، وإن تجردا للتوبيخ بقى الماضي بمعناه، وإن كان توبيخا مشربا معنى التحضيض صلح للأمرين (٢) ، وهذا لم يشر إليه ابن مالك وتوهم عبارته خلافه .

وقد انتقده - كذلك - في اعتباره الفعل الماضي الواقع صلة للموصول محتملا للاستقبال فقال:« وهذا وهم منه رحمه الله والفعل ماض لفظا ومعنى(٣) وانتقده أيضا في اعتباره الفعل الماضي الواقع صفة للنكرة عامة مستقبلا، وبين ابن القيم خطأ ابن مالك في تخريج قوله صلى الله عليه وسلم . « نضر الله امرأ سمع مقالتي » إذ اعتبر ابن مالك الاستقبال في الفعل «سمع» بسبب وقوعه صفة للنكرة العامة « امرأ » و « هذا وهم أيضاً فإن ذلك لا يوجب استقبالا بحال تقول : كم مال أنفقته وكم رجل لقيته .. وإنما جاء الاستقبال من

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٥ ، ٦ .
(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠
(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠

جهة ما تضمنه الكلام من الشرط فهو في قوة «من سمع مقالتي فوعاها نضره الله» (١)

كذلك اعتبر ابن القيم أن «حيث» لاتدل على الاستقبال كما ذهب ابن مالك، وبين أن سبب وهمة راجع إلى مافهمه من قوله تعالى: «ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ماكنتم فولوا وجوهكم شطره» فالاستقبال في الفعل الماضي هنا ليس بسبب حيث وإنما جاء من قبل ما تضمنه الكلام من الشرط (٢).

وقد بين ابن مالك أن المضارع صالح للحال والاستقبال و«لو نفي بـ«لا» خلافا لمن خصها بالمستقبل، ويترجح الحال مع التجريد، ويتعين عند الأكثر بمصاحبة «الآن» و«ما» و«إن»، ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل، وبإسناد إلى متوقع، وباقتضائه طلبا أو وعدا، وبمصاحبة ناصب أو أداة ترجع أو إشفاق او مجازاة أو (لو) المصدرية أو نون توكيد أو حرف تنفيس وهو السين أو سوف أو «سف» أو «سو» أو «سي»، وينصرف إلى الماضي بلم ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا و«إذ» و«ربما» وقد في بعض المواضع» (٣)

وقد بين ابن القيم أن في اقتران الفعل المضارع بـ(لا) مذهبين للنحاة، فمنهم من يرى احتمال الفعل الحال والاستقبال كما ذكر ابن مالك، ومنهم من يذهب إلى أن (لا) تخلص العمل للاستقبال وهو رأى الزمخشري، وابن القيم يؤيد القول الأول وينقض رأى الزمخشري.

---

(١) ابن القيم: بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠

(٢) ابن القيم: بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠، ١٩١

(٣) ابن مالك. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٤، ٥

وقرائن الزمن الحالى التى ذكرها ابن مالك وافقه فيها ابن القيم ومثل لكل نوع ، وزاد على لفظ « الان » لفظى « الساعة » و « آنفا » ، وزاد على حرفى النفى الفعل « ليس » (١)

وقرائن الزمن المستقبل التى ذكرها ابن القيم هى نفسها التى أوردها ابن مالك وقد لخصها ابن القيم فى عشر قرائن أغفل منها مما ذكره سابقه قرينتين هما الظرف المستقبل والاسناد إلى المتوقع (٢) .

والتقسيم الثلاثى للفعل فى العربية لايطابق تقسيم الزمن فى المنطق العقلى وإنما يراعى اعتبارات تخص الصيغة والدلالة ، فهو تقسيم واقعى يراعى طبيعة اللغة ، وهو يذكرنا بالتقسيم الثلاثى للكلمة فى العربية إلى اسم وفعل وحرف ، وهو ما درج على الأخذ به جمهور النحاة ، وكذلك اللغويون القدماء فى معظم اللغات ، والدرس الحديث يرى أن الأساس فى تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس فقد لايصدق على لغة ما يصدق على أخرى ، أى أن تقسيم الكلمة ينبغى أن تحدده طبيعة الاستعمال اللغوى فى كل لغة لا أن يبدأ درس لغة من اللغات بالبحث عما من اسم وفعل وحرف .(٣)

٤ — فصيلة الشخص

(المتكلم والمخاطب والغائب)

تدرس هذه الفصيلة فى النحو العربى فى مواضع ثلاثة هى الضمائر وأسماء

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩١ ، ١٩٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٣

(3) Jespersen ; Otto,. The philosophy of Grammar, p. 58-71,

الإشارة والأسماء الموصولة، فهذه الأسماء وجدت فى اللغة لتنوب عن اسم الشخص المتكلم والمخاطب والغائب .

وسنقتصر فى بحثنا — هنا — على الضمائر :

والضمائر - فى أية لغة — محدودة لايصعب إحصاؤها ، وتتبع أدوارها فى تطوراتها وتبديلاتها ، ويمكن أن تتخذ موضوعا من موضوعات المقارنه بين أقدم اللغات وأحدثها ، وقد عد بعض الباحثين العربية من أقدم اللغات جميعا عن طريق دراسة ضمائرها ومقارنتها بغيرها من اللغات فهى تامة التطور فى استعمال الضمائر (١) .

وقد يستدل من تصرف الضمائر والصيغ المسندة إليها على المستوى الاجتماعى للمتكلم والمخاطب والغائب ، واللغات فى كشفها عن ذلك متفاوتة (٢).

ويهمنا أن نشير إلى أن تناول ابن القيم للضمائر مختلف عن تناول النحاة . فقد درج النحاة على أن يتناولوها من حيث تقسيمها إلى قسمين ضمائر حضور وتشمل المتكلمين والمخاطبين بنوعياتهم العددية المعروفه ، وضمائر غائبين ، ثم يقسمون الضمير إلى بارز ومستتر ، والبارز إلى متصل ومنفصل، إلى غير ذلك مما هو معروف فى كتب النحو بالإضافة إلى أحكام كل ضمير وكيفية اتصاله أو انفصاله (٣).

---

(١) عباس العقاد : أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ص ٧١

(٢) انظر . « الضمائر والمستويات الاجتماعية » الفصل الذى عقده الدكتور محمود السعران فى كتابه . اللغة والمجتمع ص ٨١ — ٩٩ .

(٣) على سبيل المثال انظر . الزمخشرى المفصل ج ٢ ص ١٩ — ٢٣ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٧٨ — ٩٥ .

أما ابن القيم فقد بدأ بحث الضمائر بتقدير عددها فى اللغة وأنها تبلغ على اختلاف أنواعها — ستين ضميرا ، وتفيد عبارته ، وأحواله معلومة لكن ننبه على أسرارها ، (١) أنه لن يخوض فيما خاض فيه النحاة وفصلوه ، وكذلك فعل وإنما يتجه ببحثه إلى مالم ينبهوا عليه .

حاول ابن القيم أن يعلـــل - تعليلاصوتيا فى الغالب- وضـــع كل ضمير الشخص الدال عليه ، فيحاول أن يجد مناسبة بين الصوت أى اللفظ وبين المعنى وما يمكن أن يوجد من مشاكلة يستدل عليها بمعرفة مخارج الحرف وخصائص الصوت ، فهو يرى مثلا أن الضمير (أنا) وضع للمتكلم لأن مخـ- رج الهمزة «من الصدر وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم إذ المتكلم فى الحقيقة محله وراء حبل الوريد .. فإذا أردت من الحروف ما يكون عبارة عنه فأولاها بذلك ما كان مخرجه من جهته ، وأقرب المواضع إلى محله ، وليس إلا الهمزة أو الهاء ، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة وضعف الهاء بالخفاء فكان ما هو أجهر أقوى وأولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذى الكلام صفه له ، وهو أحق بالاتصاف به ، وأما اتصالها بالهاء مع النون فلما كانت الهمزة بانفرادها لا تكون اسما منفصلا كان أولى ما وصلت به النون أو بحرف المـــد واللين إذ هى أمهات الزوائد ، ولم يمكن حرف المد مع الهمزة لذهابها عندالتقاء الساكنين نحو« أنا الرجل» فلو حذف الحرف الثانى لبقيت الهمزة فى أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف فتلتبس بالألف التى هى أخت اللام ، فيختل أكثر الكلام، فكان أولى ماقرن به النون لقربها من حرف المد واللين ، ثم ثبتوا النون لخفائها بالألف فى حال السكت أو بهاء فى لغة من قال (أنه)(٢) .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٦

(٢) بدائع الفوائد . ج ١ ص ١٧٦

ويحاول ابن القيم أن يجد مناسبة صوتية لوضع كل ضمير لشخصه الذى وضع له فى اللغة ، وذلك فيما ساقه من حديث عن الضمائر على غرار ما مثلنا له ، وهــذه المناسبة ليست بالضرورة صحيحة ، ولسنا ممن يؤيد نظـرية الصلة بين اللفظ والمعنى عـلى هذا النحو ، فذلك أمر لا يطـرد فى اللغة ، بل لا يطرد فى نوع واحد من أنواعها كالضمائر مثلا ، ولا نظن وجـوده إلا عـلى سبيل المصادفة ، أو فى ألفـاظ قليلة اقتضتها ضرورات وظروف خاصة وصلت بين اللفظ والمعنى بمناسبة واضحة .

لذلك فإن تعليل ابن القيم وضع الضمائر لأشخاصها بهذه المناسبات الصوتية بين اللفظ والمعنى يبدو منطقه ـ فى الغالب ـ عقليـا لا يؤيده الدرس اللغوى الحديث فى غالبه ، وهو من نوع تعليلات النحاة السابقين الذين نظروا إلى جميع أوضاع اللغة على أنها من وضع واضع حكيم اقتضت حكمته هذه الأوضـاع بعينها دون غيرها ، فهم لذلك يحاولون استنباط وجوه الحكمة فى أوضاعهـا المختلفة ، ويغفلون بذلك ـ رغم إدراكهم فى مواضع كثيرة ـ أن اللغـة ظاهرة اجتماعية وأنها متطورة كالكائن الحى وتتعرض فى تاريخهـا الطويل لعمليات تطورية معقدة لا تسير وفق المنطق العقلى وإنما تخضع لظروف مختلفة اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية وغير ذلك .

هذه النظرة طغت عـلى ابن القيم فى بحث الضمائر فحاول أن يستنبط من أوضاعها اللغوية وجوه الحكمة فقرر مثلا أن « الأصـل فى التاء للمخاطب ، وإنما المتكلم دخيل عليه ، ولما كان دخيلا عليه خصوه بالضم لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس فى الفتحة ، وخصوا المخاطب بالفتح لأن فى الفتحة من الإشارة إليه ما ليس فى الضمة وهذا معلوم فى الحس »[1] .

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٧

ونحن لاننفى وجود صلة فى بعض الكلمات بين اللفظ والمعنى أو وجود مناسبة طبيعية ، فقد تحفظنا فى نفينا من قبل ، وبينا إمكان وجود هذه المناسبة أو المشاكلة ، لكن فى حدود معنية وفى ألفاظ قليلة نسبيا فى اللغة .

وابن القيم فيما قدمه قد وفق فى إدراك بعض هذه الصلات ، ولكنها – كما ذكرنا – غير مطردة ، ولا تصدق إلا فى جزئيات قليلة مما عرضه .

وعن هذه الصلة بين اللفظ والمعنى يتحدث استيفن أولمان مبينا أنها تظهر فى بعض الكلمات مثل كلمة (قهقه) فهى كلمة معبرة فى ووصفية إلى حدما بالصيغة نفسها ، والأصوات فيها دليل من دلائل المعنى ، وفى استطاعة الأجنبى الذى لايعرف مدلول هذه الكلمة أن يخمن هذا المدلول تخمينا دقيقا إلى حدما على حين لايمكنه البتة أن يخمن معنى كلمة (منضدة) من الصوت وحده ، والكلمات التى تحاكى الأصوات متشابهه إلى حد بعيد فى لغات مختلفة (١) .

(١) استيفن أولمان ، دور الكلمة فى اللغة ترجمة د. كمال بشر ص ٧١

ثانياً : الجملة

لكل لغة من اللغات خصائص تميزها فى تأليف الألفاظ والربط بينها بأنواع العلاقات المختلفة التى تقتضيها أنواع التراكيب للتعبير عن معنى من المعانى أو الدلالات ، وهذا أمر يلاحظه من يمارس الترجمة ، وعقليات ناطقى اللغة تتأثر بطرائقها فى نظم الجمل ومن ثم تصدق عبارة فندريس « نحن نفكر بجمل »(١) .

والبحث فى التراكيب وما يتصل بها من أحكام وخصائص يطلق عليه حديثاً علم النظم Syntax أو « النحو » عند من يرى النحو قسيما للصرف (المورفولوجيا) لا محتويا عليه .

ونحن نحاول هنا أن نتناول أمثلة من بعض أبواب النحو المتصلة بنظم الجمل لنتبين من خلالها منهج ابن القيم وجهوده على نحو دراستنا السابقة للفصائل .

لقد عنى ابن القيم ببعض أبواب النحو التى تدرس الجملة وتركيبها، واتجهت عنايته فى ذلك إلى ما يخدم المعنى ، ويعين على تحديده وبيانه فى الغالب ، ولذلك لم يتناول جميع الأبواب التى درج النحاة على دراستها ، وما تناوله منها جاء به وفقا لمنهجه الخاص به الذى يتميز بتناول جوانب أهملها السابقون أو لم يعطوها حقها من الكفاية ، كما أنه يصل النحو بالبيان وصلا مفيدا ، ويعنى كثيرا بما يتصل بالنظم القرآنى وما يكشف عن أسرار التعبير فيه وما يبين إحكامه وبلاغته .

---

(١) د. محمود السعران . علم اللغة ص ٢٢٤

وسنحاول ـ هنا ـ أن نتبين دور ابن القيم من خلال مثالين هامين يتصلان بدراسة الجملة، هما : المبتدأ والخبر والشرط ثم نعقب ببيان جهده بعامة في دراسة الجملة ومعالم منهجه في ذلك .

١ ـ المبتدأ والخبر

عرض ابن القيم لبعض الملاحظات الهامة التي تتصل ببحث الابتداء صدد تحليله اللغوي لعبارة «سلام عليكم ورحمة الله»(١) تحليلا رائعا استخدم فيه معظم فروع الدرس اللغوي وصنفه في ثمان وعشرين مسألة .

وهذه العبارة دعته إلى بحث سبب الابتداء بالنكرة في هذا الموضع ، مع أن الأصل تقديم الخبر عليها في هذه الحالة باعتباره مسوغا للابتداء بالنكرة المحضة، وقد أورد إجابة النحاة على ذلك بأن النكرة في الدعاء يبتدأ بها (٢) ، مثل سلام لك ، وويل له لأن الدعاء معنى من معاني الكلام، ومن ثم تخصصت النكرة بنوع من التخصيص فجاز الابتداء بها .

وقد أنكر ابن القيم ذلك على النحـــاة ووصف قولهم بأنه « لا حقيقة تحته » (٣) ، وذلك لأن النكرة يمنع الابتداء بها « ما فيهـــا من الشيـاع والإبهـام الذي يمنع من تحصيلها عنـد المخاطب في ذهنه حتى يستفيد نسبة الإسناد الخبري إليها ولا فرق في ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبرا »(٤).

---

(١) بدائع الفوائد ح ٢ ص ١٣٠ وما بعدها

(٢) هذا ما يذكره النحاة وقد لا يورد دون علته وهو ما لخصه عنهم ابن القيم ، انظر ابن مالك . تسهيل الفوائد ص ٤٦ ، شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٩٠

(٣) بدائع الفوائد ح ٢ ص ١٤٧

(٤) بدائع الفوائد ح ٢ ص ١٤٨

وقد استحسن ابن القيم مذهب سيبويه الذى يجعل مناط الابتداء بالنكرة كونها مفيدة فإذا أفادت جاز الابتداء بها من غير تقييد بضابط ولا حصر بعدد، ووصف هذا المسلك بأنه «الحق الذى لا يثبت عند النظر سواه، وكل من تكلف ضابطا فإنه ترد عليه ألفاظ خارجة عنه فإما أن يتمحل لردها إلى ذلك الضابط، وإما أن يفردها بضوابط أخـــر حتى آل الأمر ببعض النحاة إلى أن جعل فى الباب ثلاثين ضابطا، وربما زاد غيره عليها، وكل هـــذا تكلف لا حـاجة إليـــه » (١) .

ويحاول ابن القيم أن يضع قاعـــدة جامعة فى مسألة التعريف والتنكير وما يسوغ الابتداء بالنكرة فيقول: «أصل المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصا بضرب من ضروب التخصيص بوجه تحصل الفائدة من الإخبـــار عنه، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجرورا مفيدا معرفة مقدما عليه » (٢).

وتوضيح ذلك أن قولك : « على زيد دين » ، فى قوة قولك: « زيد مدين » فنتج عن تقديم الخبر فائدة، وإن لم يكن الخبر مفيدا لم تفد المسألة، فلا فرق فى هذه الحالة بين تقديم الخبر وتأخيره ومثاله قولك «فى الدنيا رجل» أو «رجل فى الدنيا» فكلاهما عديم الفائدة .

وجدير بالذكر أن وجوه التخصيص التى فصلها ابن القيم تشمل التخصيص بالعموم، وقد يصير اللفظ عاما لوقوعه شـــاملا أفراد الجنس، وعليه تأول سيبويه قوله تعالى: «طاعة وقول معروف» حيث اعتبر لفظ «طاعة» مبتدأ

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٨

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٢ ص ١٤٨

وبعده خبر محذوف تقديره : «أمثل» ، واعتبر لفظ «قول» مبتدأ و«معروف» صفة والخبر تقديره : أشبه أو أجدر بكم ، وهذا التأويل — عند ابن القيم — أحسن من قول بعضهم إن المسوغ للابتداء ههنا العطف عليها (أى على النكرة)، لأن المعطوف عليها موصوف فيصح الابتداء به ، وإنما كان قول سيبويه أحسن لأن تقييد المعطوف بالصفة لايقتضى تقييد المعطـــوف عليه بها ، ولو قلت : «طاعة أمثل» لساغ ذلك وإن لم يعطف عليها» (١) .

والنفى المتقدم على النكرة أحد مسوغات الابتداء بها عند النحاة، وابن القيم يذكر ذلك ويعلله بأن النفى إذا دخل الكلام أفاده معنى العموم ، وخرج على ذلك قول العرب «شر أهر ذاناب» ، إذ فيه تقديران : أحدهما أنه موصوف بصفة محذوفة أى شر عظيم أو شر مخوف ، والآخر : أنه فى معنى كلام آخر تقديره : «ما أهر ذاناب إلا شر» أو «إنما أهره شر» ومنه قولهم : «شـــر ما جاء به» إذ معناه: «ما جاء به إلا شر» فأدت «ما» الزائدة هنا معنى شيئين: النفى والإيجاب (٢).

و «ما» الزائدة — عند النحـــاة — ليست عند ابن القيم زائدة فى السياق القرآنى ، وإنما لها معنى تدل عليه ، ولا يصح الكـلام إلا به ، فهنـاك فرق بين قوله تعالى : «فبما رحمة من الله لنت لهم» ، وقوله : «فبرحمة» وكذلك بين قوله تعالى : «فبما نقضهم ميثاقهم» وقـولك : «فبنقضهم» ، لأنك تفهم من تركيب الآية : مالنت لهم إلا برحمة من الله ، وما لعناهم إلا بنقضهم ميثاقهم(٣)، ويخلص

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٢ ص ١٥٠

(٢) بدائع الفوائد ح ٢ ص ١٥٠

(٣) بدائع الفوائد ح ٢ ص ١٥١

من ذلك إلى تقرير أنه ليس فى القرآن حرف زائد وإنما «كل لفظة لها فائدة متجددة زائدة على أصل التركيب»(١) .

وعلة تقدم النكرة فى (سلام عليكم) دون الجار والمجرور أن المسلم لما كان داعيا ، وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب بالدعاء صار هو المقصود المهتم به ، وسوغه نحويا أن النكرة هنا فى حكم الموصوفة لأن مراد المسلم أن يقول: (سلام منى عليكم) كما قال تعالى : (اهبط بسلام منا) ، فمقصود المسلم إعلام من سلم عليه بأن التحية والسلام منه نفسه (٢) .

وخبر المبتدأ إما أن يكون مفردا وإما أن يكون جملة ، فإذا كان جملة وكانت نفس المبتدأ لم تحتج إلى رابط يربطها به لاتحادها مع المبتدأ نحو (قولى الحمد لله) ، وإن كانت جملة الخبر غير المبتدأ فلابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ ، ويكون الرابط ضميرا أو اسم إشارة وقد مثل ابن القيم لذلك(٣) ، وفاته أن يستقصى ما نص النحاة عليه من أنواع الروابط كتكرار لفظ المبتدأ مثل (الحاقة ما الحاقة) ، أو عموم فى جملة الخبر يدخل تحته المبتدأ نحو (زيد نعم الرجل) (٤) ، بيد أن ابن القيم نبه على أمر هام يغفله النحاة وهو أنه (قد يستغنى عن الضمير إذا علم الرابط ، وعدم الاستقلال بالسياق ، وباب هذا التفصيل بعد الجملة ففيه الاستغناء عن الضمير كثيرا كقولك : المال لهؤلاء لزيد درهم ولعمرو درهمان .. الخ ، ولا حاجة إلى تقدير ضمير رابط محذوف تقديره

---

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٢

(٢) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٢

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٦

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٧٦ ، ١٧٧

(لزيد منه) . فإن تفصيل المبتدأ بالجملة بعده رابط أغنى عن الضمير فتأمله ومثله السمن منوان بدرهم) (١) .

والنحاة يقدرون فى مثل هذا الموضع ضميرا محـــذوفا يربط جملة الخـبر بالمبتدأ ، لكن ابن القيـم يرى أن السياق هو الرابط وأنه لا حاجة إلى تقـدير رابط محذوف فى كل تفصيل بعد جملة .

أما حاجة الخبر المفرد إلى ضمير فقد اختلف فيها النحـاة وتفصيل ذلك أن الخبر إما أن يكون جامدا وإما أن يكون مشتقا ، والجـامد قد يكون صالحا للتأويل بالمشتق أو غير صالح ، فإذا كان جامدا غير مؤول بمشتق نحـو (زيد أخوك) فهو لا يتحمل الضمير عند البصريين ومعظم النحـاة ما عـــدا الكسائى والرمانى(٢) ، فإذا أمكن تأويله بمشتق تحمل الضمير نحو (زيد أسد) أى شجاع، أما المشتق فيحتمل الضمير عند جميـع النحاة (٣) .

أشار ابن القيم إلى ذلك ولكنه انتقد مسلك النحاة جميعا ورأى أن فلسفتهم القائمة على المنطق العقلى البعيد عن واقع اللغة هى التى جعلتهم يفترضون وجـود الضمير الرابط بين الخبر والمبتدأ ، ويتكلفون ذلك فى مواضع لا تتحمل الضمير بينما الرابط غير ذلك يقول ما نصه : (الخبر المفرد لما كان نفس المبتدأ كان اتحادهما أعظم رابط يمكن ، فلا وجـه لاشتراط الرابط بعد هـذا أصلا ، فإن المخاطب يعرف أن الخـــبر مسند إلى المبتدأ ، وأنه هـو نفسه ، ومن هنا يعلم غلط المنطقيين فى قولهم إنه لابد من الرابط إما مضمرا وإما مظهــــرا ، وهذا

---

(١) بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٦

(٢) شرح ابن عقيل ح ١ ص ١٧٨ ، ابن مالك . تسهيل الفوائد ص ٤٨

(٣) شرح ابن عقيل ح ١ ص ١٧٨ ، ابن مالك . تسهيل الفوائد ص ٤٨

كلام من هو بعيد من تصور المعانى وارتباطها بالألفاظ ، ولا تستنكر هذه العبارة فى حق المنطقيين فإنهم من أفسد الناس تصوراً ، ولا يصدق بهذا إلا من عرف قوانين القوم وعرف ما فيها من التخبط والفساد ، وأما إن كان الخبر اسماً مشتقا مفردا فلابد فيه من ضمير ، ولكن ليس الجالب لذلك الضمير ربطه بالمبتدأ بل الجالب له أن المشتق كالفعل فى المعنى فلابد له من فاعل ظاهر أو مضمر »(١) .

هذا الموقف النقدى نحمده لابن القيم لأنه يدل على إدراكه فساد إقامة النحو على فلسفة غير لغوية كالمنطق اليونانى وفلسفته ، وقد كان له أثر فى دراسة متأخرى النحاة بصفة خاصة ، وهو هنا يهاجم النحاة بعامة وكوفيين بخاصة لتكلفهم تقدير الضمير الرابط فى كل موضع ، وبالرغم من أن هذا الاتجاه ليس مطردا عنده ، لكن مثل هذه المواقف تشير إلى إدراكه لهذه الحقيقة ، وهو مايدعوه إلى تأكيد فروضه من واقع اللغة لا من فلسفة خارجة ، وافتراض اشتمال الفعل على ضمير وهو ما بنى عليه ابن القيم تحمل المشتق الضمير يبرهن عليه قائلا : « الذى يدل على أن فيه الضمير تأكيدهم له ، وعطفهم عليه ، وإبدالهم منه كقولك فى التأكيد «إن زيداً سيقوم نفسه» برفع «نفس» وفى العطف كقوله تعالى : «سيصلى ناراً ذات لهب وامرأته» فامرأته رفع عطفا على الضمير فى « سيصلى »(٢).

وإذا وقع الخبر شبه جملة فأكثر النحاة يقدرونها متعلقة بمفرد مشتق ، وبعضهم يقدرها متعلقة بفعل ، والمتعلق فعلا كان أو اسما متحمل للضمير ، وقد حكى ابن القيم ذلك عن النحاة ولكنه رأى أن تقدير الجملة أى الفعل متعلقا

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٦ ، ٣٧

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٧

مستغنى عنه فى باب خبر المبتدأ وأنه خـــلاف الأصل ، وتقدير الفعل متعلقا يوجبه النحويون فى صلة الموصول وكذلك ابن القيم (١) .

ويعلل ابن القيم تعليق شبه الجملة بالمفرد دون الفعل تعليلا يرتبط بالمعنى ويبين حرصه على تحديده ودقته كما هى عادته ، فالجار « لا يتصور تعليقه بفعل محض ، إذ الفعل المحض ما دل على حدث وزمان ، ودلالته عـلى الزمان ببنيته، فاذا لم يكن له وجود فى اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان مع أن الجـــار لاتعلق له بالزمان ،ولايدل عليه، إنما هو فى أصـل وضعه لتقييد الحدث وجره إلى الاسم على وجه ما من الإضافة ، فلاتعلق له إلا بالحدث ،والحدث الذى هو المصدر لايمكن تقديره ههنا لأنه خبر المبتـدأ ، والمبتدأ ليس هو الحـدث . . . . وإذا بطل القسمان أعنى إضمار المصدر والفعل لم يبق إلا القسم الثالث وهو إضمار اسم الفاعل » (٢).

وهذا الذى أكده ابن القيم واحتج له بحجة قوية هو ما يستحسنه كثير من النحويين وعـلى رأسهم الأخفش وابن مالك(٣) ، ونسب إلى سيبويه وخالف فى ذلك جمهور البصريين ونسب إلىسيبويه أيضا ورأىهؤلاء تعلق شبهالجملة بفعل ، وأجاز فريق ثالث الوجهين (٤) .

وجدير بالذكر أن ابن السراج جعـل شبه الجمـلة قسما ثالثا لا يرتد إلى المفرد أو إلى الجملة فلا حاجـة بالتالى لتقدير متعلق ولكن هـذا الاتجـاه لقى

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٨ ، ٣٩

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٩

(٣) ابن مالك . تسهيل الفوائد وتـكميل المقاصد ص ٤٩

(٤) شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ح ١ ص ١٨٢ ، ١٨٣

إنكار النحويين (١) .

والنحاة يقسمون المبتدأ إلى قسمين : مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر ، والنوع الثانى هو كل وصف اعتمد على نفى أو استفهام ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميرا منفصلا نحو « أقائم الزيدان» و « ما قائم الزيدان » ، ويشترط البصريون ما عدا الأخفش اعتماد الوصف المذكور على النفى أو الاستفهام ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا «قائم الزيدان» فقائم مبتدأ ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر ، وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

« وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد » .

واستشهد من يجيز ذلك ببعض الشواهد كقول الشاعر :

فخير نحن عند الناس منكم ... إذا الداعى المثوب قال يالا

فخير : مبتدأ ، و «نحن» فاعل سد مسد الخبر ، ولم يسبق المبتدأ بنفى أو استفهام ، وكذلك قول الآخر :

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا ... مقالة لهبى إذا الطير مرت

فخبير : مبتدأ وبنو : فاعل سد مسد الخبر (٢) .

بيد أن ابن القيم يؤيد فى هذا الموضع موقف البصريين الذين يشترطون اعتماد الوصف على النفى أو الاستفهام ويعلل ذلك بقوله : « اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل ومعناه فاذا اقترن به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن

---

(١) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٨٣

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٦٧ — ١٦٩ ، وكذلك غيره من كتب النحو فى باب المبتدأ أو الخبر كشرح الأشمونى على الألفية

التى ذكرت التى يقوى بها معنى الفعل عمل عمل الفعل »(١) ذلك بأن اسم الفاعل « إنما يعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان فى موضع لاتدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر والحال فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه ، ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا : «قائم الزيدان» و «ذاهب إخوتك» عن العرب إلا على الشرط الذى ذكرنا ، ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله سماعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه ، فإذا لم يكن مسموعا ، وكان بالقياس مدفوعا فأحر به أن يكون باطلا ممنوعا »(٢) .

ويحاول ابن القيم إبطال الاستشهاد بالبيتين السابقين اللذين اعتمد عليهما الكوفيون والأخفش فيصف قول الشاعر « خبير بنو لهب » بأنه « على شذوذه وندرته لايعرف قائله ، ولم يعرف أن متقدمى النحاة وأئمتهم استشهدوا به ، وما كان كذلك فإنه لايحتج به باتفاق ، على أنه لو صح أن قائله حجة عند العرب لاحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا مضافا إلى « بنى لهب » وأصله « كل بنى لهب خبير » و« كل » يخبر عنها بالمفرد .. ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فاستحق إعرابه ، ويدل على إرادة العموم عجز البيت وهو قوله : « فلاتك ملغيا مقالة لهبى » أفلا ترى كيف يعطى هذا الكلام أن كل واحد من بنى لهب خبير »(٣) .

والشاهد الآخر « فخير نحن » يبطل الاحتجاج به ، ذلك بأنه « لامتعلق فيه أصلا لأن أفعل التفضيل إذا وقع خبراً عن غيره وكان مقترنا بـ «من» كان

---

(١) بدائع الفوائد ح ٣ص ٤٠

(٢) بدائع الفوائد ح ٣ ص ٤٢

(٣) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٢

مفرداً على كل حال نحو : « الزيدون خير من العمرين » (١) . فهو عند ابن القيم من باب الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر وليس مبتدأ يرفع فاعلا ، فلا وجه للاحتجاج به من قبل الأخفش والكوفيين .

٣ — الشرط

تناول ابن القيم مبحث الشرط بإسهاب لاتصاله بالمعنى وتحديده ، وما يترتب على ذلك من أحكام شرعية يعنى بها الفقهاء لضرورتها فى تنظيم حياة الناس وبيان شئون معاشهم ومعادهم .

قدم لدراسة أسلوب الشرط ببيان أنواع الروابط التى تربط بين الجملتين وكيفية ربطها كل جملة بالأخرى ، وهو يبين لنا عقلية ابن القيم التى تدرك الصلة بين الموضوعات التى تتصل بدراسة الجملة ، وكيف تعين على فهم النص وتحديد المعنى الذى هو غاية جميع الدراسات اللغوية ، إذ أن المعنى فى التركيب غير المعنى فى الإفراد . والروابط بين الجملتين « هى الأدوات التى تجعل بينهما تلازما لم يفهم قبل دخولها » (٢) .

وقد قسم الروابط ـ وهى المعروفة بأدوات الشرط ـ إلى أربعة أقسام أحدها مايوجب تلازما مطلقا بين الجملتين مثبتتين أو منفيتين أو بين نفى وثبوت أو العكس ومثال ذلك حرف الشرط « إن » وهو خاص بالمستقبل ، والقسم الثانى أداة تختص بالماضى وتربط بين جملتين نفيا وثبوتا فى أربع صور على النحو السابق مثل « لما قام أكرمته » ولما لم يقم لم أكرمه ، ولما لم يقم أكرمته ، ولما قام لم أكرمه . والقسم الثالث أداة تلازم بين امتناع الشىء لامتناع

---

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٣

غيره وهى « لو » نحو لو أسلم الكافر نجا من عذاب الله ، القسم الرابع : أداة تلازم بين امتناع الشيء ووجود غيره ، وهى « لولا » نحو : لولا أن هدانا الله لضللنا (١) .

والنحاة فى العادة يعنون فى بحث الشرط بما يتصل بالإعراب، وكثيرا ما يبحثونه ضمن عوامل الجزم ، فيبدأون بعوامل الجزم التى تجزم فعلا واحدا ، ثم يتناولون أدوات الشرط ثم يكملون بالأدوات غير الجازمة(٢)، وتنصرف همتهم إلى حصر الأدوات وبيان نوع كل أداة ، ومواضع الجزم أو الاقتران بالفاء أو الرفع ونحو ذلك مما يتصل بضبط الفعل، ولا يعنون إلا قليلا بما يتصل بالوسائل التى تعين على تحديد المعنى وضبطه ، أما ابن القيم فقد انصرفت عنايته إلى هذه الوسائل المتصلة بالدلالة ، فابتدأ بحث الشرط بالحديث عن زمنه وأن المشهور تعلق الشرط والجزاء بالمستقبل فإن كان ماضى اللفظ كان مستقبل المعنى كقولك : إن مت على الإسلام دخلت الجنة ، وتقدير النحاة لهذا ونحوه أن الفعل ذو تغير فى اللفظ وكان الأصل « إن تمت مسلماً تدخل الجنة » فغير لفظ المضارع إلى الماضى تنزيلا له منزلة المحقق ، وهذا التقدير يرجحه ابن القيم لأنه يوافق تصرف العرب فى إقامتها الماضى مقام المستقبل وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن نحو « أتى أمر الله » و « ونفخ فى الصور » ، ويـــرى أن ذلك أرجح من التقدير الآخر الذى يرى تغير الفعل فى المعنى ، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال ، وبقى لفظه على حاله (٣) .

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٤

(٢) هذا ما صنعه صاحب الألفية وشراحه تبع له ، انظر مثلا شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٢٨٥ وما بعدها

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٤

ونتيجة لما اشتهر عند النحاة من وقوع الشرط والجزاء بعد « إن » في المستقبل اضطربوا في تخريج قوله تعالى : « إن كنت قلته فقد علمته » ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأم المؤمنين عائشة : « إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه » ، لأن فعل الشرط هنا ماضي اللفظ والمعنى ، والقول باستقباله يخل بالمقصود ، وقد راعى ابن القيم المعنى ، وحاول أن يستثمره في تحديد التخريج النحوي المتفق مع المعنى المراد لا المخل به ، فمعنى الحديث الشريف : إن كان صدر منك ذنب في الماضي فاستقبليه بالتوبة ، فلا محل هنا للقول بأن الشرط في المستقبل ، ومن التعسف تأويل الماضي بفعل مستقبل تقديره . إن ثبت في المستقبل أنك أذنبت في الماضي ، لأنه أيضاً مخل بالمعنى ، وما يصدق على الحديث يصدق على الآية وقد تأولها ابن السراج وكثير من النحاة بقولهم « إن ثبت في المستقبل أني قلته في الماضي يثبت أنك علمته » ، هذا التأويل ضعيف جداً ولا ينبىء عنه اللفظ (١) .

والحق أنا نلاحظ اضطراب النحاة في كتبهم لعدم استطاعتهم التوفيق بين قاعدتهم المشهورة أن الشرط بعد « إن » يقتضي الاستقبال وبين المعنى المقصود(٢)

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٥

(٢) انظر على سبيل المثال محاولات ابن هشام تخريج ماضي المعنى من أفعال الشرط نحو قوله تعالى « فاتقوا الله إن كنتم مؤمنين » وقول الشاعر .

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

والفعل « حزتا » ماضي اللفظ والمعنى فقد قيل البيت بعد قتل قتيبة ، وكذلك قول الآخر .

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار

وتخريجات النحويين في هذا ونحوه مضطربة نظرا لقصور قاعدتهم عن شمول الواقع اللغوي بالنسبة لهذا الوضع ، انظر ابن هشام . مغني اللبيب ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥

وقد استدرك ابن القيم على النحويين ما فاتهم فى هذه المسألة ، وبين أن ما اشتهر من كون الشرط مستقبل المعنى على الإطلاق بعد «إن» وبعض الأدوات الأخرى خطأ ، وأن هذا الخطأ هو الذى أحدث اضطراب النحاة فى تخريج كثير من النصوص التى ليس فعل الشرط فيها مستقبل المعنى ، وليس هناك ما يقتضى تأويله على الاستقبال ، وإنما ينبغى تعديل القاعدة القاصرة ، وخلص ابن القيم إلى أن الصواب و أن جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقاً محضاً غير متضمن جواباً لسائل : هل كان كذا ؟ ولا يتضمن لنفى قول من قال : قد كان كذا ، فهذا يقتضى الاستقبال ، وتارة يكون مقصوده ومضمنه جواب سائل : هل وقع كذا أو رد قوله : قد وقع كذا ، فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلا لا لفظا ولا معنى ، بل لا يصح فيه الاستقبال بحال ، كمن يقول لرجل : هل أعتقت عبدك ؟ فيقول . إن كنت قد أعتقته فقد أعتقه الله ، فما للاستقبال هنا معنى قط ، وكذلك إذا قلته لمن قال : صحبت فلانا فيقول : إن كنت صحبته فقد أصبت بصحبته خيراً ، وكذلك إذا قلت له : هل أذنبت فيقول : إن كنت قد أذنبت فإنى قد تبت إلى الله واستغفرته »[1] .

وهذه محاولة طيبة لابن القيم حيث أدرك قصور القاعدة النحوية عن وصف الواقع اللغوى الصحيح وفرق فيها بين ما يبقى ماضيا فى معناه ولا يحتمل الاستقبال وبين مستقبل المعنى ، بيد أننا نأخذ عليه أنه لم يضع قاعدة ميسورة تلافى جانب القصور فيما وضعه النحاة ، ونحن نستطيع تصوير المسألة بطريقة أيسر نزعم أنها تستدرك جانب القصور فى القاعدة النحوية ، ويتمثل ذلك فى أن الزمن كما بينا يتحدد بالسياق وبواسطة يمكن التفرقة بين أنواع كثيرة من الزمن لا تقتصر على الأزمنة الثلاثة وإنما تشمل الأزمنة المركبة ، والنصوص

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ١ ص ٤٥ ، ٤٦

التى نحن بصددها تشبه ما يسمى بالماضى التام ولذلك نجدها تعتمد على الفعل « كان » فعلا مساعداً ، أو يفيد السياق تمام حدوثه فى الماضى كما فى البيت

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا

والذى يتضح زمنه الماضى لاعتماده على « كان » أو بقرائن السياق فهو ماضى المعنى ولا يصح تأويله بالمستقبل .

ويمضى ابن القيم متناولا أسلوب الشرط وهمه منصرفة ـ كما هو شأنه ومنهجه ـ إلى ما يتصل بالمعنى وضبطه وتحديده ، فيفرق بين معانى أدوات الشرط من حيث تحقق وقوع ما يعلق عليها أو احتماله ، وهو متصل بسبب بمسألة الزمن ، وقد اشتهر عند الأصوليين أن الأداة « إن » لا يعلق عليها إلا محتمل الوجود والعدم كقولك « إن تأتنى أكرمك » ، ولا يعلق عليها محقق الوجود فلا تقول : « إن طلعت الشمس أتيتك » بل تقول « إذا طلعت الشمس أتيتك » ، أما « إذا » فيعلق عليها الوجهان (١) .

ويؤكد ابن القيم هذا المفهوم فيذكر « أن الواقع ولا بد لا يعلق به «إن» ، وأما ما يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع فهو الذى يعلق بها » (٢)، ويرى أن لا وجه لاستشكال من قال إن « إن » تدخل على معلوم الوقوع كما فى قوله تعالى : « وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا » وهو سبحانه يعلم أن الكفار فى ريب منه(٣) .

واذا كانت « إن » تؤدى فى الكلام وظيفة ومعنى غير الذى تؤديه «إذا»

---

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٦ ، وانظر التفرقة بين « إن » و « إذا » عند الأصوليين فى : فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لمحمد بن نظام الدين الأنصارى ج ١ ص ٢٤٨

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٦ ، ٤٧

فان النظم القرآنى فى استعماله لكل أداة يراعى دقة التعبير ومناسبته ، وهو ماحاول ابن القيم الكشف عنه صدد قوله تعالى: وإنا اذا أذقنا الإنسان منارحمة فرح بها ، وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فان الإنسان كفور .

بين ابن القيم أسرارا لتعبير القرآنى وفائدة وضع كل من الأداتين فى موضعها داعياً القارىء إلى أن يتأمل « كيف أتى فى تعليق الرحمة المحققة إصابتها من الله تعالى بـ (إذا) وأتى فى إصابة السيئة بـ (إن) فإن ما يعفو الله عنه أكثر . وأتى فى الرحمة بالفعل الماضى الدال على تحقيق الوقوع ، وفى حصول السيئة بالمستقبل الدال على أنه غير محقق »(١) .

ويمضى ابن القيم فى تحليل النص القرآنى كاشفا عن أسرار النظم المحكم مبيناً كيفية اختيار الأفعال المناسبة إلى غير ذلك على منهجه فى درس النص دراسة لغوية رائعة ، ويسرد أمثلة أخرى من الآيات القرآنية مبينا فيها دقة التعبير القرآنى فى وضع كل من الأداتين « إن » و « إذا » فى الموضع الذى يقتضيه السياق (٢) . وهذا الاتجاه إلى تناول النصوص ودراستها على هذا النحو مال إليه ابن القيم وبرع فيه ويعد من أهم خصائص منهجه .

وينتقل إلى نقطة أخرى متصلة بالمعنى أيضاً وهى ما إذا كان الشرط محالا ممتنع الوقوع ، فالحكم أن يكون الجواب محالا كذلك ، والصدق الشرطية دون مفرديها ، وعليه قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ، ومنه أيضاً (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) ، وقوله : (قل لو كان معه آلهة كما يقولون اذاً لابتغوا الى ذى العرش سبيلا) ، وفائدة الربط بالشرط فى

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧ ، ٤٨

هذا الموضع أمران أحدهما : بيان استلزام احدى القضيتين للأخرى ، والثانى أن اللازم منتف فالملزوم كذلك (١) .

ولا يفوت ابن القيم أن يتناول بعض مسائل الشرط التى يعنى بها النحاة ، ونلاحظ عليه ـ كما لاحظنا كثيراً ـ أنه لا يتعصب لمذهب بعينه ، ولا لنحوى معين ، فتارة يؤيد البصريين وأخرى يؤيد الكوفيين ، وطورا يهاجم النحويين جميعاً ويدلى برأى جديد ، بيد أننا لاحظنا أن المسائل التى مال فيها الى البصريين بعامة وسيبويه بخاصة أكثر من التى أيد فيها الكوفيين ، لكنها ليست كثرة غالبة وهو فى هذا يتمشى مع روح منهجه الفقهى الذى يهاجم فيه التقليد ، ويهون من شأن أصحابه ، ويدعو الى السير وراء الأدلة المعتمدة حيث سارت وانتهجها ، دون تعصب لإمام أو لمذهب ، ويذم التعصب المذهبى ذما قاسيا ، ومنهجه النحوى تبدو فيه هذه الروح التى لا تتعصب وانما تبحث عن الدليل ، فهو فى منهجه موضوعى الى أبعد الحدود ، لاتكاد تجد له هوى تشتم منه ريح التعصب المذهبى ، وما سقناه من قبل من الأمثلة يدل على ذلك ، وما نسوقه هنا يؤكده فهو حين يعرض للخلاف بين سيبويه ويونس فى الاستفهام الداخل على الشرط ورأى سيبويه أن الاستفهام يتقدم على الشرط ، لأنه يعتمد عليه وعلى جوابه كقوله تعالى : (أفإن مت فهم الخالدون) وقوله : (أفإن مات أو قتل انقلبتم) ورأى يونس أن يتقدم الاستفهام على الجـــزاء دون الشرط لأنه معتمد على الجزاء ، حين يعرض لهذا الخلاف يؤيد رأى سيبويه ويرى أنه هو الأصوب لأن القرآن والقياس يؤيدانه (٢) ، فهو كما نرى يميل مع الدليل .

---

(١) بدائع الفوائدج ١ ص ٤٩

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩

وفى الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما اذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جزاء نحو (أقوم إن قمت) يرى البصريون أن الجواب محذوف يغنى عنه الفعل المتقدم ، وابن السراج يرى ان استعمال هذا على وجهين : إما ان يضطر اليه شاعر ، واما ان يكون المتكلم به محققاً بغير شرط ولا نية ، ثم يبدو له عارض فيأتى بالشرط فيشبه الاستثناء ، وهذا القول يؤيده ابن مالك ويرى ان لأداة الشرط صدر الكلام ، فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى فهو دليل عليه وليس إياه (١) .

اما الكوفيون والمبرد وابو زيد فيخالفون فى ذلك ويرون المتقدم هو الجزاء ، وابن القيم يؤيد الكوفيين ويرى أن قولهم ـ هنا ـ هو الصواب (٢). ، ويفند حجج المخالفين الذين يقولون بوجوب تصدير الشرط وامتناع تقـدم الجواب عليه ، ويرى القياس مسوغا لجواز تقدم الجواب على الشرط كما يتقدم الخبر على المبتدأ ، والجزاء هو المقصود والشرط قيد تابع له فرتبته من هنا التقديم (٣) .

هذان مثالان يؤكدان ما وضحته الأمثلة من قبل من اتباع ابن القيم للدليل اللغوى ونهجة منهجاً موضوعياً دون تعصب لمذهب بعينه ، وإنما يرجح أو يؤيد ما تتجه عنده أدلته ، وما يخدم نوعية دراسته .

ولا بد لدارس الشرط من تناول الحرف « لو » وهو حرف له معان واستعمالات كثيرة فى العربية حاول ابن هشام ـ معاصر ابن القيم ـ حصرها فى خمسة أوجه ،

---

(١) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ٢٣٨

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩ ، ٥٠

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥١ ، ٥٢

وابن هشام أفضل نحوى تناول هذا الحرف بالدراسة المستقصية لوظائفه المتنوعة وكيفية استخدامه فى اللغة (١) ، وقد حاول أن يوفق فيه بصعوبة بين الأحكام العامة النحوية وبين المقصود من النصوص ، وهـذه ـ فى نظرنا ـ أهم مشكلة واجهها ابن هشام فى هـــذا الموضوع وتتمثل فى أن بعض العبارات اللغوية لو حللت وفقاً لبعض القواعد والتصورات النحوية لأخل ذلك بالمراد منها ، والمعنى المقصود الذى يدركه المخاطب أو القارىء من القرائن المتنوعة العديدة التى لا يمكن تكذيبها ، وهذه الظاهـــرة أشار إليها ابن القيم بما يبين إدراكه لحقيقتها فيما عرضناه آنفا من حديثه عن « إن » الشرطية ومايذكره النحويون من أن الشرط بعدها مستقبل المعنى ، وقد أشار إليها من بعد السيوطى صدد دراسته لعبارة تتصل بأسلوب الاستثناء (٢) .

هذه الحقيقة التى تنبه إليها ابن القيم تكشف عن قصور فى بعض القواعد والتصورات النحوية التى عممت دون تحفظات أو تفسيرات أو التى لم تستطع وصف الواقع اللغوى وصفاً سليما ، وقد تبين القصور عندما اتضح الفرق بين نتائج التحليل النحوى وفقاً لهـذه القواعد وبين المعنى المقصود الذى يمكن إدراكه بالقرائن المختلفة .

وقد أدرك ابن مضاء القرطبى جانباً من هذه الحقيقة فى نقده للنحو المشرقى

---

(١) ابن هشام : مغنى اللبيب ج ١ ص ٢٠٥ — ٢١٥

(٢) السيوطى : الحاوى للفتاوى ج ٢ ص ٤٨٠ ذكر السيوطى صدد دراسته لقول النبي صلى الله عليه وسلم . « لا يسمع بى أحد من هذه الأمة يهودى أو نصرانى ثم يموت ولم يؤمن بالذى أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » ذكر أن تنزيل المقصود من الحديث على القواعد النحوية يخل به ، أى أن التحليل النحوى حسب القواعد المعروفة للنص يخل بمعناه انظر الحاوى للفتاوى ج ٢ ص ٤٨٠ — ٤٨٤

عندما بين أن المعنى يختل ويفسد على تقديرات النحويين ، وأهم مثال ضربة لذلك أسلوب النداء الذى يعد النحاة فيه حرف النداء نائبا عن فعل تقديره (أدعو) وكيف أن هذا التقدير يقلب الأسلوب من كونه إنشائياً الى أسلوب خبرى ، وبين الأسلوبين فـــرق واضح فى المعنى والحكم المترتب عليه شرعا أو عقلا (١) .

هـذه الحقيقة جعلت ابن هشام الذى أدرك قصور بعض القواعـد والتصورات النحوية ، جعلته فى دراسته للحرف « لو » يذكر أن ما اشتهر عند النحويين من أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجـواب باطل لأن ذلك لايصدق فى مواضع كثيرة منها قوله تعالى : « ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شىء قبلا ما كانوا ليؤمنـــوا» ،وقوله « ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانفذت كلمات الله» ،وقول عمـر رضى الله عنه : «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» ، إذ يلزم عـلى القول بأنها حرف امتناع لامتناع ثبوت الإيمان مع عدم نزول الملائكة لأن كل شىء امتنع ثبت نقيضه ،وفى الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما فى الأرض من شجرة أقلا ما تكتب الكلمات ، وفى الأثر يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد (٢).

ونرجح أن يكون ابن هشام قد أفاد فى هـــذا الموضع مما كتبه ابن القيم وفصله ، وترجيحنا يستند إلى أن ابن القيم أسن من ابن هشام فقد كانت حياة ابن القيم كما ذكرنا بين عامى (٦٩١ — ٧٥١ م) ، وكان ابن هشام أحدث منه

---

(١) ابن مضاء القرطبى . الرد على النحاة ص ٩٠ (تحقيق د. شوقى ضيف)

(٢) ابن هشام . مغنى اللبيب ج ١ ص ٢٠٦

سنا فحياته كانت بين عامى (٧٠٨ — ٧٦١ ﻫ) ، كما أن ابن هشام ألف كتابه «المغنى» قبل وفاته بأربع سنوات أى فى حـــدود عام ٧٥٧ﻫ ، أى بعد وفاة ابن القيم بنحو ست سنوات ، وقد كانت الصلة بين الشام (موطن ابن القيم) ، ومصر وطيدة وثيقة كما بينا فى البـاب الأول ، أضف إلى ذلك أن الأمثلة التى ساقها ابن القيم (١) هى نفسها التى استشهد بها ابن هشام ، فضلا عن أن إدراك ابن القيم للحقيقة التى نحن بصـددها يبدو فى كتـاباته أوضح وأدق من إدراك ابن هشام.

وقد أورد ابن القيم تخريجات النحويين وغيرهم للأمثلة السابقة وبين فساد بعضها واختار تخريج الشيخ محمد بن عبد السلام وهو : « أن الشىء الواحد قد يكون له سبب واحد فينتفى عند انتفائه، وقد يكون له سببان فلا يلزم من عدم أحدهما عدمه لأن السبب الثانى يخلف السبب الأول ... فأخبر عمر أن صهيبا اجتمع له سببان يمنعانه المعصية : الخوف والإجلال فلو انتفى الخوف فى حقه لانتفى العصيان للسبب الآخر وهو الإجلال ، وهذا مدح عظيم له » (٢).

ويخلص ابن القيم إلى أن « لو » حرف وضع للملازمة بين أمرين : أولهما ملزوم والثانى لازم ، وتكون هـذه الملازمة على أربعة صور : بين نفيين أو ثبوتين أو بين ملزوم مثبت ولازم منفى أو عكسه ، ومثال الأول: «قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق » ونظائره ، ومثال الثانى قوله صلى الله عليه وسلم فى ابنة عمه وأخيه من الرضاعة حمزة : «لو لم تكن ربيبتى فى حجرى لما حلت لى» وقول عمر فى صهيب « لو لم يخف الله لم يعصه» ، ومثال

---

(١) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٣

الثالث قوله تعالى : « ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله » ، ومثال الرابع قوله صلى الله عليه وسلم: « لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ... » .

وأما حكم ذلك فأمران أحدهما نفى الأول لنفى الثانى لأن الأول ملزوم والثانى لازم ، والملزوم عدم عند عدم لازمه ، والآخر تحقق الثانى لتحقق الأول لأن تحقق الملزوم يستلزم تحقق لازمه ، فليس فى طبيعة « لو » ولا وضعها ما يؤذن بنفى واحد من الجزئين ولا إثباته ، وإنما طبعها وحقيقتها الدلالة على التلازم المذكور (١) . وهذا التلازم يتضمن نفى اللازم أو الملزوم أو تحققهما ، فالنفى أو الإثبات سببه التلازم وليس الحرف « لو » ، فإذا دخلت على جزءين متلازمين قد انتفى اللازم منهما استفيد نفى الملزوم من قضية اللزوم لا من نفس الحرف ، وبيان ذلك أن قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » لم يستفد نفى الفساد من حرف «لو» ، بل الحرف دخل على أمرين قد علم انتفاء أحدهما حساً فلازمت بينه وبين ما يراد نفيه من تعدد الآلهة ، وتقضى الملازمة بانتفاء الملزوم لانتفاء لازمه .

وبعد هذا التحليل الرائع للجملة الشرطية بعد «لو» ينطلق ابن القيم فيخرج جميع الآيات التى أشكلت على النحاة بمقتضى قضية الملازمة التى اهتدى إليها بفكره ، ولم يسبقه إليها — على هذا النحو — أحد الدارسين .

ويمتاز ما قدمه ابن هشام عن «لو» الشرطية بتفصيله فيما يرد منها مقيداً بالزمن الماضى وما يكون حرف شرط فى المستقبل ، كما يعنى بتخريج كثير من

---

(١) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٥ ، ٥٦

الآيات والأحاديث والنصوص الأخرى المعتمدة فى الاحتجاج ، ومن أهم ما انتهى إليه إبطال التصور المشهور عنها بأنها حرف امتناع لامتناع ، واستحسن تعريف سيبويه لها بأنها « حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » (١) ، هذا بالإضافة إلى حديثه عن وظائف هذا الحرف واستعماله فى غير أسلوب الشرط حيث يستعمل حرفا مصدريا أو للتمنى أو العرض .

ولم يتناول ابن القيم الاستعمالات غير الشرطية لحرف «لو» لأنه كان فى معرض الحديث عن أسلوب الشرط بأدواته المختلفة ، ولم يكن يقصد إلى بيان الحرف «لو» بصفة خاصة ووظائفه واستعمالاته كما كان قصد ابن هشام .

ويعنى الأصوليون بدراسة أسلوبى الشرط والاستثناء باعتبارهما وسيلتين من وسائل تقييد المطلق (٢) ، أو تخصيص العام ، ويعرف الغزالى الشرط مفرقا بينه وبين العلة بقوله : « الشرط عبارة عما لا يوجد المشروط مع عدمه لكن لا يلزم أن يوجد عند وجوده ، وبه يفارق العلة ، إذ العلة يلزم من وجودها وجود المعلول ، والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط » (٣) .

والشرط ـ عندهم ـ عقلى وشرعى ولغوى ، فالعقلى كشرط الحياة للعلم ، والعلم للإرادة ، والشرعى كشرط الطهارة للصلاة ، والإحصان للرجم ، واللغوى كقوله : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وإن جئتنى أكرمتك ، فإنه

---

(١) ابن هشام . مغنى اللبيب ج ١ ص ٢٠٧

(٢) الغزالى . المستصفى ج ٢ ص ١٦٣ الباب الخامس . الاستثناء والشرط والتقييد بعد الاطلاق

(٣) الغزالى . المستصفى ج ٢ ص ١٨٠ ، ١٨١

يقتضى باتفاق أهل اللغـــة اختصاص الإكرام بالمجىء ، فنزل الشرط منزلة تخصيص العمـــوم ومنزلة الاستثناء إذ لافرق بين قوله : اقتلوا المشركين إلا أن يكونوا أهل عهـد ، وبين أن يقول : اقتلوا المشركين إن كانوا محاربين (١) .

وقد عنى ابن القيم مما يتناوله الأصوليون بمسألة دخـــول الشرط على الشرط ، وحصر صورها فى عشر ، وبين حكم كل صـــورة من حيث المعنى وما يترتب عليه من حكم شرعى إذا كانت العبارة متصلة بأمر شرعى كالطلاق مثلا ، ثم خرج على هذه الصور ما ورد فيها من آيات أو إشعار فى مبحث رائع لم يسبق إلى تفصيله وتنسيقه على النحو الذى أورده (٢) .

لقد استطاع ابن القيم فى هذا المبحث أن يفيد من ثمرات الدرس البيانى وأن يصله بالدرس النحوى ، وأن يفيد إفادة طيبة مما كتبه الأصوليون من قبله ، وأن يخرج ذلك كله فى ثوب جديد وصورة منسقة لم يسبق إليها ، تتضح فيها معالم منهجه المميزة ، ويدلى بآراء وتصورات لم يسبق إليها .

يتبين مما تقدم منهج ابن القيم فى الدرس النحو والذى يتميز فيه عن سائر النحاة ، ولا يتبع فيـه مذهبا بعينه ، أو يتأثر فيه بنحـوى معين ، ولا يتعصب لأحد ، على الرغم من تقديره لآراء سيبويه ، فهو تارة ينتقد جميع النحـــاة ويستدرك عليهم ، وتارة يميل إلى رأى سيبويه ويهاجم غـــيره وثالثة يناصر البصريين ورابعة يناصر رأى الكوفيين ، وهو فى كل ذلك يتفق مع منهجه العلمى بصفة عامة والذى تحدثنا عنه فى درسه الفقهى الأصولى الذى يتميز فيه باتباع

---

(١) الغزالى . المستصفى ج ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥٨ — ٦٠

الدليل ، والسير معه حيثما سار ، ومهاجمة التقليد ، ورفض التعصب لأى مذهب من المذاهب أو لأى إمام ، وهو فيما عرضناه فى هذا المبحث يسير وفق هذا المنهج .

وقد رأيت أن أكتفى فيما يتصل بدراسة الجملة بهذين المبحثين إذ مقصودنا أن نعطى أمثلة لآرائه ومواقفه يتضح بها منهجه ونتبين منها مكانه من الدرس اللغـــوى .

وجدير بنا أن نشير إلى أبحاث ابن القيم المتصلة بدراسة الجملة إشارة مجملة، فهى أبحاث متميزة تعكس منهجه الذى وصفناه وبينا معالمه فى أكثر من موضع، ومن أهمها مبحث الاستثناء الذى يحظى بعناية الأصوليين الكبيرة لصلته بالمعنى، ولكونه وسيلة من وسائل تقييد المطلق (١) ، وتتميز فيه دراسة الأصوليين بالعناية الفائقة بتحديد المعنى ومحاولة تجنب اللبس الذى تجلبه بعض الاستعمالات ، وقد تناوله ابن القيم بإسهاب ، وفصل قضاياه تفصيلا تميز به عن غيره من الدارسين الأصوليين والنحاة إذ وصـــل الدراستين بعضهما ببعض ، وتناول اختلافات النحاة ، وعرضها عرضا طيبا ، وهاجم بعضها وناصر بعضا آخر أو انتقدها جميعا ، ولولا خوف الإطالة لعرضنا المبحث والآراء التى ابتكرها وتفرد بها ، ولكنا نكتفى باللفت إليها(٢) .

وعنى أيضاً مما يتصل بدراسة الجـــلة بمبحث العطف بحروفه المختلفة

---

(١) الغزالى . المستصفى ج ٢ ص ١٦٣

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٥٦ — ٧٥

ومعانيها والفروق الدقيقة بينها (١) ، والنعت (٢) ، والتوكيد (٣) ، والبدل (٤) والظروف (٥) ، والحال (٦) ، وغير ذلك من الأبحاث والإشارات الهامة التى يتناولها صدد موضوعات أخرى ، وهو فى كل ذلك يتناول بالدراسة الرائعة والتحليل الطيب الدقيق ما يتصل بما يبحثه من آيات الكتاب العزيز محاولا أن يبين وجه الصواب فى درسها لغويا درسا يدرك به معناها المقصود دون أدنى تحريف أو زيادة أو نقصان ، ويكشف عن أسرار التعبير ومناسبة كل لفظ لموضعه من النظم .

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد . ج ١ ص ١٨٩ — ٢١١

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٣ — ١٨٦

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٢١١ — ٢٢٣

(٤) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٨ — ١١ ، ص ٤١ - ٤٧

(٥) « « . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٩٨

(٦) « « . بدائع الفوائد ج ٢ ص ١١٦

ثالثاً : الاعراب

نقصد بالإعراب هنا مدلوله الواسع الذى يشمل تخريج الأساليب العربية بما تحويه من أدوات لها وظائف مختلفة ومتنوعه على القواعد النحوية ، وبعبارة أخرى ما يتصل ببيان موضع المفردات من الجملة ومواضع الجمل بعضها من بعض وما يعين على ذلك ويكون بمثابة الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة .

إن الإعراب بهذا المفهوم نوع من أنواع التحليل النحوى له أثره فى الدرس اللغوى بعامة إذ يعين على تحديد وإدراك المعنى الذى هو غاية كل فروع الدرس اللغوى ، على الرغم من أن المعنى قد يتخذ وسيلة من الوسائل الهامة فى تناول الإعراب .

لسنا - إذن - نقتصر على الاعراب بمفهومة الضيق الذى يقابل «البناء» والذى يعرف بأنه الأثر الظاهر أو المقدر الذى تجلبه العوامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع ، إنما مقصودنا يشمل ذلك ويتجاوزه إلى ما هو أهم وما يمكن أن يسمى بحق بالتحليل النحوى للأسلوب بعامة وللجملة بخاصة .

ودراسة النحو بعامة والإعراب بخاصة يوجه إليها النقد من قبل بعض الباحثين المحدثين بأنها تعنى بالتحليل أكثر من عنايتهما بالتركيب ، وأنه كان يجب على النحويين أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريقا للوصول إلى التركيب ، ذلك بأن المادة المدروسة تصل إلينا حين تصل فى صورتها المركبة ، ولكن الاعتبارات العملية لدراسة هذه المادة تفرض على هذا السياق المركب أن ينحل إلى أصغر مكوناته وعناصره ، حتى يمكن الوصول إلى الخصائص التحليلية لهذه

العناصر ، والنتائج التى يوصل إليها بواسطة التحليل تحمل فى طيها زعما اعتباطيا بصدقها واطرادها .. وأن نتائج النظر إلى السياق تفرض عناصر جديدة على المكونات التحليلية هى حلول لما قد يكون بين النظام وبين السياق من تضارب، أو هى بعبارة أخرى معالم سياقية أو ظواهر موقعية لاوجود لها إلا فى السياق المنطوق وبسببه »(١) .

وهـذا النقد صحيح فى جملته ، لكننا نستدرك عليه فى التفصيل أن بعض الدارسين القدماء لم يفتهم التنبيه على ما يمكن أن يحدث من تضارب بين ما يفرضه السياق وبين نتائج التحليل ، وقد بينا — فى تناولنا لمبحث الشرط — كيف تنبه ابن القيم إلى هـذه الحقيقة فى أكثر من موضع وكيف أفاد منه ابن هشام ونبه على قصور بعض التصورات والقواعد النحوية وكيف أن نتائج التحليل المبنية على أساسها تعارض المعنى المدرك بقرائن الحال والسياق كما تنبه إليها السيوطى فى دراسته لبعض النصوص . (٢) وسنرى هنا كيف أن ابن القيم جعل للسياق اعتبارا هاما فى الدراسة النحوية بعامة وفى الإعراب أى التحليل بخاصة .

تعرض ابن القيم لإعراب قوله تعالى : « ياأيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » ، فبين أن المعنى الذى تدل عليه قرائن السياق هو أن « الله وحده كافيك وكافى أتباعك فلا يحتاجون معه إلى أحد »(٣) . ، ثم تعرض للوجوه المحتملة فى إعراب الواو وإعراب « من » بالتالى وما يترتب على ذلك من تغير فى

(١) د. تمام حسان . اللغة العربية . معناها ومبناها ص ١٦ ، ١٧
(٢) راجع ما كتبناه عن ذلك صدد مبحث الشرط وبخاصة عن الحرفين «إن» و «لو»
(٣) ابن القيم . زاد المعاد فى هدى خير العباد ج ١ ص ٤

المعنى يقول : «وهنا تقديران : أحدهما : أن تكون الواو عاطفة لـ « من » على الكاف المجرورة، ويجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار وشواهده كثيرة ، وشبه المنع منه واهية . والثانى : أن تكون الواو واو « مع » وتكون « من » فى محل نصب عطفا على الموضع فإن « حسبك » فى معنى « كافيك » ، أى الله يكفيك ويكفى من اتبعك كما تقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، قال الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

فحسبك والضحاك سيف مهند

وهذا أصح التقديرين ، وفيها تقدير ثالث : أن تكون « من » فى موضع رفع بالابتداء أى : ومن اتبعك من المؤمنين فحسبهم الله ، وفيها تقدير رابع وهو خطأ من جهة المعنى وهو أن تكون « من » فى موضع رفع عطفا على اسم الله ويكون المعنى . حسبك الله وأتباعك ، وهذا وإن قال به بعض الناس فهو خطأ محض لا يجوز حمل الآية عليه ، فإن الحسب والكفاية لله وحده كالتوكل والتقوى والعبادة قال الله تعالى : « وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين » ، ففرق بين الحسب والتأييد فجعل الحسب له وحده ، وجعل التأييد له بنصره وبعباده ، وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث أفردوه بالحسب فقال تعالى : « الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل » ولم يقولوا : حسبنا الله ورسوله ، فإذا كان هذا قولهم ومدح الرب تعالى لهم بذلك فكيف يقول لرسوله : الله وأتباعك حسبك، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب ، ولم يشركوا بينه وبين رسوله فيه فكيف يشرك بينهم

وبينه فى حسب رسوله، هذا من أحل المحال وأبطل الباطل .. والأدلة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تذكرهمنا » .(١)

إن هذا المثال — فضلا عن غيره — يدل على أن ابن القيم يضع للسياق وقرائنه اعتبارا هاما فى الإعراب ، بل أنه يتخذ منه أساسا يبنى عليه ، وآلة للحكم على نتائج التحليل وتوجيهها الوجهة السليمة ، فقد رأينا كيف فند ابن القيم مايمكن أن يفهم بناء على ما يجيزه التحليل النحوى من أن المعنى (الله وأتباعك حسبك) وهوفهم قد يبدو قريبا إلى الذهن ، والنحو يجيزه عطفا لـ (من) بالواو على (حسب) ، وبالرغم من جوازه نحويا فإن السياق يبطله ، وقد أورد ابن القيم من آيات القرآن الكريم ما يدل على أن سياق النص القرآنى بعامة ومدلول كلمة (الحسب) فيه لايستقيم مع فهم الآية على هذا النحو .

وقد أورد تخريجات إعرابية أربعة ، أبطل أحدها وأبقى ثلاثة تدل على المعنى الذى تؤدى إليه قرائن السياق المتنوعة .

ويبدو من الملاحظة الأولى أنه يميل إلى ترجيح التخريج الإعرابى الذى يعطى دلالة أقوى على المعنى المقصود من النص ، بعبارة أخرى : التخريج الذى يتجاوب تجاوبا أكثر مع قرائن السياق المختلفة ويسايرها ، ولذلك كان أصح التخريجات عنده مايعتبر الواو للمعية ، إذ تكون (من) على هـــذا التخريج مفعولا معه ، وتكون دلالة النص التى تبنى على ذلك قاطعة بلا شبهة فى دخول أتباع الرسول معه فى أن الله تعالى حسبهم وكافيهم .

---

(١) ابن القيم . زاد المعاد ج ١ ص ٤ وقد أورد ابن بعض الآيات القرآنية التى بين بواسطتها معنى الحسب فى السياق القرآنى وكيف أنه يختص بالله وحده

أما التخريج الأول الذى يحتمله النص أيضاً فإنه يجعل الواو عاطفة لـ «من» على (الكاف) المجرورة فالتقدير أحسبك الله و حسب من اتبعك ، وفى هـذا التخريج يصرح ابن القيم بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وبأن هذا هو المذهب المختار عنده ، وهو بذلك يخالف جمهور البصريين الذين منعوا هذا النوع من العطف ، ويتـابع الكوفيين ويونس والأخفش وابن عقيل وأباحيان وابن مالك وغيرهم من المتأخرين (١) ، الذين أجازوا هذا العطف وشواهده بالفعل كثيرة ، فابن القيم فى اختياره يتفق مع منهجه الذى يراعى الدليل حيثما كان دون تعصب لمذهب .

والتخريج التحليلى أو الإعرابى الثالث يجعل (من) فى موضع رفع بالابتداء ويجعل الواو بذلك عاطفة لجملة على جملة أى استئنافية ،فالتقدير : ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله ، وهذا التخريج لم يعلق عليه ابن القيم بغير ما يفيد احتمال صحته ، وقد ذكره فى آخر الوجوه الصحيحة وقدم عليه الوجهين الآخرين ذكرا ويبدو أنه قصد ذلك لأن هـــذا الوجه فى دلالته عـــلى المعنى محتاج إلى تقدير محذوف هو الخـــبر ، والتخريجان السابقان له لا يحتاجان إلى تقدير محذوف ، ومـــا لا يحتاج إلى تقدير أولى فى عرف النحويين مما يحتاج إلى تقدير .

وهناك مثال آخر لا يقل عن السابق فى دلالته على استصحاب ابن القيم لسياق النص ، واستخدامه فى الوصول إلى المعنى وتصحيح نتائج التحليل النحوى (الإعراب) وتقويمها ، واتخاذه من السياق محكا لاختيار الوجوه المحتملة ،هذا المثال يتضح

---

(١) راجع على سبيل المثال فى هـذه المسألة شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ج ٣ ص ١٠٤

من تناوله بالتحليل لقوله تعالى : (وربك يخلق ما يشاء ويختار ، ما كان لهم الخيرة) حيث يبين أن معنى الاختيار فى الآية هو الاصطفاء والاجتباء ، ثم يقول : (وأصح القولين أن الوقف التام على قوله تعالى (ويختار) : ويكون (ما كان لهم الخيرة) نفيا أى ليس هذا الاختيار إليهم ، بل هو إلى الخالق وحده فكما هو المتفرد بالخلق ، فهو المتفرد بالاختيار منه ، فليس لأحد أن يخلق ولا يختار سواه ، فإنه سبحانه أعلم بمواقع اختياره ، ومحال رضاه ، وما يصلح للاختيار ما لا يصلح له ، وغيره لا يشاركه فى ذلك بوجه ، وذهب بعض من لا تحقيق عنده ولا تحصيل إلى أن (ما) فى قوله : (ما كان لهم الخيرة) موصولة وهى مفعول (يختار) أى : ويختار الذى لهم الخيرة ، وهذا باطل من وجوه : أحدها : أن الصلة حينئذ تخلو من العائد لأن (الخيرة) مرفوع بأنه اسم كان و(لهم) خبره ، فيصير المعنى : ويختار الأمر الذى كان الخيرة لهم ، وهذا التركيب محال من القول ، فإن قيل : يمكن تصحيحه بأن يكون العائد محذوفا ويكون التقدير : ويختار الذى كان لهم الخيرة فى اختياره ، قيل : هذا يفسد من وجه آخر وهو أن هذا ليس من المواضع التى يجوز فيها حذف العائد فإنه إنما يحذف مجرورا إذا جر بحرف جر الموصول بمثله مع اتحاد المعنى ... الثانى : أنه لو أريد هذا المعنى لنصب الخيرة ، وشغل فعل الصلة بضمير يعود على الموصول فكأنه يقول : ويختار ما كان لهم الخيرة ، أى الذى كان هو عين الخيرة لهم ، وهذا لم يقرأ به أحد البتة ، مع أنه كان وجه الكلام على هذا ، التقدير الثالث: أن الله سبحانه وتعالى يحكى عن الكفار اقتراحهم فى الاختيار، وإرادتهم أن تكون الخيرة لهم ، ثم ينفى هذا سبحانه عنهم ، ويبين تفرده بالاختيار كما قال تعالى : (وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم . أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ...

الآية) فأنكر عليهم سبحانه تخيرهم علية , وأخبر أن ذلك ليس إليهم ، بل إلى الذى قسم بينهم معايشهم المتضمنة لأرزاقهم ومدد آجالهم) (١) .

وتمضى ابن القيم مستشهدا بآيات أخرى من الذكر الحكيم ليستعين بها على تحديد وظيفة (١٠) فى هذا السياق ولتخلص إلى أنها نافية وليست موصوله وهكذا يستعين بسياق النص القرآنى ليس فى هذا الموضع فحسب بل فى مواضع كثيرة متنوعة ليصل منها إلى تحديد مدلول اللفظ ووظيفة النحوية ، وهو نفس الوقت تحديد للوجه الإعرابى الذى يختاره بحيث يكون متفقا مع المعنى الذى استدل عليه بالقرائن الحالية والسياقية المتنوعة .

والإعراب بمفهومة الخاص أى الذى هو قسيم البناء يعرف بأنه أثر ظاهر أو مقدر تجلبه العوامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع . ونظرية العامل من أهم الأسس التى بنى عليها النحو العربى ، ومهما قيل فى شأنها من قبل الناقدين القدماء كابن مضاء أو المحدثين الذين هاجموا النحو العربى من خلالها بحق وبغير حق ، مهما قيل فى ذلك فإنه لابديل حتى الآن يصلح أساسا ليقـــام عليه النحو إذا ما ألغينا فكرة العامل .

لم يستطع ابن مضاء أن يغـــير شيئا فى المنهج النحوى القديم ، ولم يستطع المحدثون وعلى رأسهم صاحب كتاب « إحياء النحو » أن يقيموا منهجا جديدا لدراسة اللغة يكون بديلا للمنهج القديم ، وفشلت تجربتهم وظهر قصورها الواضح عند التطبيق .

ويكفى أن نشير إلى أن هجوم ابن مضاء على النحو العربى بعامة ونظرية العامل

---

(١) ابن القيم : زاد المعاد فى هدى خير العباد ج ١ ص ٥

بخاصة قد بناه على فلسفة غير لغوية هى الآن مرفوضة فى الدرس اللغوى الحديث ، ففى محاولته إنكار وجود عامل لفظى أو معنوى أحدث الإعراب يرى أن « القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب « زيد » بعد (إن) فى قولنا (إن زيداً) إلا بعد عدم (إن) (١) .

والكلام عن عدم اللفظ بعد نطقه وأن المعدوم لا يعمل فى الموجود أمر عقلى بعيد عن واقع اللغة ، يعكس فلسفة رائجة فى ذلك العصر لكنها لا تمت إلى اللغة بصلة ، ولا يشك أحد من دارسى اللغة فى تأثير أجزاء الكلام بعضها فى بعض إذا ما انتظمت فى تركيب معين ، وليس هذا التأثير مقصورا على الأثر الإعرابى فى لغة معربة كالعربية ولكنه يمتد إلى المعنى والأصوات ، فاحتجاج ابن مضاء ضعيف بعيد عن الصواب .

لقد أيد ابن القيم — شأن جمهور النحويين واللغويين — نظرية العامل واحتج لها فى بعض المواضع مبينا أن العمل النحوى يكون من تأثير المعانى الداخلة من بعض الألفاظ على بعض يقول : (أصل الحروف أن تكون عاملة لأنها ليس لها معان فى أنفسها ، وإنما معانيها فى غيرها ، وأما الذى معناه فى نفسه وهو الاسم فأصله ألا يعمل فى غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف فى كل ما دل على معنى لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه عملا ، لأن الألفاظ تابعة للمعانى فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا وذلك

---

(١) ابن مضاء القرطبى . الرد على النحاة ص ٨٧

هو العمل) . (١)

ولم يفت ابن القيم أن يعلل تعليلا مقبولا ورد بعض الحروف غير عاملة اللغة (٢) وقد تبع السابقين فى تقسيم العامل إلى لفظى ومعنوى وبين أن (اللف أقوى من المعنوى) (٣) .

ويرى أن (إلا) فى الاستثناء (موصلة الفعل إلى العمل فى الاسم بعد كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها) (٤) وهى بذلك (كانت موصلة الفعل والفعل عامل فكأنها هى العاملة ، فإذا قلت : ما قام إلا فقد أعملت الفعل على معنى الإيجاب كما لو قلت . قام زيد لا عمرو) وقا (إلا) مقام نفى الفعل عن (عمرو) ، فلذلك قامت (إلا) مقـ إيجاب الفعل لزيد إذا قلت : ما جاءنى إلا زيد) فكأنها هى العا فاستغنوا عن إعمالها عملا آخر) (٥) .

وما ذكره ابن القيم موافق لمذهب السيرافى ونسب إلى سيبويه وا ابن عقيل ووصفه بأنه (الصحيح من مذاهب النحويين) (٦) ، وكذ الشلوبين .

ومن النحاة كابن مالك من يرى أن (إلا) هى الناصبة للمستثنى بنفسه والمذهب الثالث يرى أصحابه أن العامل هو الفعل الواقع قبل (إلا) د

---

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٠ .
(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣١ ، ٣٢ .
(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
(٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
(٥) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٠٦ .

وساطتها، والمذهب الرابع يرى أن العامل فعل محذوف تدل عليه (إلا) والتقدير أستثنى زيدا . (١) .

ويرى ابن القيم نفس الرأى فى حروف العطف فهى موصله للعمل وليست عاملة بنفسها (٢) .

ويعلل اختصاص الأثر الإعرابى بالأواخر بأنه (دليل على المعانى اللاحقة للمعرب ، وتلك المعانى لا تلحقه إلا بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته فوجب أن يترتب الإعراب بعده ، كما ترتب مدلوله الذى هو الوصف فى المعرب) (٣) .

ويبدو منهج ابن القيم الذى يتسم بالبحث عن الدليل واتباعه وعدم التعصب لمذهب أو لإمام واضحا فيما يتصل بقضايا الإعراب وما يتصل به من بحث العوامل ، فهو — مثلا — يخالف سيبويه فى الألف والواو والياء التى تلحق آخر الأسماء الخمسة ، فبينما يرى سيبويه أنها حروف إعراب يختار ابن القيم أنها علامات إعراب وليست حروفا و (برهان ذلك أنك تقول : (أخى) و (أبى) إذا أضفت إلى نفسك ، كما تقول : (يدى) و (دمى) ؛ لأن حركات الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم كما تجتمع معها واو الجمع ، فلو كانت الواو فى (أخوك) حرف إعرب لقلت فى الاضافة إلى نفسك هذا أخى [بتشديد الياء] كما تقول : هؤلاء (مسلمى) فتدغم الواو فى الياء لأنها حرف إعراب عندسيبويه

---

(١) انظر تعليق الشيخ محمد محي الدين على شرح ابن عقيل جـ ١ ص ٥٠٦ ، وراجع : الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى الجزء الأول المسألة رقم ٤٠ .

(٢) بدائع الفوائد جـ ١ ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) بدائع الفوائد جـ ١ ص ٣٤ .

وعند غيره علامات إعراب، فإذا كانت واو الجمع تثبت مع ياء المتكلم وهى غير زائدة، وهى عند غيره علامة إعراب، فكيف يحذف لام الفعل وهى أحق بالثبات منها) (١) .

وابن القيم — فى هذا الموضع — يناصر رأى الكوفيين لأن الدليل أداه إلى ذلك . ويخالف جمهور البصريين وسيبويه الذين يقولون بأنها حروف اعراب ، ويخالف كذلك الرأى الثالث الذى يذهب أصحابه الى أعراب هذه الأسماء بحركات مقدرة فوق نفس الحروف ، وهو رأى يحاول التوفيق بين الرأيين السابقين (٢) .

ويرى جمهور النحويين فى الأمثلة الخمسة المعروفة بالأفعال الخمسة أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذف النون (٣)، ويرى بعضهم أن هذه الأمثلة معربة بحركات مقدرة على لام الفعل (٤) ، منع من ظهورها حركة المناسبة وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر (٥) .

ولم يناصر ابن القيم رأى الجمهور وهو الرأى المشهور بل قال بالرأى الآخر واحتج له بأنه (يستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل

---

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٠ ، وانظر تعليق الشيخ محمد محيي الدين على شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٠ ، ٤١ ، وابن عقيل أحد الذين رجحوا الرأى الثالث ، انظر : ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ٨ ، ٩ .

(٣) انظر مثلا : شرح ابن عقيل ج ١ ص ٧١ .

(٤) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٩٨ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج ١ ص ٩٨ .

أو غير فاعل ، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابا وعلامة لشيء فى أصل الكلام (١) . أى أن الفصل بالضمير بين لفظ الفعل وبين النون التى اعتبرها معظم النحاة علامة إعراب غير جائز ، كما أن الحذف عدم فكيف يكون العدم علامة على شيء ؟

هذا التعليل يبدو — من وجهة نظرنا — عقليا غير مقنع فى تناول اللغة ، واعتبار النون حرفا دالا على الإعراب ثبوتا وحذفا أظهر وأوضح ، وهو أصوب من ناحية الوصف الشكلى للغة ، بينما يتجه ابن القيم وأصحابه فى هذا الموضوع اتجاها عقليا منطقيا .

وشبيه بهذا المثال موقفه من المضارع المتصل بنون النسوة ، فهو فى اللغة ملتزم للسكون ولذلك اعتبره سيبويه وجمهور النحويين مبنيا ، وهو الرأى القريب المأخذ والأصوب لأنه أدق فى وصف الحالة اللغوية وصفا شكليا ، أما ابن القيم فقد ناصر الرأى الآخر الذى يرى أن الفعل فى هذه الحالة معرب لوجود المضارعة الموجبة للاعراب « فمتى وجدت الزوائد الأرابع وجدت المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجدت الإعراب »(٢)، وهذا الرأى — كما هو واضح — أبعد مأخذا من الأول ويستلزم من المعرب أن يقدر حركات فوق الحرف المبنى وفى ذلك من التكلف ما فيه ، كما أنه يتجه اتجاها عقليا بعيدا عن الوصف الواقعى للظاهرة اللغوية التى لا يحكمها المنطق العقلى .

ونعود إلى الاعراب بما هو تحليل نحوى للأسلوب بعامة وللجملة بخاصة فنجد ابن القيم — فضلا عما أشرنا إليه من استخدامه قرائن السياق فى تحديد

(١) بدائع الفوائد جـ ١ ص ٨٣ .
(٢) بدائع الفوائد جـ ١ ص ٨٤ .

الوجهة الصائبة لهذا النوع من التحليل — يستخدم التحليل الصرفى للكلمة ليتم به تحليله السابق ، وقد مر بنا ما يدل على ذلك فى بعض ما قدمنا من أمثلة ، لكننا نسوق مثالا يتضح فيه هذا النوع من التحليل وهـو إعرابه لعبارة « بسم الله الرحمن الرحيم » حيث بين اختلاف النحويين فى إعراب «الرحمن» وهل يعرب بدلا أم نعتا ، فالقائلون بأن « الرحمن » علم يجعلونه بدلا ، والقائلون بأنه صفة لله تعالى يعربونه صفة ، وقد بين ابن القيم أن أسماء الله تعالى أعلام ونعوت فى نفس الوقت ولا تنافى فيها بين العلمية والوصفية ففى هذا الموضع يجوز فيهما الوجهان ، وقد اتبع ابن القيم ذلك بتحليل صرفى له دلالة هامة عـلى المعنى وذلك فى الفرق بين أسم « الرحمن » و « الرحيم » فالرحمن « دال على الصفة القائمة به سبحانه ، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم ، فكان الأول للوصف والثانى للفعل ، فالأول دال على أن الرحمة صفته ، والثانى دال على أنه يرحم خلقه برحمته ، وإذا أردت فهم هـذا فتأمل قوله « وكان بالمؤمنين رحيما » ، « إنه بهم رءوف رحيم » ، ولم يجىء قط « رحمن بهم » فعلم أن « رحمن » هو الموصوف بالرحمة ، ورحيم هو الراحم برحمته » (١).

وثمـة أمثلة أخرى تدل على منهج ابن القيم الذى وصفناه — فى التحليل النحوى ، وتبين استقصاءه لأقوال النحاة ودراسته لها بعناية ، وتكشف عن سعة اطلاعه ، ويكفينا بعد ما قدمنا من أمثلة وضحت ما نذكره أن نحيل إلى بعض هذه الأمثلة (٢) .

---

(١) بدائع الفوائد جـ ١ ص ٢٤ .

(٢) انظر مثلا فى بدائع الفوائد جـ ٢ ص ١١٩ حيث تناول بإسهاب عبارة « هذا بسراً أطيب منه رطبا » ، و جـ ٣ ص ٤٥ إعراب قوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » .

وجدير بالذكر أن جهد ابن القيم فى هذا النوع من التحليل لم يكن مستقصيا لموضوعات الاعراب وأقسامه وأدواته كما فعل معاصره ابن هشام فى كتابيه « الإعراب عن قواعد الإعراب» و«مغنى اللبيب » ، وإنمـــا كان من نوع الدراسة لبعض الآيات والنصوص والأساليب ، ولكل مـــن الاتجاهين فى التصنيف الاعرابى طريقته الخاصة به ، وما قدمه ابن القيم ينم عن شخصية متميزة ومنهج واضح مستقيم .

الفصل الثاني

دراسة المعنى

يشغل المعنى اللغوى جميع المتكلمين باللغة ،ومن ثم شارك في تناوله بالدراسة علماء ومفكرون من ميادين مختلفة، فالفلاسفة والمناطقة وفقهاء الشرائع السماوية والقوانين الوضعية وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والأدباء كل هؤلاء وغيرهم قد عنوا بالمعنى ، وأدلت كل طائفة فيه بدلوها ، وكان لكل طائفة منهجها الخاص ، واهتمامها المميز في تناول المعنى.

وعلم الدلالة أو دراسة المعنى ويسمى بالسيمانتيك Semantics فرع من فروع علم اللغة ، وهذه الدراسة هي غاية جميع الدراسات اللغوية : الصوتية والفونولوجية والنحوية والمعجمية ، وهذه الأنواع من الدراسة من صميم عمل اللغويين ، ومن ثم فإن دراسة المعنى بقيامها على أساس منها تبدو أقرب إلى اللغويين وألصق بعملهم (١).

وكما تدرس الأصوات والفونولوجيا والنحو باعتبارين مختلفين هما الوصفى الثابت ، والتاريخى المتطور ، كذلك يدرس المعنى من الناحية الوصفية بدراسة معانى الكلام في لغة من اللغات في فترة من فترات استعمالها في مكان محدود ، وتدرس من الناحية التطورية عن طريق دراسة تغير معانى الكلام في لغة من اللغات من عصر إلى عصر (٢).

ويرى بعض اللغويين أن السيمانتيك يدرس المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجرى في المعجمات وما يشبهها من كتب اللغة التي تعنى بالثروة اللفظية(٣) وفضلا عن أن هذا النوع من الدراسة لم يضف جديدا للدراسة القديمة المعروفة

---

(١) د. محمود السعران : علم اللغة ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) د. محمود السعران : علم اللغة ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثانى ص ١٥٣ .

نجد (المعنى المعجمى) ليس كل شىء فى إدراك معنى الكلام ، فهناك عناصر غير لغوية ذات دخل كبير فى تحديد المعنى ، بل هى جزء أو أجزاء من معنى الكلام كشخصية المتكلم ، وشخصية المخاطب ومابينهما من علاقات ،ومايحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة به كالجو أو الحالة السياسية إلى غير ذلك ؛ ويتضح ذلك على أجلى وجه فى الكلام الحى الذى نستطيع أن نسجل فيه نطق الكلام بخصائصه البارزة مثل التنغيم والارتكاز (١) ، وهذه العناصر نسميها مع القدماء قرائن السياق .

وهناك فريق آخر من اللغويين يوسعون علم الدلالة بحيث يشمل الجانب المعجمى ، ويتناول دراسة المعنى ومشكلاته على مستوى التراكيب ، ومن ثم كان عندهم فرعان لعلم الدلالة هما السيمانتيك المعجمى lexical Semantics والسيمانتيك النحوى Syntactic Semantics ، والأخير يلتقى مع نظرية النظم عند عبد القاهر(٢).

وهناك فكرة ثالثة تخصص السيمانتيك لدراسة المعنى على مستوى اللفظة والعبارة كليهما ، ولكن مع مراعاة العناصر غير اللغوية أى العناصر الاجتماعية ومن زاوية الاستعمال الحى فى البيئة الخاصة (٣).

مناهج دراسة المعنى عند اللغويين المحدثين :

يحسن بنا أن نشير إشارة سريعة مجملة إلى أهم المناهج الحديثة فى دراسة المعنى:

هنـــاك المدرسة الاجتماعية السويسرية الفرنسية التى يعد دى سوسير

---

(١) د. محمود السعران : علم اللغة ص ٢٨٨ .
(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ١٥٣ .
(٣) د. كمال بشر: دراسات فى علم اللغة القسم الثانى ص ١٥٣ .

موسسها (١) ، وتبنى هذه المدرسة نظريتها فى اللغة على أساس نظرية دوركيم الذى يعتبر ما يسميه (نشاط الجماعة) مستقلا عن أى فرد من أفراد المجتمع ، ويفرق دى سوسير بين ما يسميه (القيمة اللغـــوية) للكلمة وبين ما يسميه (المقصود) من الكلمة ، ويكفى لدراسة (القيمـة اللغوية) عنده أن ندرس عنصرين هما (الفكرة) التى تدعـــو (صورة سمعية) أو (أصواتا) معينة و (الصورة السمعية) التى تدعو (الفكرة) .

إن معنى كلمة من الكلمات عند دى سوسير هو ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة وهى الصورة السمعية وبين الفكرة . والكلمة (علامة لغوية) ودى سوسير يرى أن (العلامة اللغوية) لا تخلق وحدة بين اسم ومسمى ولكن بين فكرة وصورة سمعية .

وهناك المدرسة السلوكية الأمريكية وخير ممثل لها هو بلومفيلد والمعنى عنده ينبغى أن يعرف عن طريق أحداث عملية أى فسيولوجية أو فيزيقية مرتبطة به ، فمعنى (الجوع) فى قولى : (أنا جائع) يعرف بالتقاص العضلى ، وما يحدث فى المعدة من إفرازات ، وما قد يصحب ذلك من عطش ... الخ ، ويرى بلومفيلد أن « الأفكار » و (التصورات) ينبغى أن يعاد وصفها بألفاظ فيزيقية ، وحتى (الحب) و (الكره) وما إليهما ينبغى وصفها بمثل هـــذه الطريق وكلمة مثل (الملح) نستطيع تعريفها عن طريق العناصر الكيمائية المكونة له (٢).

وميز بلومفيلد بين الكلام وبين ما يسبقه وما يتلوه من أحداث عملية عن

---

(١) د. محمود السعران : علم اللغة ص ٣٢٧ — ٣٣١ .

(٢) د. محمود السعران : علم اللغة ص ٣٢١ — ٣٣٦ ،

Bloomfield (Leonard) Language.

طريق مثاله المشهور جاك وجيل والتفاحة فعلى فرض أن (جيل) تستشعر الجوع وترى تفاحة على شجرة فتحدث ضجة بحنجرتها فيقفز (جاك) من على السور ويتسلق الشجرة ويقطف التفاحة ويحضرها لجيل فتأ كلها فهـذه الواقعة تتكون من ثلاثة أقسام :

١ ـ أحداث عملية سابقة على الحدث الكلامى

٢ ـ الكلام

٣ ـ أحداث عملية تلى الحدث الكلامى

والمعنى يتكون من الأشياء الهامة التى يتعلق بها الكلام أى من الأحداث العملية (التى تكون القسمين الأول والثالث من قصة جاك وجيل والتفاحة) فتعريف المعنى ينبغى أن يعتمد على موقف المتكلم وموقف السامع ، ويدخل بلومفيلد فى اعتباره ـ بالرغم من منهجه السلوكى ـ العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام ، ويعدها عنصرا لازما لإدراك معنى الكلام ، فالمدرسة السلوكية لاتتجاهل ما يسمى بالعناصر الاجتماعية ، ولكنها تعبر عنها بمصطلحات خاصة بها .

وبلومفيلد يرفض مذهب العقليين الذين يعرفون معنى أية صيغة لغوية بأنه الحدث العقلى الخاص الذى يحدث فى كل متكلم وسامع عند نطق أو سماع هـذه الصيغة ، فالمتكلم الذى ينطق كلمة « تفاحة » مثلا لديه صورة ذهنية لها ، وهذه الكلمة تستدعى صورة مماثلة فى ذهن السامع فاللغة عند العقليين وسيلة للتعبير عن الأفكار والشعور والرغبات (١) .

وعلى الرغم من موقفه من المدرسة العقلية فكلامه فى هـذا الموضوع يتضمن

---

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ١٦٥ .

اعترافا بإمكان دخول العناصر الذهنية أو العقلية فى المسائل اللغوية غير أنه ينصح بعدم الالتجاء إليهما لصعوبتها (١) .

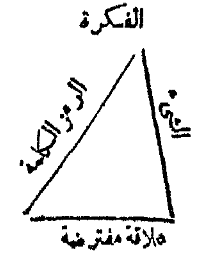
وهناك نظرية أولمان (٢) فى دراسة المعنى والتى أقامها على أساس ما سماه أوجدن وريتشاردز بالمثلث الأساسى (٣) الذى يحدد الجوانب الرئيسية لأية علاقة رمزية فالجانب الأول وهو الرمز وفى اللغة هو الكلمة المكونة من مجموعة من الأصوات مثل «منضدة» ، والجانب الثانى هو المحتوى العقلى الذى يحضر فى ذهن السامع ، أما الجانب الثالث فهو الشىء نفسه وهو فى مثالنا «المنضدة» وقد يطلق عليه «المقصود» أو «الشىء المعنى» .

والعلاقة الأصلية فى المثلث المذكور هى العلاقة بين الشىء وبين الفكرة أى بين الواقع الخارجى وبين صورته المنعكسة فى الذهن ، وهذه العلاقة من اختصاص عالم النفس أو الفيلسوف ، أما عالم اللغة فيعنى بالجانب الأيسر من المثلث أى بالخط الذى يصل الرمز بالفكرة ، هذه العلاقة المتبادلة التى تربط اللفظ بالدلالة أو الصيغة الخارجية للكلمة بالمحتوى العقلى هى أساس العملية الرمزية ، وهذه العلاقة هى ما يمكن أن نطلق عليها مصطلح «المعنى» ومن ثم يعرف المعنى بأنه «العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول» ، تلك العلاقة التى تمكن أحدهما من استدعاء الآخر ، بيد أن أسماء الأعلام لا ينطبق عليها هذا التحليل لأنها لا معنى لها فهى تعلم وتميز لكنها لا تفهم أى لا يقال فيها قد فهمت علما من الأعلام .

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ١٧١ .

(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ١٥٨ – ١٦١ .

(٣) يوضح بالشكل التالى :



ونشير أخيراً إلى المدرسة الاجتماعية الانجليزية التى يعد فيرث مؤسسها[١]، وقد اشتهر برفضه كل المناهج والأساليب التقليدية فى بحث اللغة، وابتكر لنفسه منهجا يمتاز بالبعد عن كل الأفكار الفلسفية والمنطقية والنفسية وغيرها مما يعد أجنبيا بالنسبة للتفكير اللغوى . ولمنهجه ثلاثة أركان رئيسية هى :

أولا : وجوب اعتماد كل تحليـــل لغوى على ما يسمى بالمقام أو السياق Context of Situation ، وسياق الحال أو الماجرى هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامى ، أو للحال الكلامية وهذه العناصر هى :

ا ـ الكلام الفعلى نفسه .

ب ـ شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافى ، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع إن وجدوا ، وبيان مدى علاقتهم بالسلوك اللغوى، وهل يقتصر دورهم على « الشهـود » أم يشاركون فى الكلام ، والنصوص التى تصدر عنهم .

حـ ـ الأشياء والموضوعات المناسبة المتصلة بالكلام وموقفه .

د ـ أثر الكلام الفعلى .

هـ ـ العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوى لمن يشارك فى الموقف الكلامى كحالة الجـو إن كان لها دخـل والوضع السياسى ومكان الكلام . . . إلى آخره .

وهكذا فمن أهم خصائص « سياق الحال » إبراز الدور الاجتماعى الذى يقوم به المتكلم وسائر المشتركين فى الموقف الكلامى .

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ١٧٢ ـ ١٧٨ ، د. محمود السعران : علم اللغة ص ٣٣٧ ـ ٣٤١ .

ثانياً : وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس، وصيغته حتى نضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو لهجة وأخرى .

ثالثاً : وجوب النظر إلى الكلام اللغوى على مراحل لأنه مكون من أحداث لغوية مركبة ومعقدة ، وتحليله على هذا النهج أيسر وأسلم ، حيث تقود كل مرحلة إلى أخرى فى سهوله ، وهذه المراحل هى فروع علم اللغة ، والنتائج التى تصل إليها هذه الفروع هى مجموع خواص الكلام المدروس ، وهذه الفروع وثيقة الصلة فيما بينها وغايتها بيان المعنى اللغوى ، فالمعنى اللغوى - عنده - له وسائله الصوتية ثم المورفولوجية والنحوية والمعجمية والوظيفة الدلالية لسياق الحال . ولابد للوصول إلى المعنى من الربط بين النتائج التى توصل إليها هذه التحليلات جميعا ربطا يدخل فى اعتباره سائر عناصر « سياق الحال » .

وهكذا يرى فيرث أن الوصول إلى معنى أى نص لغوى يستلزم ما يلى :

١ — أن يحلل النص اللغوى على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية والفونولوجية والمورفولوجية والنظرية والمعجمية) .

٢ — أن يبين سياق الحال (الماجريات) ويشمل : شخصية المتكلم ، شخصية السامع ، جميع الظروف الملابسة للكلام .

٣ — أن يبين نوع الوظيفة الكلامية (تمن — إغراء — نفى — تعجب ... الخ) .

٤ — أن يذكر الأثر الذى يتركه الكلام (ضحك — سخرية — اقتناع — بكاء ... الخ) .

إن المعنى عنده ليس شيئا فى الذهن أو العقل ، وليس علاقة متبادلة بين

اللفظ والصورة الذهنية للشيء كما قرر أولمان ، كما أنه ليس مجموعة من الارتباطات العقلية والذهنية المستقرة ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والخصائص والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في الموقف المعين .

« المعنى » بين الأصوليين واللغويين القدماء :

إن تحديد المعنى أمر على جانب كبير من الأهمية والصعوبة ، وهذه المشكلة صاحبت البشرية في حضارتها على مر الحقب ، وما اختلفت مذاهبها ، وتشعبت طرقها إلا وكان من أسباب ذلك مشكلة المعنى ، وما حكاه القرآن الكريم عن اختلاف الأمم بعد تلقيها وحي السماء كتبا منفصلة يتصل بما نحن فيه بسبب وثيق .

كانت قضية المعنى والاختلاف في تحديده سببا هاما من أسباب اختلاف الفقهاء في الفروع حتى صار منهم المالكي والشافعي والحنبلي والحنفي وغير ذلك ، وكانت سببا من أسباب اختلافهم في أصول الدين حتى صار منهم الأشعري والجبري والقدري والمشبه والجهمي ومن شيعتهم الزيدي والرافضي وغير ذلك ، وقد أدرك أحد اللغويين القدماء خطورة قضية المعنى وخطورة الاختلاف بين المذاهب الإسلامية فحاول أن يلم بأطراف القضية ويحصر أسباب الخلاف فكان لصنفها أسبابا تتصل بقضية المعنى ، يقول : « إن الخلاف عرض لأهل ملتنا من ثمانية أوجه ، كل ضرب من الخلاف متولد منها ومتفرع عنها ، الأول منها : اشتراك الألفاظ والمعاني ، الثاني : الحقيقة والمجاز ، الثالث : الإفراد والتركيب ، الرابع : الخصوص والعموم ، الخامس : الرواية والنقل ، السادس : الاجتهاد فيما لا نص فيه ، السابع : الناسخ والمنسوخ ، الثامن : الإباحة

والتوسيع »(١)، فهذه أسباب ثمانية للاختلاف، الأربعة الأولى منها تتصل بقضية المعنى:

كان الأصوليون (علماء أصول الفقه) أكثر الطوائف الإسلامية عناية بدراسة المعنى، وكان عنايتهم فى ذلك تفوق عناية اللغويين فضلا عن كونها البلاغيين أصحاب علوم المعانى والبيان والبديع، ولكل بيئة خصائصها المميزة فى الدرس.

و «المعنى» عند الأصوليين ليس عرفيا ولا اجتماعيا، وإنما هو عقلى فنى لاصلة له بالعرف العام وإن اتصل بعرف خاص هو عرف الأصوليين أو عرف المناطقة (٢). ولكن ذلك لايعنى — فى نظرنا — عدم إدراكهم للعناصر غير اللغوية التى يستعان بها فى تحديد المعنى والتى تتمثل فى عناصر «سياق الحال» أو «الموقف الكلامى» فلهم نصوص وإشارات تدل على إدراكهم لذلك.

لقد اتجه الفقهاء إلى أن يجعلوا اللغة علمية أى محددة الدلالة واضحتها حتى يمكن لهم استنباط الأحكام منها، واللغة العلمية كما يحددها التهانوى «مثلها الأعلى تجريد الألفاظ من شوائب التشخيص، وتخليصها من آثار الانفعال التى علقت بها منذ الوضع الأول، ثم تحديد دلالاتها فى نطاق الاصطلاح المتعارف عليه بين أهل العلم» (٣).

---

(١) ابن السيد البطليوسى: الانصاف فى التنبيه على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين فى آرائهم ص ١٠، ١١.

(٢) د. تمام حسان: اللغة العربية: معناها ومبناها ص ٢١.

(٣) التهانوى: كشاف اصطلاحات الفنون: المقدمة.

والإنصاف يقتضي منا أن نذكر ما تنبه إليه الأصوليون من وجود وظيفة اجتماعية للغة فالإسنوي يذكر أن « سبب الوضع أن الإنسان مدني بالطبع أى لابد فى بقائه من التمدن ، أى اجتماعه مع بنى النوع ، إذ هو لا يستقل بما يحتاج إليه فى المعاش والغذاء واللباس والمسكن والسلاح إبقاء للبدن وصونا له عن الحر والبرد والاعتداء من السباع ، بل هى لا تتحقق إلا بالتعارف والتعاون ... ولم يكن بد فى ذلك من تعريف بعضهم بعضا ما فى ضمائرهم ، وكان المفيد لذلك إما اللفظ أو الإشارة ... وكان اللفظ أفيد من الإشارة » (١) .

وقضية وضعية اللغة وعرفيتها التى يتناولها الأصوليون تشهد إلى إدراكهم لتطور اللغة تبعا لتطور المجتمع وتغيره ، ولابد من الوقوف على طبيعة هذا التطور ومراحله تمهيداً للتحليل الأصيـــل للنص حتى يمكن تحديد مفهومه الواضح (٢) .

ولا يتسع المقام هنا لاستقصاء ما يتناوله الأصوليون فى مقدماتهم اللغوية من أبحـــاث تتصل بالمعنى ، أفاد منها ابن القيم وهى أبحاث متميزة عما قام به اللغويون فى مواضع كثيرة ، وعنايتهم بدراسة المعنى تفوق عناية اللغويين .

ونلاحظ على ابن القيم أنه لم يستقص الأبحاث التى اعتاد الأصوليون أن يتناولوها فى كتبهم وإنما تناول بعض القضايا ، وأدلى فيها بدلوه ، ويتضح لنا ذلك من مقارنة ما خلف فى كتابيه : «إعلام الموقعين» و «بدائع الفوائد» ببعض

---

(١) الاسنوى : نهاية السول لمنهاج الوصول فى علم الأصول ج ١ ص ١٦٤ . (مطبعة صبيح)

(٢) الغـزالى : المستصفى : (تقسيم الأسـماء إلى وضعيـة وعرفيـة) ج ١ ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

كتب الأصوليين كالمستصفى للغزالى والإحكام للآمدى، بيد أن ما خلفه ابن القيم ينم عن منهج أصيل متميز فى دراسة المعنى سنعرض له فى ختام هذا الفصل بعد أن نتناول بعض قضايا المعنى التى أدلى فيها بدلوه مقارنين جهوده وآراءه بآراء غيره من الدارسين ومواقفهم .

العام والخاص

قسم الأصوليون الألفاظ من حيث دلالتها إلى أقسام كثيرة ، فمن حيث الوضع هناك الخاص والعام والمشترك ، ومن حيث الاستعمال هناك الحقيقة والمجاز ، ومن حيث الوضوح تقسم الألفاظ إلى الجلى والغامض وهذا الأخير ينقسم بدوره إلى متشابه ومشكل ومجمل وخفى ، والواضح ينقسم إلى ظاهر ونص ومفسر ومحكم ، ومن حيث القصد هناك دال بالعبارة أو بالإشارة أو بالفحوى أو بالاقتضاء ، وسنكتفى مما ذكرنا بالحديث عن العام والخاص :

أدرك الأصوليون فى هذا الموطن أن الألفاظ العامة تتجه إلى التخصيص فى قولهم المشهور : (ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص) وفى هذا الاتجاه ذهب أحد علماء الغرب وهو بريل Breal فى كلامه عن تحديد المعنى إلى أن التطور الطبيعى يكون من الاتساع إلى التضييق ، أما الطريق المضاد وهو توسيع المعنى فانه يوجد بدرجة قليلة ، وحيثما وجد فهو مرتبط بأحداث تاريخية (١) . والتقسيم المنطقى للتغير الدلالى تقسيم ثلاثى فهناك توسيع للمعنى ، وتضييق له ، وانتقال من معنى إلى آخر ، ومع بساطة هذا التقسيم وشموله يتعرض لنقد بعض اللغويين (٢) .

---

(1) A.S. Diamond : The history and origin of language p; 175

(٢) استيفن أولمان : دور الكلمة فى اللغة ص ١٦٥ — ١٦٦ (ترجمة د. كمال بشر) .

وهناك وسائل كثيرة يمكن بها تخصيص العام أو تعميم الخاص ، وقد عني ابن القيم ببيان أن ما نسميه بالموقف الكلامى أو سياق الحال قد يكون مخصصاً للعام أو معمما للخاص ، فالموقف الكلامى - عنده - أهم وسائل تحديد المعنى والوصول إليه ، فنحن نفهم من قوله تعالى : (ولا تقل لهما أف) وهو خاص، نفهم منه معنى عاماً وهو إرادة النهى عن جميع أنواع الأذى بالقول والفعل وإن لم ترد نصوص أخرى بالنهى عن عموم الأذى (فمن عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتباع مراده ، والألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنما هى أدلة يستدل بها على مراد المتكلم ، فإذا ظهر مراده ووضح بأى طريق عمل بمقتضاه سواء كان باشارة أو كتابة أو بإيماءة أو دلالة عقلية، أو قرينة حالية ، أو عادة له مطردة لا يخل بها) (١) .

هذا القول وغيره يصور لنا منهج ابن القيم فى دراسة المعنى والذى يتفق مع ما نادى به فيرث ، فابن القيم يرى - هنا - أن النص وحده لا يدل على المعنى وإنما لا بد من تلمس الأدلة الأخرى التى تمثل ما نسميه بالموقف الكلامى بعناصره المختلفة ، هذا الموقف بما فيه من دراسة لشخصية المتكلم وظروف الكلام التى أشرنا إليها يعد أهم وسائل تحديد المعنى عند ابن القيم .

وما يحدث بالنسبة لتعميم الخاص يحدث فى عكسه (فإذا دعى إلى غداء فقال : والله لا أتغذى ، أو قيل له : (نم) فقال : والله لا أنام ، أو (أشرب هذا الماء) فقال (والله لا أشرب) وهذه كلها ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التى يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يرد النفى العام إلى آخر العمر) (٢) .

---

(١) ابن القيم : أعلام الموقعين جـ ١ ص ٢١٨ .

(٢) ابن القيم : أعلام الموقعين جـ ١ ص ٢١٨ .

وقد اختلف الاصوليون فى وجود ألفاظ فى اللغة تدل على العموم فذهب الشافعى والمعتزلة وكثير من الفقهاء إلى دلالة بعض الصيغ على العموم مثل (أى) فى الجزاء والاستفهام ، والجموع المعرفة إذا لم يكن عهد ، والمنكرة نحو (رجال ومسلمون) ، والأسماء المؤكدة لها مثل كل وجميع ، واسم الجنس إذا دخله (ال) لغير العهد كالرجل والدرهم ، والنكرة المنفية وهناك ألفاظ عامة فيمن يعقل مثل (من) فى الجزاء والاستفهام ، وعكسها مافهى عامة فيما لا يعقل فى الجزاء والاستفهام إلى غير ذلك (١) .

وقد خالف المرجئة فى ذلك فذهبوا إلى أن العموم لا صيغة له فى لغة العرب ، ومن الاصوليين من خالف فى الجمع المنكر والمعرف واسم الجنس إذا دخله (ال) وهو مذهب أبى هاشم ، ونقل عن الأشعرى قولان أحدهما القول بالاشتراك بين العموم والخصوص ، والآخر الوقف وهو عدم الحكم بشىء مما قيل فى العموم أو الخصوص أو الاشتراك بينهما (٢) .

وقد أيد ابن القيم رأى جمهور الفقهاء فى وجود هذه الصيغ للعموم ، واحتج لها بآيات من القرآن الكريم توضح مجيئها للعموم ، فالنكرة فى سياق النفى تعم كما فى قوله تعالى : (ولا يظلم ربك أحداً) ، وفى سياق الاستفهام كما فى قوله تعالى (هل تعلم له سمياً) و « ال » لغير العهد تفيد العموم كما فى قوله تعالى : « إن الإنسان لفى خسر ... » ... إلى آخر صيغ العموم المذكورة (٣) .

واللغويون يتناولون العام والخاص فى معاجم المعانى ، فهناك ألفاظ عامة

---

(١) الآمدى . الاحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) الآمدى . الاحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٧ .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ٢ ، ٣ .

باقية على عمومها يعتقدون لها ما يسمى بالكليات نحو كل ما علاك فأظلك فهو سماء ، وكل أرض متسوية فهى صعيد ، والنوع الثانى ما وضع فى الأصل عاما ثم خص فى الاستعمال ببعض أفراده فالرث أصله الخسيس ثم خص بالملابس ، وهناك الخاص الذى تحول إلى عام مثل « الورد » أصله اتيان الماء ثم صار أتيان كل شىء ورداً ، وهناك ما وضع عاماً واستعمل خاصاً ثم أفرد لبعض أفراده اسم يخصه كالبغض لفظ عام والفرك بين الزوجين خاص ، والنظر إلى الأشياء عام ، والشيم للبرق خاص ، والقسم الأخير ما وضع خاصا وبقى على خصوصه كالتتابع ومعناه التهافت ولا يستعمل إلا فى الشر (١) .

وما يذكره اللغويون هو ما يعرف عند الفقهاء بالتعميم والتخصيص العرفى ، وقد يعم اللفظ أو يخصص عن طريق الشرع ، كالحج الذى أصله فى اللغة القصد وخصص فى الشرع بالعبادة المعروفة وقد ذكر ابن القيم أن « الشارع يتصرف فى الأسماء اللغوية بالنقل تارة ، وبالتعميم تارة ، وبالتخصيص تارة ، وهكذا يفعل أهل العرف » (٢) .

حدود الدلالة

لا بد عند الأصوليين من وضع حد لكل اسم علق الشارع عليه الحل والحرمة ، بحيث لا يدخل فى الحد غير موضوعه ولا يخرج منه شىء من موضوعه .

ويختلف الأصوليون فيما بينهم فى توسيع مدلول اللفظ وتضييقه ، ونلاحظ

---

(١) نقل السيوطى فى المزهر أمثلة لهذا المبحث وقسمه إلى خمسة أقسام : المزهر فى علوم اللغة ج ١ ص ٤٢٦–٤٤٩

(٢) إعلام الموقعين ج ٢ ص ١٥٤

أن القائلين بالقياس المعتمدين عليه أصلا من أصول الاستنباط يميلون إلى تضييق مدلولات الألفاظ ، لأنهم يستطيعون استنباط الحكم الذى لا تسعفهم فيه النصوص عن طريق القياس الذى يتحد فيه الفرع المقيس مع الأصل المقيس عليه فى علة جامعة هى مناط الحكم . فمتى وجدت العلة وجد الحكم ، وهذا الاتجاه يبدو واضحا ـ بصفة خاصة ـ عند الحنفية والشافعية .

أما أهل الظاهر الذين ينكرون القياس ، والحنابلة الذين لا يعتمدون عليه إلا فى الضروره فإنهم يتجهون إلى توسيع الدلالة حتى تفى النصوص بأحكام الحاجات العمليه المتطورة المتجددة فضلا عن الأحكام التعبديه دون حاجة إلى القياس .

وابن القيم يتجه هذا الاتجاه الأخير الذى يميل إلى توسيع الدلالة ، ولذلك يعنى ببحث الحدود اللغوية والشرعية والعرفية للألفاظ ، فمن الألفاظ ماله حد فى اللغة كالشمس والقمر والبحر والليل والنهار ولا يجوز أن نتعدى حدودهما فى الوضع اللغوى ، ومنها ماله حد فى الشرع كالصلاة والصيام والحج والزكاة ، وحكمها فى تناولها لمسمياتها الشرعية كحكم النوع الأول فى تناوله لمسماه اللغوى ونوع ثالث له حد عرفى لم يأت الشرع بغيره كالسفر والمرض المبيح للفطر ، وهذا النوع فى تناوله لمسماه العرفى كالنوعين الآخرين فى تناولهما لمسماهما (١) .

ويخلص ابن القيم من بحث حدود الدلالة إلى أن « معرفة حدود هذه الأسماء ومراعاتها مغن عن القياس غير محوج إليه ، وإنما يحتاج إلى القياس من قصر فى هذه الحدود ، ولم يحط بها علما ، ولم يعطها حقها من الدلالة » (٢) .

---

(١) إعلام الموقعين جـ١ ص٢٦٦ ، ٢٦٧

(٢) إعلام الموقعين جـ١ ص٢٦٧

إن هذا الاتجاه نحو توسيع دلالات الألفاظ واضح عند ابن القيم وهو إحدى سمات منهجه المميزة فى دراسة المعنى ؛ فهو يـــرى أن اسم الخمر شرعاً يتناول كل مسكر لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر » هذا الحد يغنى عند تحريم غير المعتصر من العنب بطريق القياس ، لأنه ـ عنده ـ محرم بالنص وكذلك لفظ السارق يعم عنده نباش القبور فليس قطع يد النباش عن طريق القياس ـ كما يقول أصحاب المذاهب ـ وإنما عن طريق النص لأن مدلول لفظ السارق يشمل النباش (١) .

وينتقد ابن القيم موقف الفقهاء الذين ضيقوا حد « البينة » فجعلوا اللفظ مقصوراً على الشاهد ، بينما يرى هو أن مدلول اللفظ أوسع من ذلك ، وأن البينة تشمل كل ما يبين الحق من شاهد أو يمين مردودة ، أو دلالة حال ، أو وصف يبين الحق كما فى اللقطة ، أو غـــير ذلك ، وليست مقصورة على الشاهدين كما يذهب كثير من الفقهاء المقلدين ، ومن أمثلة البينة التى يقوم بها الحد الحبل فى الزنا ، والرائحة والقىء فى حد الخمر .

وليس التوسع الدلالى مقصوراً ـ عنده ـ على الألفاظ التى علق الشارع عليها أحكاما معينة وإنما هو اتجاه عام عنده فى دراسة المعنى ، فهو يخالف معظم الأصوليين والبلاغيين الذين رأوا فى لفظ « القـــرية » مجازا فى قوله تعالى : « واسأل القرية » وقد رووا فيها محذوفا هـــو المضاف فالتقدير « واسأل أهل القرية » ذلك أنهم قصروا مدلول اللفظ على المكان الذى به المساكن المجتمعة أما ابن القيم فيرى أن مدلول اللفظ فى اللغة أوسع من ذلك وأنه يطلق « على السكان تارة وعلى المسكن تارة بحسب سياق الكلام وبساطه ... فلا إضمار فى

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦٧

ذلك ولا حذف فتأمل هذا الموضع الذى خفى على القوم ، (١) .

ولكى يدعم ابن القيم مسلكه فى بيان دلالات الألفاظ قسم الدلالة باعتبار المتكلم والسامع إلى قسمين : حقيقية وإضافية ، فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته وهذه الدلالة لا تختلف ، والاضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه وجودة فكره ، وصفاء ذهنه ، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف اختلافا متباينا بحسب تباين السامعين فى هذه الأمور (٢) .

وضرب ابن القيم أمثلة لتفاوت مراتب الصحابه ، واختلافهم أحيانا فى فهم النصوص ، وكيف أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يوجه بعضهم إلى الفهم الصحيح ، وخلص إلى تقرير « تفاوت الناس فى مراتب الفهم ، وأن منهم من يفهم من الآية حكما أو حكمين ، ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر من ذلك ومنهم من يقتصر فى الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيمائه وإشارته وتنبيهه واعتباره ، وأخص من هذا وألطف ضمه إلى نص آخر متعلق به فيفهم من اقترانه به قدراً زائداً على ذلك اللفظ بمفرده » (٣) .

وابن القيم يحاول استنادا على الفكرة السابقة أن يؤيد اتجاهه الذى يسير فيه نحو التوسع الدلالى للألفاظ والنصوص ، ويتهم المضيقين فى الدلالات بأنهم لم يفهموا الألفاظ والنصوص فهما صحيحا وأن مرتبتهم فى ذلك أدنى من مرتبة الذين يستطيعون أن يستخلصوا من النص أحكاما كثيرة بعد فهمه بإيمائه وسياقه وإشارته وتنبيهه واعتباره ، وعلى هذا الأساس يرى أن النصوص قد بينت

---

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٥

(٢) : إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٥٠ ، ٣٥١

(٣) إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٥٤

بدلالاتها مسائل مما اختلف فيه السلف ، كما أنها أغنت عن القياس لأن مفهومها يعطى الحكم دون حاجة إلى استنباطه فى بعض الأفراد بطريق القياس ، يقول : « إن النصوص محيطة بأحكام الحوادث ، ولم يحلنا الله ورسوله على رأى ولا قياس بل قد بين الأحكام كلها والنصوص كافية وافية بها ، والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص ، فهما دليلان الكتاب والميزان وقد تخفى دلالة النص أو لا تبلغ العالم فيعدل إلى القياس ، ثم قد يظهر موافقا للنص فيكون قياسا صحيحا ، وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسداً » (١) .

واتجاه التوسع فى دلالة النص يبدو واضحا عند الظاهـــرية الذين يمثلهم ابن حـــزم فى كتبه التى أنكر فيها القياس إنكاراً تاما وهم يغالون فى اتجاههم مغالاة بعيدة جعلت ابن القيم يتحفظ فى السير معهم ويصرح بأنه لا يوافقهم موافقة تامة لأن هنالك من الحـالات ما لا يمكن استنباط الحكم فيه عن طريق النص بل لا بد من الاعتماد على القياس ، فمثلا نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر يقاس عليه بيـــع العنب بالزبيب ، والتحريم ثبت بالقياس ولا يمكن للنص أن يثبته ، وفى قوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ، فإن طلقهـا فلا جناح عليهما أن يتراجعا » أى إن طلقهـا الثانى فلا جناح عليها وعلى الزوج الأول أن يتراجعا ، هـــذه الصورة يقاس عليها مفارقة الزوج الثـانى بموت أو خلع أو فسخ ويكون نفس الحكم ، وقـد ثبت فى هذه الحالات بالقياس لا بالنص (٢) .

---

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٣٧

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

منهج ابن القيم فى دراسة المعنى

ينقسم الأصوليون بصفة عامة بصدد تناول النصوص الشرعية إلى قسمين رئيسيين : أولهما يسمى أصحابه بأهل الرأى أو بأصحاب المقاصد وهم يضعون أمامهم الهدف التشريعى وهو الحفاظ على مصالح العباد ، ومراعاة الأساسيات المعروفة من حفظ النفس والمال . إلى آخره ، ولا يتمسكون بحرفية الألفاظ ، وإنما يراعون مقصود الشارع ومراده ، ويعولون على المقتضى الكلى العام للتشريع . والقسم الآخر يعرف أصحابه بأهل الظاهر الذين يلتزمون بحرفية معنى الألفاظ ، ويذهبون إلى أن الشريعة إنما أتت بتلك النصوص لابتلاء المكلفين أيهم أحسن عملا .

ويحاول الأصوليون بحثاً عن الدلالة وضبطها لاستنباط الحكم الصحيح أن يتناولوا الدلالة للفظة المفردة ، ثم ينظرون فى دلالة اللفظة مستعملة فى التراكيب وما يتوارد عليها من تغيرات ، وما يظللها من مفاهيم ، وهم فى ذلك - لا سيما أصحاب المعانى - يحاولون أن يترسموا قصد الشارع ومراده .

وابن القيم يعد واحـــداً من أصحاب المقاصد الذين ينظرون إلى النص مراعين فى تحديد معناه قصد الشارع ومراده ، ولذلك عنى بتقسيم الدلالة إلى حقيقية وإضافية ، فقصد الشارع ومـــراده بما هو متكلم أمر ثابت لا يتغير والاستدلال على مقاصد الشارع ممكن بوسائل كثيرة فينبغى معرفة المقاصد بما هى مـــراد المتكلم ثم تحديد المعنى تبعا لها ، أما فهم الناس بما هم مستمعون لخطاب الشارع فيتفاوت بحسب حظوظهم من جودة الفكر وصفاء الذهن وإتقان اللغة . . وغير ذلك .

إن المعنى عند ابن القيم ليس مجرد علاقة ذهنية بين اللفظ والصورة الذهنية

للشيء ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في الموقف المعين .

إن ابن القيم بهذا يتفق مع فيرث الذي عرضنا منهجه آنفا فهو يقسم الألفاظ بالنسبة لمقاصد المتكلمين إلى أقسام ثلاثة . أحدها تظهر فيه مطابقة القصد للفظ ، وهذا الظهور يعرف من الكلام و « ما يقترن به من القرائن الحالية واللفظية ، وحال المتكلم به وغير ذلك » (١) . والقسم الثاني ما يظهر أن المتكلم لم يرد معناه ويدخل فيه كلام المكره ، والنائم ، والمجنون ، والسكران وكذلك المعرض والمورى والملغز والمتأول ، والقسم الثالث ماهو ظاهر في معناه ويحتمل إرادة المتكلم له وإرادته لغيره ، ولا دلالة له على واحد من الأمرين (٢) .

المعنى - عنده - لا يتحدد بمجرد النظر في العبارة أو حتى عن طريق تحليلها لغويا وإنما لا بد من استصحاب الموقف الكلامي بعناصره المختلفة وهذا ما يقوله اللغويون المحدثون وعبر عنه ابن القيم وقصده وإن كان بغير مصطلحاتهم لكننا ينبغي أن ننظر في الأمور إلى جوهرها وحقيقتها وينبغي ألا ننخدع بظاهر الألفاظ .

ويهاجم ابن القيم الذين يقفون عند ظواهر النصوص ولا يتجاوزونها إلى المقاصد قائلا : « وما مثل من وقف مع الظواهر والألفاظ ، ولم يراع المقاصد والمعاني إلا كمثل رجل قيل له : لا تسلم على صاحب بدعة ، فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه ، أو قيل له : اذهب فاملأ هذه الجرة فذهب فملأها ثم تركها على الحوض وقال : لم تقل ايتني بها ... ويلزم من وقف مع الظواهر

---

(١) إعلام الموقعين جـ ٣ ص ١١٩

(٢) إعلام الموقعين جـ ٣ ص ١٢٠

والألفاظ أن لا يحد من فعل ذلك بالخمر ، وقد أشار النبى صلى الله عليه وسلم إلى أن من الأمة من يتناول المحرم ويسميه بغير اسمه » (١) .

السياق :

وإذا كان المعنى — عند فيرث — لا يتحدد تحليل النص لغويا وإنما يقتضى استصحاب سياق الحال فقد عنى ابن القيم ببيان أهمية السياق فى تحديد المعنى ، فالألفاظ عنده « لم تقصد لذواتها ، وإنما هى أدلة يستدل بها على مراد المتكلم فإذا ظهر مراده ووضح بأى طريق عمل بمقتضاه سواء كان بإشارة أو كتابة أو بإيماءة أو دلالة عقلية أو قرينة حالية ، أو عادة له مطردة لا يخل بها » (٢) .

وما ذكره ابن القيم هـــو عناصر السياق التى يستعان بها فى الوصول إلى المعنى .

والعناية بالسياق وسيلةالوصول إلى المعنى وتحديده تتمثل فى قول ابن القيم: « السياق يرشد إلى تبيين المجمل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط فى نظره ، وغالط فى مناظرته فانظر إلى قوله تعالى : « ذق إنك أنت العزيز الكريم » كيف تجد سياقه يدل أنه الذليل الحقير » (٣) .

إن إجلاء المعنى على المستوى الوظيفى (الصوتى والصرفى والنحوى) ، وعلى المستوى المعجمى فوق ذلك لا يعطينا إلا المعنى الحرفى أو معنى ظاهر النص ،

(١) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢٧
(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٨
(٣) بدائع الفوائد ج ٤ ص ٩ ، ١٠

وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعى والتاريخى ، معزول تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية (١) .

هناك فرق بين المعنى المقالى الذى يعتمد على المعنى الوظيفى والمعجمى ويشمل القرائن المقالية فحسب ، وبين المعنى المقامى أو السياقى الذى يضيف إلى ما تقدم ظروف أداء المقال أو ما يسمى بقرائن الحال (٢) .

لقد تنبه ابن القيم إلى هـــذه الحقائق ، وأشـــار إليها فى ثنايا كتبه إشارات كثيرة تنم عن فهمه وإدراكه لها ، وطبقها فى دراسته للنصوص تطبيقا رائعا ، وبين كيف يختل المعنى اختلالا واضحا إذا صرفنا النظر عن قرائن سياق الحال .

التحليل اللغوى :

عنى ابن القيم فيما تناوله من نصوص بتحليلها تحليلا لغويا يستثمر نتائجه فى الوصول إلى المعنى بالاضافة إلى قرائن السياق وعناصر الموقف الكلامى المختلفة ، ولكنا لا نزعم أنه حلل جميع النصوص على جميع مستويات الدرس اللغوى وإنما كان يكتفى بالتحليل النحوى فى بعض الأحيان وينوعى التحليل النحوى والصرفى فى أحيان أخرى ، ويضيف إلى ذلك تحليلا معجميا فى بعض المواضع .

وقد بينا — فى حديثنا عن الاعراب — كما أشارنا فى مواضع سابقة إلى عنايته بالوصول إلى المعنى فى جميع النصوص التى تناولها بالتحليل ، وبينا كيف أن استخدامه لقرائن السيـاق أو مايسمى بعناصر الموقف الكلامى كان

(١) د. تمام حسان : اللغة العربية . معناها ومبناها ص٣٣٧ ، ٣٣٨

(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣٩

بعينه فى تحديد المعنى ، وكان تحديد المعنى بعينه بالتالى فى التحليل والتوجيه وجهة سليمة ، ونفى الاحتمالات التحليلية التى لا تتفق مع المعنى .

إن خير مثال — فضلا عما قدمنا — يوضح لنا منهج ابن القيم فى التحليل بغية الوصول إلى المعنى يتمثل فى تناوله لقوله تعالى : « اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » .

لقد بسط الكلام فيها وقسمه على طريقته إلى عشرين مسألة :

« أحدها : مافائدة البدل فى الدعاء والداعى مخاطب لمن لا يحتاج إلى البيان ، والبدل القصد به بيان الاسم الأول . الثانية : مافائدة تعريف (الصراط المستقيم باللام وهلا أخبر عنه بمجرد اللفظ دونها كما قال : « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم » ، الثالثة : مامعنى الصراط ؟ ومن أى شىء اشتقاقه ؟ ولم جاء على وزن (فعال) ؟ ، ولم ذكر فى أكثر المواضع فى القرآن بهذا اللفظ وفى سورة الأحقاف ذكر بلفظ (الطريق) فقال (يهدى إلى الحق وإلى طريق مستقيم) ؛ الرابعة : ما الحكمة فى إضافته إلى قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم) بهذا اللفظ ولم يذكرهم بخصوصهم فيقول صراط النبيين والصديقين فلم عدل إلى لفظ المبهم دون المفسر ؟ الخامسة : ما الحكمة فى التعبير عنهم بلفظ (الذى) مع صلتها دون أن يقال : المنعم عليهم وهو أخصر كما قال : (المغضوب عليهم) وما الفرق ؟ • السادسة : لم فرق بين المنعم عليهم والمغضوب عليهم فقال فى أهل النعمة (الذين أنعمت) وفى أهل الغضب (المغضوب) بحذف الفاعل ، السابعة : لم قال : اهدنا الصراط المستقيم) فعدى الفعل نفسه ولم يعده بـ (إلى) كما قال تعالى : « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم) ، وقال تعالى : (واجتبيناهم وهديناهم إلى صراط مستقيم) ، الثامنة : أن قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) يقتضى أن نعمة مختصة بالأولين دون المغضوب عليهم ولا الضالين ، وهذا حجة

ان ذهب إلى أنه لا نعمة له على كافر فهل هذا صحيح أم لا ؟ التاسعة أن يقال : لم وصفهم بلفظ (غير) وهلا قال تعالى (لا المغضوب عليهم) كما قال : (ولا الضالين ... ، العاشرة : كيف جرت (غير) صفة على الموصول وهى لا تتعرف بالاضافة وليس المحل محل عطف بيان ... ، الحادية عشر : . كيف جاء (صراط الذين أنعمت عليهم) بدلا ؟ وما فائدة البدل هنا ؟ ، الثانية عشرة : إنه قد ثبت فى الحديث تفسير المغضوب عليهم بأنهم اليهود ، والنصارى بأنهم الضالون فما وجه هذا التقسيم والاختصاص ، وكل من الطائفتين ضال مغضوب عليه ، الثالثة عشرة : لم قدم « المغضوب عليهم » فى اللفظ على « الضالين » ، الرابعة عشرة : أتى فى أهل الغضب بصيغة مفعول المأخوذة من فعل ، ولم يأت فى أهل الضلال بذلك فيقال: « المضلين » بل أتى فيهم بصيغة « فاعل » المأخوذة من فعل ، الخامسة عشرة : ما فائده العطف بـ « لا » هنا ولو قيل : المغضوب عليهم والضالين لم يختل الكلام وكان أوجز ، السادسة عشرة : إذ قد عطف بها فيأتى العطف بها مع الواو المنفى نحو : ما قام زيد ولا عمرو ... وأما بدون الواو فبابها الإيجاب نحو : مررت بزيد لا عمرو فهذه ستة عشرة مسألة فى ذلك ، السابعة عشرة : هل الهداية هنا هداية التعريف والبيان أو هداية التوفيق والإلهام ؟ ، الثامنة عشرة : كل مؤمن مأمور بهذا الدعاء أمراً لازما لا يقوم غيره مقامه ولا بد منه ، وهذا إنما نسأله فى الصلاة بعد هدايته فما وجه السؤال لأمر حاصل ، وكيف يطلب تحصيل الحاصل ؟ ، التاسعة عشرة : ما فائدة الإتيان بضمير الجمع فى « اهدنا » والداعى يسأل ربه لنفسه فى الصلاة وخارجها ولا يليق به ضمير الجمع ... العشرون : ما حقيقة الصراط المستقيم الذى يتصوره العبد وقت سؤاله » (١) .

---

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٩ — ١١

إن النظرة فى هذه المسائل التى عرضها ابن القيم رءوسا الموضوعات التى يتناولها صدد النص القرآنى تكشف عن مقدرته الفائقة على التحليل اللغوى بجوانبه النحوية والصرفيه والمعجمية تحليلا يهدف إلى الوصول إلى المعنى المقصود ويعين على تحديده .

لقد استغرق هذا التحليل صفحات طوالا تدل على تمكن صاحبه فى أنواع التحليل التى تناولها ، وتدل على سلوكه منهجا واضحا فى دراسه المعنى ، ويكفينا هنا تجنبا للاطالة ان نحيل إلى هذه الدراسة القيمة التى قدمها ابن القيم والتى أردنا أن نمثل بها للتحليل اللغوى أساسا من أسس دراسة المعنى (١) .

يتضح لنا — مما قدمنا له أمثلة ومن غيره — أن ابن القيم قد تنبه فى دراسة المعنى إلى كثير ما نادى به « فيرث » وأصحابه من علماء المدرسة الاجتماعية الإنجليزية .

لقد فطن ابن القيم إلى ضرورة تحليل النص على المستويات اللغوية المختلفة وقدم فى كتابه أمثلة كثيرة لهذا النوع من التحليل كالمثال الذى سقناه آنفا ، كما نبه فى أكثر من موطن إلى أهمية سياق الحال بما يشمله من دراسة المتكلم والسامع وتناول جميع الظروف المحيطه بالكلام ، بل إنه هاجم الذين لا يراعون سياق الحال فى استنتاج المعنى وبين أن نتائج دراستهم للمعنى تكون فاسدة بل داعيه إلى السخرية فى بعض الأحيان .

ولقد عنى فى دراسته للنص ببيان نوع الوظيفة الكلامية من ثمن أو إغراء

(١) انظر ماقدمه ابن القيم فى شرح هذه المسائل التى أثارها بدائع الفوائد جـ٢ ص ١١-٤٠

أو نفى أو غير ذلك لما له من أثر فى تحديد المعنى .

كل ما هنالك من فرق بين ابن القيم وبين منهج فيرث ومدرسته يتمثل فى أن معظم النصوص التى تناولها ابن القيم نصوص مكتوبة غير حية وهى نصوص من نوع خاص فهى وحى منزل من قول الله تعالى ، ولم يفت ابن القيم فى هذه الحالة أن يبين أهمية دراسة المتكلم ، وهو فى هذا المقام الله سبحانه وتعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم ، فينبغى - عنده - على دارس النص القرآنى أن يعرف صفاته الحسنى فقد « كان الصحابة يستدلون على إذن الرب تعالى وإباحته بإقراره وعدم إنكاره عليهم فى زمن الوحى ، وهذا استدلال على المراد بغير لفظ ، بل بما عرف من موجب أسمائه وصفاته ، وأنه لا يقر على باطل حتى يبينه ، وكذلك استدلال الصديقة الكبرى أم المؤمنين خديجة بما عرفته من حكمة الرب تعالى وكمال أسمائه وصفاته ورحمته أنه لا يخزى محمدا صلى الله عليه وسلم ... وقد كانت الصحابة أفهم الأمة لمراد نبيها وأتبع له ، وإنما كانوا يدندنون حول معرفة مراده ومقصوده ، ولم يكن أحد منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعدل عنه إلى غيره البتة » (١)

فالمتكلم فى هذا المقام وهو الله تعالى ، أو نبيه صلى الله عليه وسلم ينبغى معرفة كل منهما ومعرفة صفاته ليكون ذلك معينا على تبين مراده ومقصوده ، ومن ثم على الوصول إلى المعنى الصحيح .

وسياق النص أو تحليله ليس كافيا لإدراك المعنى بل لابد من إشراك العناصر التى بيناها وقد نبه إلى ذلك ابن القيم - أيضا - صدد حديثه عن النص القرآنى إذ شرط أن يكون دارسه عارفا بطرائقه وعرفه ذلك أنه « لا يجوز أن يحمل

---

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٩

كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوى الاعرابى الذى يحتمله تركيب الكلام ، ويكون الكلام به له معنى ما »(١) ، وذلك أنه « للقرآن عرف خاص، ومعان معهودة لايناسبه تفسيره بغيرها، ولايجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه » (٢) .

تلك أهم المعالم المميزة لمنهج ابن القيم فى دراسة المعنى رأينا كيف أنه قد سبق بها كثيرا مما تناوله اللغويون المحدثون فى الغرب ، ولايتوصل إلى ذلك إلا من يعنى بحقائق الأمور وجوهرها ، ولايخدع بالظاهر الزائف لبعض المصطلحات والتقسيمات والأسماء .

---

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧ .
(٢) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧ .

بيان بأسماء المراجع

اولا : مصنفات ابن القيم

أورد فيما يلى قائمة بمصنفات ابن القيم ، راجعت منها إلى ماأثبت طبعته ، وبقية المصنفات استخلصتها من كتب التراجم والفهارس ولم يتح لى الوقوف عليها .

١ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو الفرقة الجهمية (طبع بالهند)

٢ ـ أخبار النساء (طبع بالقاهرة عام ١٣٠٧ هـ ، ١٣١٩ هـ)

٣ إعلام الموقعين عن رب العالمين (طبع أكثر عن طبعة وقد رجعت إلى الطبعة التى حققها الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ـ القاهرة ـ ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م)

٤ ـ إغاثة اللهفان فى حكم طلاق الغضبان (طبع بالقاهرة عام ١٣١٧ هـ)

٥ ـ إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٢٠ هـ)

٦ ـ أقسام القرآن (طبع بمكة عام ١٣٢١ هـ) ، وقد طبع بالقاهرة باسم : التبيان فى أقسام القرآن ـ مطبعة حجازى ١٣٥٢ هـ)

٧ ـ أمثال القرآن (ذكره ابن العماد ولم يذكره غيره)

٨ ـ بدائع الفوائد (أربعة أجزاء فى مجلدين ـ طبع بالقاهرة بإدارة الطباعة المنيرية طبعة بدون تاريخ)

٩ ـ بطلان الكيمياء من أربعين وجها (ذكر ابن العماد أنه مجلد ولم يذكره

غيره ، والكيمياء تعنى — عند القدماء — ذلك الذى يزعم أهله قدرتهم على تحويل بعض المعادن أو المواد إلى ذهب ، وقد أنكره كثير من الفقهاء لأنه يشبه السحر والطلاسم ويخدع به العوام .

١٠ — بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل (ذكر ابن العماد أنه فى مجلد)

١١ — التحرير فيما يحل ويحرم من لباس الحرير (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

١٢ — تحفة المودود فى أحكام المولود (ذكر ابن العماد أنه مجلد لطيف)

١٣ — تفضيل مكة على المدينه (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

١٤ — تهذيب سنن أبى داود وإيضاح مشكلاته والكلام على مافيه من الأحاديث المعلولة (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

١٥ — جلاء الأفهام فى الصلاة والسلام على خير الأنام (القاهرة - إدارة الطباعة المنيرية - ١٣٥٧ هـ)

١٦ — جوابات عابدى الصلبان وأن ماهم عليه دين الشيطان (ذكره ابن العماد)

١٧ — الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى (طبع بالقاهرة عام ١٣٢٢ وطبع غير هذه الطبعة)

١٨ — حادى الأرواح إلى بلاد الأفراح (القاهرة عام ١٣٢٦ هـ)

١٩ — حكم إغمام هلال رمضان (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٢٠ — حكم تارك الصلاه (القاهره ١٣٢٢ هـ)

٢١ — الداء والدواء (ذكر ابن العماد أنه مجلد ، وذكره الشوكانى)

٢٢ — رفع اليدين فى الصلاة (ذكر ابن العماد أنه مجلد ، وذكره ابن حجر والشوكانى)

٢٣ — الروح (مطبوع بحيدر آباد عام ١٣١٨ هـ ، ١٣٢٤ هـ)

٢٤ — روضة المحبين ونزهة المشتاقين (مطبعة الترقى - القاهرة ١٣٤٩ هـ)

٢٥ — زاد المسافرين إلى منازل السعداء فى هدى خاتم الأنبياء (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٢٦ — زاد المعاد فى هدى خير العباد (طبع أكثر من مرة ، والطبعة التى رجعنا إليها تقع فى أربعة أجزاء — المطبعة المصرية ومكتبتها — القاهرة طبعة بدون تاريخ)

٢٧ — الشافية الكافية فى الانتصار للفرقة الناجية (مكتبة المنار - القاهرة ١٣٢٢ هـ)

٢٨ — شرح أسماء الكتاب العزيز (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٢٩ — شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (طبع أكثر من طبعة — وقد رجعنا إلى طبعة مصورة لطبعة القاهرة عام ١٣٢٣ هـ ، قامت بها مكتبة الرياض الحديثة)

٣٠ — الصراط المستقيم فى أحكام أهل الجحيم (ذكر ابن العماد أنه مجلدان)

٣١ — الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ذكر ابن العماد أنه مجلدان ، وقد ذكره ابن حجر والشوكانى)

٣٢ — الطاعون (ذكر ابن العماد أنه مجلد لطيف)

٣٣ — الطب النبوى (المطبعة العلمية ١٩٢٧ م)

٣٤ — الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية (مطبعة المؤيد — القاهرة — ١٣١٧ هـ)

٣٥ — طريق الهجرتين وباب السعادتين (إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة ١٣٥٧ هـ)

٣٦ — عقد محكم الأحقاء بين الكلم الطيب والعمل الصالح المرفوع إلى رب السماء (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٣٧ — الفتح القدسى والتحفة المكية (ذكره ابن العماد)

٣٨ — الفرق بين الخلة والمحبة ومناظرة الخليل لقومه (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٣٩ — الفروسية الشرعية النبوية (مطبعة الأنوار — القاهرة — ١٣٦٠ هـ ١٩٤١ م)

٤٠ — فضل العلم (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٤١ — كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان (الطبعة الأولى مطبعة السعادة — القاهرة ١٣٢٧ هـ)

٤٢ — مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (الطبعة الأولى مطبعة المنار بالقاهرة ، وهو شرح منازل السائرين للهروى)

٤٣ — مسائل ابن تيمية التى جمعها ابن القيم (مكتبة المنار القاهرة ١٣٢٢ هـ)

٤٤ — المسائل الطرابلسية (ذكر ابن العماد أنه مجلدان)

٤٥ — مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (نشر مكتبة المتنبى مطبعة الإمام بالقاهرة طبعة حديثة عام ١٩٧٦)

٤٦ — نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٤٧ — نكاح المحرم (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٤٨ — نور المؤمن وحياته (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٤٩ — هداية الحيارى من اليهود والنصارى (طبع بهامش كتاب الفارق بين المخلوق والخالق لعبد الرحمن زاده ـ القاهرة مطبعة الموسوعات عام ١٣٢٢ هـ)

ثانيا : المراجع العربية والمترجمة

الآمدى (سيف الدين أبو الحسن على بن أبى على بن محمد الآمدى المتوفى عام ٦٣١ هـ)

١ — الإحكام فى أصول الأحكام (الناشر مكتبة ومطبعة محمد على صبيح ـ القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م)

إبراهيم مصطفى

٢ ـ إحياء النحو (طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٥١م)

ابن الأنبارى (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبى سعيد المتوفى عام ٥٧٧ هـ

٣ ـ الإغراب فى جدل الإعراب (تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى ـ مطبعة الجامعة السورية ـ دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م)

٤ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (تحقيق

بمحمد محيى الدين عبد الحميد ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة الاستقامة ـ القاهرة ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م)

٥ ـ لمع الأدلة فى أصول النحو (تحقيق الاستاذ سعيد الأفغانى ـ مطبعة الجامعة السورية ـ دمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م)

ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس الحنفى المصرى المتوفى عام ٩٣٠هـ)

٦ ـ بدائع الزهور فى وقائع الدهور المعروف بتاريخ مصر (الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق . القاهرة ١٣١١ ، ١٣١٢هـ)

ابن جنى (أبو الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢هـ)

٧ ـ الخصائص (تحقيق الاستاذ محمد على النجار طبع دار الكتب المصرية صدر الجزء الأول فى عام ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م والجزء الثانى عام ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م والجزء الثالث عام ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م)

ابن حجر العسقلانى (شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلانى المتوفى عام ٨٥٢هـ)

٨ ـ الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة (تحقيق محمد سيد جاد الحق طبع دار الكتب الحديثة)

ابن حزم (أبو محمد على بن حزم الأندلسى الظاهرى المتوفى عام ٤٥٦هـ)

٩ ـ الإحكام فى أصول الأحكام (طبع على نفقة مكتبة الخانجى مطبعة السعادة القاهرة الطبعة الأولى صدرت أجزاؤه فى الفترة ما بين ١٣٤٥هـ ١٣٤٧هـ)

١٠ ملخص إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل (تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى ـ مطبعة جامعة دمشق ـ ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م)

ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون المتوفى بالقاهرة عام ٨٠٨هـ)

١١ — المقدمة (طبعة دار الشعب بالقاهرة)

ابن دقماق (إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي المصري المتوفى عام ٨٠٩ هـ)

١٢ — الانتصار لواسطة عقد الأمصار (الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية - القاهرة - ١٣٠٩ هـ)

ابن السيد البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي الأندلسي المتوفى عام ٥٢١ هـ)

١٣ — الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم (طبع بمطبعة الموسوعات بباب الخلق - القاهرة — ١٣١٩ هـ)

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل المتوفى عام ٧٦٩ هـ)

١٤ — شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر المكتبة التجارية - الطبعة الثانية عشرة . صفر ١٣٨١ هـ - يولية - ١٩٦١ م)

ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي المتوفى عام ١٠٨٩ هـ)

١٥ — شذرات الذهب في أخبار من ذهب (المكتب التجاري للطباعة والنشر ببيروت)

ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى عام ٣٩٥ هـ)

١٦ — الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (الناشر : المكتبة السلفية - القاهرة - ١٣٢٨ هـ)

ابن كثير (أبو الفدا عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى عام ٧٧٤ ﻫ)

١٧ — البداية والنهاية (الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٥١ﻫ - ١٩٣٢ م)

ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك المتوفى بدمشق عام ٦٧٢ﻫ)

١٨ — تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٣٨٨ ﻫ - ١٩٦٨ م)

ابن مضاء القرطبى (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد)

١٩ — الرد على النحاة (تحقيق الدكتور شوقى ضيف ، الناشر : دار الفكر العربى - القاهرة ١٣٦٦ ﻫ - ١٩٤٧ م)

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المتوفى عام ٧٦١ ﻫ)

٢٠ — شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - الناشر : المكتبة التجارية - الطبعة السادسة - القاهرة - ١٢٧٣ ﻫ - ١٩٥٣ م)

٢١ — مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة وبهامشه شرح الأمير)

الإسنوى (جمال الدين الإسنوى)

٢٢ — شرح الإسنوى المسمى نهاية السول لمنهاج الوصول فى علم الأصول (مطبعة صبيح بالقاهرة ١٩٦٩ م)

الأشمونى (أبو الحسين على بن محمد المتوفى عام ٩٢٩ ﻫ)

٢٣ — شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (طبع ونشر دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

أمين الخولى

٢٤ — محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية (مطابع دار الكتاب المصرى ـ القـاهرة ١٩٥٨ م)

٢٥ — مناهج تجديد فى النحو والبلاغة والتفسير والأدب (دار المعرفة ـ الطبعة الأولى ـ سبتمبر ١٩٦١ م)

أولمان (استيفن)

٢٦ — دور الكلمة فى اللغة (ترجمة الدكتور كمال بشر القاهرة ١٩٦٢ م)

تمام حسان (دكتور)

٢٧ اللغة العربية معناها ومبناها (الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٧٣ م)

التهانوى (محمد بن على الفاروقى التهانوى المتوفى عام ١١٥٨ هـ)

٢٨ — كشاف اصطلاحات الفنون (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٣ م)

٢٩ — دائرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية)

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى المتوفى ببغداد عام ٣١٠ هـ)

٣٠ — إعراب القرآن (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣م)

الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق المتوفى بدمشق عام ٣٧٧ﻫ)

٣١ — الإيضاح فى علل النحو (الناشر : مكتبة دار العروبة - مطبعة المدنى - ١٣٧٨ ﻫ - ١٩٥٩ م)

الزمخشرى (جار الله محمود بن عمر الزمخشرى المتوفى عام ٥٣٨ ﻫ)

٣٢ — المفصل فى علم العربية (تحقيق الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد ، الناشر محمود توفيق الكتبى - مطبعة حجازى - القاهرة)

سعيد عاشور (دكتور)

٣٣ — العصر المماليكى فى مصر والشام (الطبعة الأولى - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٥)

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)

٣٤ — الكتاب (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، نشر دار القلم ودار الكاتب العربى والهيئة المصريه للكتاب - صدرت أجزاؤه فيما بين ١٣٨٥ ﻫ — ١٩٦٦ م — ١٣٩٥ ﻫ — ١٩٧٥ م)

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر المتوفى عام ٩١١ ﻫ)

٣٥ — الاقتراح فى علم أصول النحو (الطبعة الثانية — حيدر آباد — عام ١٣٥٩)

٣٦ — الحاوى للفتاوى (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة الثالثة بمطبعة السعادة - نشر المكتبة التجارية - القاهرة ١٣٧٨ ﻫ — ١٩٥٩ م)

٣٧ — حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة (مطبعة إدارة الوطن — القاهرة ١٢٩٩ ﻫ)

٣٨ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها (تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين - دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

الشوكانى (محمد بن على الشوكانى المتوفى عام ١٢٥٠ ه)

٣٩ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (الطبعة الأولى - مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٣٤٨ ه)

الصبان (محمد بن على الصبان المتوفى عام ١٢٠٦ ه)

٤٠ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (طبع ونشر دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

عباس محمود العقاد

٤١ - أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب (نشر دار المعارف - القاهرة ١٩٦٣ م)

على عبد الواحد وافى « دكتور »

٤٢ - علم اللغة (الطبعة الثالثة - لجنة البيان العربى - القاهرة ١٣٦٩ ه - ١٩٥٠ م)

٤٣ - فقه اللغة (الطبعة السادسة - لجنة البيان العربى - القاهرة ١٣٨٨ ه - ١٩٦٨ م)

الغزالى (أبو حامد محمد بن محمد المتوفى عام ٥٠٥ ه)

٤٤ - المستصفى من علم الأصـول (الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة ١٣٢٢ ه ، ١٣٢٤ ه)

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفى عام ٢٠٧ ه)

٤٥ — معانى القرآن (مطبعة دار الكتب بالقاهرة) .

فندريس (جوزيف) .

٤٦ — اللغة (ترجمة الأستاذين عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص — الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية — القاهرة ١٣٧٠هـ — ١٩٥٠م) .

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى المتوفى عام ٦٧١هـ)

٤٧ — الجامع لأحكام القرآن (الطبعة الثانية — دار الكتب المصرية — القاهرة ١٣٧٢هـ — ١٩٥٢م ، والطبعة المصورة عنهـا نشر دار الكاتب العربى ١٣٨٧هـ — ١٩٦٧م) .

القلقشندى (أبو العباس أحمد المتوفى عام ٨٢١ هـ) .

٤٨ — صبح الأعشى فى صناعة الإنشا (المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٣٢هـ — ١٩١٤م) .

كمال بشر (دكتور) .

٤٩ — دراســات فى علم اللغة (الطبعة الثانية — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧١م) .

محمد بن نظام الدين الأنصارى .

٥٠ — فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (طبع مع كتاب المستصفى للغزالى — المطبعة الأميرية — القاهرة — ١٣٢٢هـ ، ١٣٢٤هـ) .

محمود السعران (دكتور) .

٥١ — علم اللغة مقدمة للقارىء العربى .

(دار المعارف — فرع الإسكندرية — ١٩٦٢) .

٥٢ - اللغة والمجتمع رأى ومنهج (المطبعة الأهلية ببنغـــازى - عام ١٩٥٨) .

المقريزى (تقى الدين أحمد بن على المتوفى عام ٨٤٥ هـ) .

٥٣ - السلوك لمعرفة دول الملوك (الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٥٧) .

النعيمى .

٥٤ - الدارس فى تاريخ المـــدارس (طبع مطبعة الترقى بدمشق عام ١٩٤٨) .

ياقوت (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادى المتوفى عام ٦٢٦ هـ) .

٥٥ - معجم البلدان (طبعة ليبزج ١٨٦٧ م) .

ثالثا : المراجع الأجنبية

Bloomfield (Leonard)

1 — Language (London, 1962, printed in Great Britain)

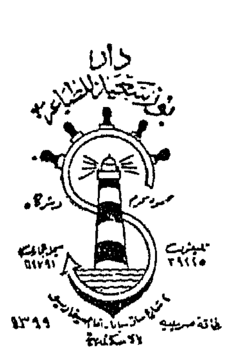
Diamond

2 — The History and Origin of Language

Jespersen (Otto)

3 — The philosophy of Grammar (London,–1948)

4 —Language; Its Nature Development and Origin (London 1959)



رقم الايداع ١٩٧٦/٥٣٥٣